

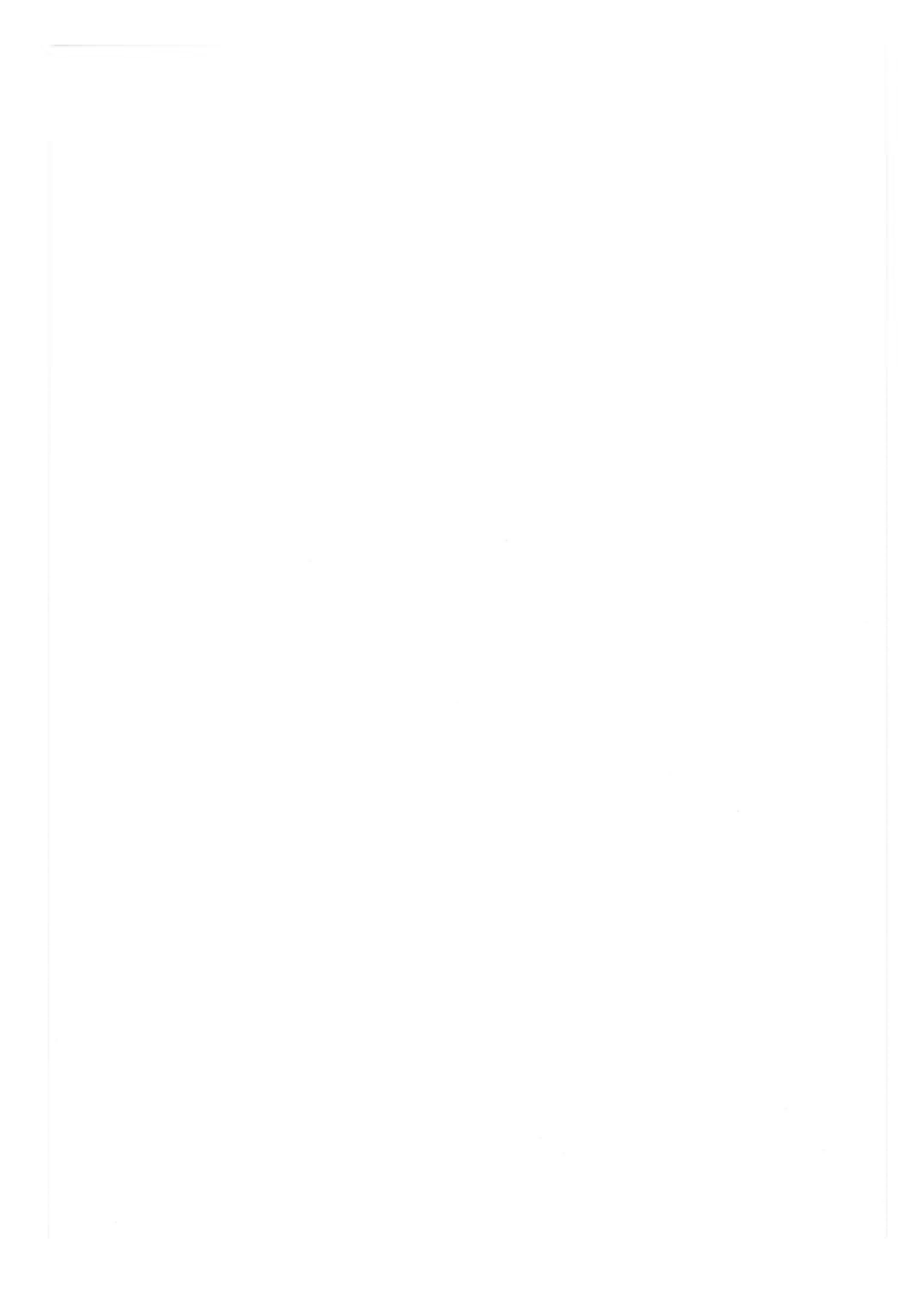
مجلة معهد المخطوطات العربية

علمية ، نصف سنوية محكّمة ،
تُعنى بشؤون التراث العربي

المجلد ٤٧ - الجزء الثاني - رمضان ١٤٢٤هـ/نوفمبر ٢٠٠٣م



القاهرة

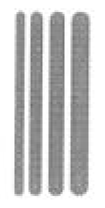


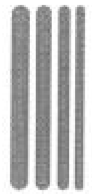
ردمد ٢٢٠٩ - ١١١٠
I.S.S.N. 1110-2209





علمية ، نصف سنوية محكَّمة ، تُعْنَى بالتعريف بالمخطوطات العربية ، وفهرستها ، ونشر النصوص المحققة ، والدراسات القائمة عليها ، والمتابعات النقدية الموضوعية لها .





* الأفكار الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد ، وترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية ، ولا علاقة له بمكانة الكاتب .

* يسمح بالنقل عن المجلة بشرط الإشارة ، وقواعد النشر وثمن النسخة في آخر المجلة .

المجلد ٤٧ - الجزء الثاني - رمضان ١٤٢٤هـ/نوفمبر ٢٠٠٣م



القاهرة

مجلة معهد المخطوطات العربية / معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) - مج ٤٧ ، الجزء الثاني ، رمضان ١٤٢٤هـ/ نوفمبر ٢٠٠٣م، ١٧٥ص .

ط/٢٠٠٣/٠٣/٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهـرس

مخطوطات التعمية في تراثنا

د. حسان الطيّان*

التعمية أو الشفرة : تحويل نصّ واضح إلى آخر غير مفهوم باستعمال طريقة محددة يستطيع من يعرفها أن يفهم النص .

واستخراج التعمية أو كسر الشفرة : تحويل النص المعمّى إلى نصّ واضح دون معرفة مسبقة لطريقة التعمية المستعملة فيه .

ويحظى هذا العلم اليوم بمكانة مرموقة بين العلوم ، إذ تنوّعت تطبيقاته العملية لتشمل مجالات متعددة ، نذكر منها : المجالات الدبلوماسية والعسكرية ، والأمنية ، والتجارية ، والاقتصادية ، والإعلامية ، والمصرفية ، والمعلوماتية .

وقد توفر له من أسباب الرعاية والتطوير الشيء الكثير لدى معظم الدول المتقدمة ، إلا أنه غاب عن أذهان الكثيرين ممن يعملون به أن أصله عربيّ ، وأن العرب هم آباؤه وواضعو أسسه ومطوروه ، ولكنه خبا لديهم حتى لم يعد شيئًا مذكورًا . يقول كبير مؤرخي هذا العلم دافيد كهن :

«إن شفرة قيصر بقيت حية حتى آخر أيام الروم ؛ لأن أول مستخرجي التعمية (الذين يكسرون الشفرة) لم يظهروا إلا بعد عدة قرون لاحقة . العرب كانوا أول من اكتشف مبادئ استخراج المُعَمّى ، ولكن معلوماتهم تقلّصت مع أفول حضارتهم »[1] .

---

* من الجامعة العربية المفتوحة ـ الكويت .

[1] Kahn on Codes, P. 41.

- ١ -

كانت مهمة عسيرة .. بل مغامرة مثيرة .. تلك التي بدأتُها ود. محمد مراياتي ، حين أوقفني والأخ الدكتور يحيى مير علم على نص لدافيد كهن يقول فيه :

«ولد علم التعمية بشقّيه بين العرب ؛ فقد كانوا أول من اكتشف طرق استخراج المعمّى وكتبها ودوّنها» [١].

ولدى تتبّع تلك المقولة تبين لنا أنه اعتمد فيها على ما جاء في «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» للقلقشندي (٨٢١هـ = ١٤١٨م) الذي عقد بابًا سماه «**باب إخفاء ما في الكتب من السرّ ..**» أكثرَ النقل فيه عن رسالة تُدعى «**مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز**» لعالم يدعى ابن الدُّرَيْهِم .

ويعبّر دافيد كهن عن أسفه الشديد لأن رسالة ابن الدريهم هذه تعد من الكتب الهامة المفقودة LOST BOOKS OF CRYBTOLOGY . وتلمس في كتابه مقدار الرغبة الملحة والحماس الشديد لإثبات ما عدّه فتحًا تاريخيًا حين تقرأ في ملحقاته ما أثبته من رسائل وردت إليه ، تنعي عليه كشفه هذا ، وتُنكر وجود ابن الدريهم أصلًا ، وتزعم أنه ضرب من الخيال أو الوهم ، ولا وجود له في حقيقة الأمر .

والدَّعاوى ما لم يُقيموا عليها بَيِّناتٍ أصحابُها أدعياءُ

يقول دافيد كهن :

«طور المسلمون معرفة نظرية في استخراج المعمى ، تنمّ عن ممارستهم لاعتراض المراسلات واستخراج تعميتها ، وذلك على الرغم من تشكيك بعض الباحثين في ذلك . وبما أن التراث الإسلامي المخطوط لا يزال غير مكتشف في معظمه ، فقد يحصّل الباحث فيه اكتشافات جديرة بالتقدير» [٢].

---

[١] The Codebreakers, P. 93.

[٢] المرجع السابق ٢٨٤ .

– ٢ –

٢ ـ ١ : في دمشق (عام ١٩٧٩)

من دمشق بدأت رحلة البحث والتنقير عن ذلك المخطوط الضائع ، وعن صاحبه المجهول ، بل عن كل ما له مساسٌ بعلم التعمية واستخراج المُعَمَّى . وكانت الظاهرية آنذاك (عام ١٩٧٩) أعظم مكتبة في دمشق ، تضم في جنباتها نحوًا من اثني عشر ألف مخطوط ، فاستعرضنا جذاذاتها واحدة واحدة بحثًا عن ضالَّتنا دون أن نظفر بشيء ، على أننا وجدنا آثارًا تدل على صاحبه – أعني ابن الدريهم – فقد عثرنا على رسالتين مخطوطتين له ، أما الأولى فهي **«منهج الصواب في قبح استكتاب أهل الكتاب»** ، وأما الثانية فهي عبارة عن قصيدة في ثلاثين قافية في مدح محمد ﷺ ، نحا فيها ابن الدريهم نحوًا عجيبًا ؛ إذ جعل لكل بيت فيها ثلاثين قافية تستغرق حروف العربية وتزيد عليها حرف اللام ألف ، فلك أن تقول إن القصيدة همزية أو بائية أو تائية أو ... إلى أن تستنفد حروف العربية . ولما كانت القصيدة في ثلاثين بيتًا فقد بلغ عدد قوافيها تسعمئة قافية . (فرغت مؤخرًا من تحقيقها ، ونُشرت في حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت) .

كان لعثورنا على رسالتي ابن الدريهم هاتين أثر كبير في شحذ هممتنا لمتابعة البحث ، فابن الدريهم إذن عالم عربي مسلم كان له وجودٌ ، وقد خلَّف آثارًا ضمت الظاهرية اثنين منها ، فكيف بباقي المكتبات ؟! ثم إن ترجمة الرجل في «الدرر الكامنة» تؤذن بوجود عشرات المؤلفات له في فنون شتى ، منها فن التعمية .

على أن بحثنا في الظاهرية لم يخلُ من فوائد أخرى ، إذ جمعنا كل ما تضمه المكتبة من رسائل التعمية البديعية ، وهي تعمية تعتمد على إخفاء المعاني بالتورية ومجالها الشعر ، وقد عُني بها الفرس وتلقَّفها عنهم العرب بأَخَرَة (فيما يسمى بعصور الانحطاط) .

أما **مفتاح الكنوز** فلم يزل ضائعًا ...

٢ ـ ٢ : في إستانبول (عام ١٩٨١)

لابد إذن من الترحّل في البحث عن **مفتاح الكنوز**، ولعل مكتبات تركية بما تضم من كنوز تراثنا العربي الإسلامي خير ما يمكن أن يتطلع إليه الباحث، إذ تضم بين جنباتها أكثر من مئة ألف مخطوط، ولكن.. كيف السبيل إليها؟ وهل يستطيع أي باحث أن يصوّر ما يشاء منها؟!.

ألقينا هذا السؤال على شيخنا أحمد راتب النفّاخ علّامة الشام ـ طيّب الله ثراه ـ فأرسل به إلى صديقه الدكتور صلاح الدين المنجد أول مدير لمعهد المخطوطات، ليعود الجواب مخيبًا للآمال، فتصوير المخطوطات من مكتبات تركية من الصعوبة بمكان، لكن ذلك لم يكن ليفتّ في عضدنا، فما نذرنا أنفسنا له أكبر من أن يحبسه حابس أو تعترضه عقبة، ومن ثَم رحنا نبحث عن كل ما من شأنه أن يذلّل لنا الطريق، ويحقق لنا الغاية.

زوّدَنا د. مراياتي بخطابين حبّرهما المدير العام لمركز الدراسات والبحوث العلمية بدمشق موجَّهَيْنِ إلى كُلٍّ من السفير السوري في تركية ومدير المكتبة السليمانية بإستانبول.

وحملْنا رسالة من الدكتور سهيل زكّار إلى طالب موفد من جامعة دمشق لدراسة الدكتوراه في كلية الآداب بجامعة إستانبول، مع اثني عشر ميكروفلمًا.

وهكذا انتقل البحث من دمشق إلى إستانبول، ومن الظاهرية إلى السليمانية حيث ترقد الكثرة الكاثرة من المخطوطات العربية الإسلامية رهينة المحبسين: الغربة، وخزائن الكتب. وبدأنا البحث ثمة عن ضالتنا في جذاذات الفهارس التي كتبت بالحروف اللاتينية، فازدادت غربتها وانطمست معالمها.

وكان لنا ما أردنا، وجدنا المخطوط الضائع، «**مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز**» لابن الدريهم الموصلي. وقد كتب اسمه في جذاذة الفهارس هكذا:

(Miftah Al Kunuz Fi Idah Al Marmoz) ibn Al durayhim AlMowsili

لم نكد نصدق أعيننا حين قرأنا هذه التهجئة ، ومن ثم هُرعنا إلى أمين المكتبة نأخذ طلب استعارة ، ونكتب مارُقِن على الجذاذة حرفًا حرفًا ، نخشى أن نخطىء في حرف أو في رقم ، فيفلت الضائع منا .. وبتنا على أحرّ من الجمر دقائق حسبناها ساعات ، أقبل علينا بعدها رجل يحمل الكنز المرتقب «مفتاح الكنوز» ومؤلفه ، ذلكم المجهول المُغيَّب علي بن الدريهم الموصلي . لم ننتظر إذنًا بالتصوير أو نلتمس إلى ذلك سبيلًا ، وإنما عكفنا عليه ناسخين حتى أتينا عليه جميعًا من الجلدة إلى الجلدة ، ثم عارضنا ما نسخنا ، حتى إذا ما تم لنا كل ذلك التفتنا نبتغي التصوير ، ونسعى إليه سعينا ملتمسين كل سبيل يمكن أن يوصلنا إليه .

سلمْنا ما بأيدينا من رسائل إلى مدير المكتبة وإلى القنصلية في إستانبول ، فلم يُجْدِ ذلك شيئًا ، وسعينا عند أساتذة أجلاء تعرّفنا إليهم هناك ، فلم تغن معرفتهم فتيلًا .

وصادف أن لقينا الدكتور صلاح الدين المنجد في السليمانية ، ولم نكن نعرفه ، وإنما دلّنا عليه اسمه وقد كتب على محفظته ، اقتربنا منه على وَجَل وسألناه التعارف والمصاحبة ، فبذلهما لنا ، ورأيتنا نكتنفه متوسلين أن يمد لنا يد العون في تصوير المخطوط ، فما زادنا غير يأس وقنوط .

لم نتوقف في أثناء ذلك عن البحث في فهارس المكتبة - وهي كثيرة تبلغ بضعة وتسعين فهرسًا - استعرضناها واحدًا واحدًا ، فحظينا بعدة رسائل في التعمية كان أهمها على الإطلاق **«رسالة الكندي في استخراج المعمى»** تلك الرسالة التي جعلتنا نعيد تاريخ علم التعمية خمسة قرون إلى الوراء ، لأن صاحبها يعقوب بن إسحاق الكندي فيلسوف العرب المشهور توفي في القرن الثالث للهجرة (٢٦٠هـ) .

وكان مما عثرنا عليه مجموعٌ يشتمل على ثماني رسائل في التعمية . وكان شيخنا النفاخ حصل على مصورة عنه من صديقه المؤرخ التركي المعروف د. فؤاد سزكين ،

ولكن فيه ورقة ناقصة استدركناها من الأصل الذي وجدناه في المكتبة السليمانية آنذاك.

وقد صنعنا برسالة الكندي صنيعنا بسابقتها ، نسخناها وعارضناها ، وكذلك الورقة الناقصة من المجموع.

على أن أملنا لم ينقطع في إمكانية الوصول إلى تصوير كل تلك المخطوطات ، مع مخطوطات أخرى كنا نسعى إليها ، على رأسها رسالة **«أسباب حدوث الحروف»** لابن سينا.

وطرقنا آخر الأبواب ، إنه ذلكم الطالب الموفد الذي حملنا إليه رسالة د. زكّار والأفلام الاثني عشر ، وقد أجابنا إلى طَلِبَتِنا.

ولابد لنا هنا من كلمة شكر نزجيها لذلك الطالب الموفد الذي أعاننا على إنجاز مهمتنا على خير وجه ، وقد أصبح في ما بعد وكيلًا لكلية الآداب بجامعة دمشق ، إنه الدكتور محمود عامر.

عدنا من رحلتنا وقد امتلأت جعبتنا بأكثر مما كنا نؤمل. إن حصيلة ما اجتمع لدينا من رسائل التعمية بلغ إحدى عشرة رسالة ، دع عنك ما جمعناه من رسائل التعمية البديعية ، وهي الرسائل التي عُنيت بفن التعمية بوصفه فنًّا بديعيًا يعتمد على تزيين الشعر والإلغاز فيه.

وعكفنا بعد ذلك على مخطوطات التعمية دارسين ومحققين وشارحين وموازنين لنخرج فيها سِفرين كبيرين ، اشتمل الأول على ثلاث من أهم رسائلها ، مع دراسة تحليلية لكل منها ، ودراسة موسعة لتاريخ علم التعمية عند العرب ، ونشر بعنوان **«علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب – الجزء الأول – دراسة وتحقيق لرسائل الكندي وابن عدلان وابن الدريهم»** ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٨٧ ، مصدَّرًا بمقدمة ضافية لرئيس المجمع أستاذنا الدكتور شاكر الفحّام. واشتمل

الثاني على ثماني مخطوطات ، ونشره المجمع أيضًا عام ١٩٩٧ بعنوان «**علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب (التشفير وكسر الشفرة) – الجزء الثاني – دراسة وتحقيق لثماني رسائل مخطوطة**» مصدّرًا بمقدمة ضافية لأستاذنا الفحّام أيضًا .

تلكم كانت محطتنا الثانية في رحلة البحث والكشف عن مخطوطات التعمية . أما المحطة الثالثة فكان لها شأن آخر .

٢ ـ ٣ : في باريس (عام ١٩٨٦)

اتجهت أنظارنا بعد ذلك للحصول على مخطوط في غاية من الأهمية في مجال التعمية إنه: «**شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام**» لابن وحشية النبطي ، ذلك المؤلف الذي كشف اللثام عن رموز الهيروغليفية قبل عشرة قرون من كشف شامبليون لها . وقد أشارت المراجع إلى أنه طبع في لندن عام ١٨٠٦ بعناية جوزيف هامّر ، مما جعلنا نتطلع نحو المتحف البريطاني للحصول على نسخة من تلك المطبوعة ، ولكن القائمين على المتحف لم يعيروا أي اهتمام لخطاباتنا المتكررة ، على الرغم من أن بعضها حمل إليهم باليد مع لجان متخصصة ، مما أقنعنا بمقولة أطلقها بعض المهتمين بشؤون المخطوطات والكتب النادرة ، مُفادها أن هذا الكتاب يقع ضمن ما يُحظر تداوله إعارةً أو تصويرًا أو اطّلاعا في المتحف البريطاني .

لم يبق أمامنا – والحالة هذه – إلا اللجوء إلى الأصل الذي طبع عنه ذلك الكتاب ، وهو مخطوط تحتفظ به المكتبة الوطنية بباريس ، وسنحت الفرصة بسفري إلى فرنسا عام ١٩٨٦ ، فقصدت المكتبة ، وتمكنت من استعارة المخطوط (شوق المستهام) ومعاينته ، وكم كان عجبي كبيرًا وفرحتي عظيمة حين عرفت أنه يشتمل على واحد وثمانين قلمًا (أي لغة قديمة) كان الحكماء يستعملونها في تعمية كتاباتهم ، من بينها قلم هرمس الذي يؤلف أساس لغة الفراعنة ، وهي اللغة الهيروغليفية القديمة . وبادرت من فوري إلى نسخ المخطوط خشية ألا أحظى بتصوير نسخة منه ، وكم كان النسخ

شاقًا وعسيرًا ؛ لأن المخطوط يشتمل على صور وأشكال يصعب أن ترسم إلا بيد حَذاق صَناع ، وأين مني تلك اليد؟! أتممت نسخ المخطوط ، وكتبت صفحة في وصفه ، ثم تقدَّمت بطلب رسمي مشفوع بتزكية من أستاذ في جامعة السوربون هو الدكتور جورج بواس لتصويره ، ووُعدت خيرًا ... إلا أنني عدت إلى دمشق بخُفَّيْ حُنَيْن . ولم يطل صبري كثيرًا ، فما هي إلا ثمانية أشهر حتى جاءني خطاب من المكتبة الوطنية بباريس ، يُخطرني بوجوب دفع مئتي فرنك فرنسي قيمة المصورة التي أُفرج عنها أخيرًا ، وجاءتني تحمل نجاحًا آخر في رحلة بحثنا المضنية .

٢ ـ ٤ : في إستانبول ثانية (١٩٩١)

لم يكن **«شوق المستهام»** ـ على أهميته وشهرته - هو الوحيد في بابه ، فقد دلَّنا التتبع والاستقصاء على أن ثمة مخطوطات أخرى تنحو نحوه ، ولا تقلُّ أهمية عنه ، أهمها مخطوطٌ لذي النون المصري يُدعى (حل الرموز وبرء الأسقام في أصول اللغات والأقلام) يشتمل على مئتي قلم (أي لغة قديمة) ، وآخر للجِلْدكي يشتمل على سبعين قلمًا ، وثالث لمجهول . وكل ذلك في مكتبات تركية ، ومن ثم كانت رحلتي الثانية إلى تركية عام ١٩٩١ حيث حصلت على مصوَّرات لهذه المخطوطات جميعًا بعد لأْي ، إلا أني على كل حال لم ألاق ما لاقيت والأخ الدكتور يحيى في رحلتنا الأولى ، وإنما جنيت كثيرًا مما كنا زرعناه في تلك الرحلة ، وتضافرت إلى ذلك أفضال عدد من الأصدقاء : الأستاذ لطفي الخطيب ود. عبد الرحمن الفرفور (الخبيرين بشؤون المخطوطات) والأستاذ رأفت غوغول (خبير التجليد العالمي) ود. أحمد صبحي فرات (الأستاذ بكلية الآداب- جامعة إستانبول) .

٢ ـ ٥ : مخطوطات لم نرتحل إليها

وفدت إلينا خلال رحلتنا الطويلة هذه مخطوطات لم نرتحل إليها ، وإنما ساعدنا في

الحصول عليها أساتذة أجلّاء وأصدقاء نبلاء بذلوا جهدًا حميدًا في سبيل ذلك ، فلهم منا كل الشكر والتقدير . ومنها :

أ- **مجموع يضم تسع رسائل في التعمية** ، من المكتبة السليمانية ، أتحفنا به أستاذنا النفاخ ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

ب ـ **قصيدة ابن الدريهم في حل رموز المكاتبات وفهم أقلام المتقدمين** ، من مكتبة دار الكتب المصرية ، تكرم بإرسالها إلى د. مراياتي صديقه الدكتور فتحي صالح المشرف على مشروعات نظم معلومات الثقافة في المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات بالقاهرة .

جـ ـ نسخة من مخطوط «**شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام**» لابن وحشية النبطي ، من مكتبة خاصة ، قدَّمها لنا محمد عدنان جوهرجي ، بعد أن ألقى محاضرة عنها في المركز الثقافي بدمشق .

د ـ نسخة أخرى من مخطوط «**شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام**» لابن وحشية النبطي ، تكرم بتصويرها المهندس محمد الزمامي (من الكويت) من المكتبة الوطنية في فيينا .

ج ـ **كشف المغمَّى عن أصول المعمَّى** ، لمحمد مرتضى الزَّبيدي ، وهي رسالة صغيرة تحتفظ بها المكتبة اليهودية الوطنية بالقدس ، وقد تكرم بتصويرها الشيخ نظام اليعقوبي من مقتنيات مكتبته الخاصة بالبحرين .

هـ ـ **ورقات من مجموع التعمية** ، تكرم بإرسالها الدكتور عبد الرحمن الهدلق (محقق رسالة ابن طباطبا في استخراج المعمى) بعد أن صورها الدكتور عبد العزيز المانع ، شكر الله لهما .

هذه جملة المخطوطات التي اجتمعت لدينا حتى الآن في علم التعمية واستخراج المعمَّى ، وهي على غناها وكثرتها وتنوعها غيضٌ من فيض ، فما في المكتبة العربية

أعظم من أن يحيط به جهد ، أو يحصيه محص ، وفي جعبتنا عناوين كثيرة لمّا نصل إليها ، ومن ورائها عناوين كثيرة لما تصل إلينا ، بل لما يبلغنا علمها ، وما زال البحث عنها جاريًا .

ـ ٣ ـ

سأعمد في ما يأتي إلى وصف أهم ما جمعناه من مخطوطات التعمية ، وهي التي ألفت نواة السِّفْرين اللذين أشرت إليهما ، ثم أشفع كل وصف بنموذج مصوَّر .

رسالة الكندي في استخراج المُعَمّى

نسخة ضمن مجموع كبير ، كُتب بخطٍّ صغير متداخل ، ويتألف من (٢٣٢) ورقة ، يقعُ في قسمين : يشتمل الأول منهما على رسائل ثابتِ بنِ قُرّة في الرياضيات وغيرها ، ابتدأ بجدولٍ كُتِب فوقه «جدول فيه فهرست ما وجدنا من كتب ورسائل ثابت بن قُرّة في الرياضيات» . كما رُسم في أعلى الورقة عبارتان مهمّتان نصُّ الأولى منهما : « هذا الكتابُ كان لأبي عليّ الحسين بن عبد الله بن سينا ، وصُنِّف من رسائلَ كثيرةٍ ، والله أعلم » .

أما القسم الثاني من المجموع فيشتمل على رسائل مختلفة للكندي ابتدأت بفهرس كُتب فوقه : « الجزء الأول من كُتب ورسائل يعقوب بن إسحاق الكندي ، وفيه ستون مصنّفًا . ورسالته في استخراج المعمّى واحدة من رسائل هذا القسم ، وهي تشغل ما بين (٥٩ - ٦٤) بالترقيم القديم أو (٢١١ - ٢١٦) بالترقيم الحديث . وتقع في (١٢) صفحة ، يتضمن كل منها (٣٢) سطرًا ، وفي كل سطر ما يقرب من (١٧) كلمة . وفي الرسالة قسم مكرّر استغرق آخر ورقة من الأصل ، وهي الورقة (٢١٦) .

والمجموع محفوظ في خزائن مكتبة آياصوفيا ضمن المكتبة السليمانية ، برقم (٤٨٣٢) .

وفي ما يلي نموذج مصور من الرسالة :

فاتحة رسالة الكندي

رسالة ابن عدلان

واحدة من رسائل عديدة ، يشتمل عليها مجموع كبير ، يقع في (١٩١) ورقة ، ويشتمل على موضوعات مختلفة ، بينها رسائل في التعمية ، تشغل منه ما بين الورقة (٤٨) والورقة (١٣٣) تُمثل ما لدينا منه . أما رسالة ابن عدلان فتقع ما بين ٨٩/أ و١٠٧/ب .

كتب المجموع بقلم النّسخ الواضح بالجملة ، وإن كان لا يخلو من غموض أحيانًا وإهمال للحروف المعجمة أحيانًا أخرى ، وهو خِلْوٌ من ذكر اسم الناسخ أو تاريخ النسخ إلا أن رسم حروفه يؤذن بتقدُّمه ، وقد قدّر الدكتور فؤاد سزكين أنه يعود إلى القرن السادس الهجري .

وهو متفاوت في حجم الخط ، ونوعه ، وعدد الأسطر ، إذ يراوح أغلبُ ما في صفحاته من أسطر ما بين (١٤) و (١٥) سطرًا ، وربّما نقص بعضها عن ذلك .

ونسخة المجموع من خزائن مكتبة فاتح المحفوظة في المكتبة السليمانية برقم (٥٣٠٠) .

وفي ما يلي عناوين ما تضمّنه المجموع من رسائل حسبما وردت فيه ، وإلى جانب كل منها رقم الصفحة التي تبدأ بها الرسالة :

- رسالة أبي الحسن بن طباطبا في استخراج المعمى ٤٨/أ .
- زُبَد فصول ابن دنينير في حلّ التراجم ٥٤/أ .
- مقاصد الفصول المترجمة عن حلّ الترجمة ٥٥/أ .
- من كتاب الجرهمي ٨٠/أ .

ـ من كتاب البيان والتبيين لأبي الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب ٨٢/أ .

ـ من رسالة أبي الحسن محمد بن الحسن الجرهمي ٨٢/أ .

ـ من كتاب العين ٨٣/أ .

ـ المؤلّف للملك الأشرف في حلّ التراجم ٨٩/أ .

ـ المقالة الأولى في جمل القول على حلّ التراجم المسهلة المستحسنة إلى الخروج ١٠٩/أ .

ـ المقالة الثانية في استنباط التراجم العويصة الغامضة المشددة وفي كيفية وضعها ١١٥/أ .

ـ رسالة في استخراج المعمى من الشعر مجردة من كتاب أدب الشعراء ١١٩/ب .

وفي ما يلي نماذج مصورة :

عنوان الرسالة

فاتحة الرسالة

الصفحة الأخيرة من الرسالة

رسالة ابن الدريهم

(مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز)

نسخة مصورة عن أصل ، تقع ضمن مجموع ذي قطع صغير ، ويشتمل على رسائل مختلفة في بعض العلوم الخفية كالزايرجة والجفْر والأوفاق والرّمل والطلاسم وغيرها . وهو مكتوب بقلم النسخ الجميل ، تحتفظ به مكتبة أسعد أفندي المودعة في خزائن المكتبة السليمانية في إستانبول برقم (٣٥٥٨) . وقد حوت الورقة الأولى منه فهرسًا بخط الناسخ تضمنَ أسماء الرسائل ، كُتب اسمُ كلٍّ منها في سطرين ، وأُثبتَ تحته رقمُ الورقة التي تبدأ بها الرسالة ١٢١.

وقد جاءت رسالةُ ابن الدريهم في هذا المجموع تامة ، وشغلت منه ما بين ٤٧/ب و٥٩/أ . وفي ختمها صرّح ناسخها باسمه وبتاريخ نسخها ، قال : «أنهاه كتابةً الفقير صدقي مصطفى بن صالح في نهار الجمعة الغراء عاشر شهر رمضان المبارك من شهور سنة تسعٍ وأربعينَ ومئةٍ بعد الألف من هجرة مَنْ [له] العزُّ والشرفُ صلّى الله عليه وعلى آله أجمعين . م».

وفي ما يلي نموذج مصور منها :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابتدأ بخلق القلم، وصرّفه في اللوح فرقمه، وقسم الألسنة
واللغات المختلفات بين الأمم، العالم فلا يخفى عليه سر مكتتم، نحمده
على ما كشف لنا من مكنون علمه وتوفيقنا لحمده من النعم، ونشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له شهادة من إليها التجأ فبها اعتصم، ونشهد
أن محمداً عبده ورسوله إلى العرب والعجم، ونجيّه المقرّب حتى سمع صريف
تصريف الأقلام بما حكم وختم، جعله أولاً في الفضائل وبه [illegible]
ختم، فهدانا لأوضح اللقم، وبيّن لنا مشكلات الحكم، صلى الله عليه وعلى
آله وأصحابه الذين كلٌّ منهم في الهداية علم، صلاة دائمة ما نثر كلام
ونظم، وبعد فإني كنت صنفت كتاباً في وضع التراجم وحلّها سمّيته
إيضاح المبهم في حل المترجم، ثم اختصرته ومرّت عليه برهة
من الدهر ولم يكن الآن عندي نسخة [illegible] وسألني من يجب امتثال قصده
ولا سبيل إلى ردّه، فنظمت هذا القدر الكافي مما على ذهني من قواعد
هذا الفن وضوابطه وجعلت هذه الحاشية عليه موضحة لنظمه
مؤذنة إن شاء الله تعالى بفهمه، وسمّيته مفتاح الكنوز في إيضاح
المرموز، والله تعالى أسأل الإعانة والتوفيق وهو حسبنا ونعم
الوكيل. [illegible] إن حل المترجم وإيضاح المعمّى من أجلّ الفوائد التي
لا يستغنى عنه في أوقات تدعو الضرورة إليها وينتفع به في استخراج

الصفحة الأولى من رسالة ابن الدُّرَيْهِم

«المقالتين»

يقع مخطوط المقالتين ضمن «مجموع التعمية» المذكور آنفًا ـ في وصف رسالة ابن عدلان ـ وهما تشغلان من المجموع إحدى عشرة ورقة (١٠٨/ب ـ ١١٨/ب) تقع الأولى في الأوراق (١٠٨/ب ـ ١١٥/ب) وتقع الثانية في الأوراق (١١٥/ب ـ ١١٨/ب) .

وفي ما يلي نماذج مصورة من هاتين المقالتين :

الورقة الأولى من المقالة الأولى

الورقة الأولى من المقالة الثانية وتبدو فيها نهاية المقالة الأولى

رسالة ابن وهب

تقع ضمن مجموع التعمية نفسه الذي تقدَّم ذكره، وهي صغيرة لا تتجاوز ثلاث صفحات؛ إذ تشغل من المجموع الورقة (٨٢) ووجه الورقة (٨٣).

وفي ما يلي نموذج مصوَّر منها:

فاتحة رسالة ابن وهب

كتاب ابن دنينير

يشغل أكبر حجم في مجموع رسائل التعمية ؛ إذ يقع ضمن الورقات ٥٤/أ ـ ٨٠/ أ . وقد حملت الورقة الأولى منه عنوان «زبد فصول ابن دنينير في حل التراجم» وجاء تحتها أبيات مختلفة عن القوافي وما إليها . أما الورقة الثانية فقد حملت عنوان «مقاصد الفصول المترجمة عن حل الترجمة» .

وفي ما يلي نموذج مصور منه :

١٠١

زبد فصول ابن دنينير في حل التراجم

فاتحة كتاب ابن دنينير

رسالة ابن طباطبا

هي الأولى ترتيبًا بين رسائل مجموع التعمية ، وتشغل منه نحوًا من خمس ورقات (٤٨/أ - ٥٣/أ) . وقد جاء عنوان الرسالة واسم مؤلفها نصًا : «رسالة أبي الحسن بن طباطبا العلوي في استخراج المعمى» وكتب تحته «بسم الله الرحمن الرحيم» .

وفي ما يلي نموذج مصوَّر منها :

عنوان رسالة ابن طباطبا وفاتحتها

استخراج المعمّى من الشعر

آخر رسائل المجموع ترتيبًا ، وتشغل منه نحوًا من خمس عشرة ورقة ؛ (١١٩/ب ـ ١٣٣/أ) ولا تحمل عنوانًا مستقلًّا ، وإنما تبدأ بالبسملة ، وتتبعها مقدمة ، يليها عنوان في وسط الصفحة ونصُّه : «معنى قولهم فلان يستخرج المعمى من الشعر» ويتابع بعد ذلك الكلام .

وفي ما يلي نموذج مصوَّر منها :

فاتحة رسالة استخراج المعمى من الشعر

مخطوطا الجرهمي

يقعان في مجموع التعمية المذكور ، ولكنهما لم يأتيا متتابعين ، فقد فصلتْ بينهما رسالة ابن وهب الكاتب .

أما الأول فحمل عنوان : «من كتاب الجرهمي» وشغل ثلاث صفحات (٨٠/ب ـ ٨١/ب) .

وأما الثاني فحمل عنوان : «من رسالة أبي الحسن محمد بن الحسن الجرهمي» وشغل نحوًا من أربع ورقات (٨٣/أ ـ ٨٦/ب) .

وفي ما يلي نماذج مصورّة منهما :

١٥٠/١

الصفحة الأولى من كتاب الجرهمي

١٦٠

الصفحة الأخيرة من كتاب الجرهمي

١٦٣

فاتحة رسالة الجرهمي في الوسط

ويسبقها خاتمة رسالة ابن وهب

في ختام هذا البحث أقول : إننا معشر العرب قد نمنا حتى عن مفاخرنا ، وطال سباتنا حتى نسينا أننا قدّمنا للإنسانية حضارة شامخة أفادت منها الكثير وما زالت ، بل لقد بتنا نشكُّ في كثير مما قدمنا ، ونقدِّم الريبة والظن في كثير مما يُنسب إلينا ، ولا غزو ، فما آل أمرنا إليه لا يشي بشيء مما كنا عليه . ولكن الله جلّت حكمته يريد أن يحقّ الحق .

ولعل دافيد كهن واحد من هؤلاء النُصفَة الذين بعثوا مجد الأمة في هذا العلم (علم التعمية واستخراج المعمى) فأسدوا إليها يدًا بيضاء لا يمكن أن تنسى . لذا كان حقًّا علينا أن نشكره .

ولعل من تمام أياديه علينا تلك الرسالة التي أتحفنا بها لدى اطِّلاعه على الجزء الأول من عملنا عام ١٩٨٩. وسأثبت صورة منها مشفوعة بترجمتها :

صورة رسالة دافيد كهن

DAVID KAHN • 120 Wooleys Lane • Great Neck • New York 11023 • U.S.A. • (516) 487-7181



7 March 1989

Dr. [illegible] Mansour
Scientific Studies and Research Center
P. O. Box 4470
Damascus, Syria

Dear Dr. Mansour,

Thank you so much indeed for your very great kindness in sending me a copy of Dr. [illegible]'s book, [illegible] CRYPTOGRAPHY [illegible]. I would be glad if you would tell him for me that from the English abstract, this appears to be a major contribution to the history of cryptology, and one for which not only I but all historians of the subject, and all those interested in it, will be extremely grateful. We shall always be in his debt for it* -- and in the debt, as well, as of the Scientific Studies and Research Center. I look forward with the greatest anticipation to the English edition.

If it is not too late, perhaps they may wish to inform the printer that my name has the A and the H transposed in the [illegible]: it is Kahn, not Khan. But you got it right!

Again my thanks. And may I say that if you or any of the author-editors come to New York, I would be honored to meet them.

Very truly yours,

[signature]

* because it is a major contribution, as I said.

ترجمة رسالة كهن

عزيزنا الدكتور منصور :

أشكر لكم جزيل الشكر تفضلكم بإرسال نسخة لي من كتاب الدكتور مراياتي «أصول علم التعمية واستخراج المعمّى عند العرب» . هلّا تكرمتم نيابة عني بإعلامه أنني أرى من المستخلص الإنجليزي أن الكتاب إسهام عظيم في تاريخ علم التعمية ، ومدعاة كبرى لامتناني الشخصي وتقدير سائر المهتمين بهذا المبحث والمؤرخين له . وسنكون مدينين دومًا بالشكر له ولمركز الدراسات والبحوث والعلمية كذلك . وأتطلع بفارغ الصبر إلى تلقي الطبعة الإنجليزية الكاملة من هذا العمل .

لعل الوقت لم يفت بعد لألفت النظر لاستدراك خطأ ورد في رسم اسمي حيث لاحظت أن حرفي H و A منه مرسومان «بطريقة القلب» حيث وقع كل منهما موقع الصواب للآخر في المستخلص : فاسمي هو Kahn وليس Khan.

أشكركم ثانية . وإذا ما أتيحت لكم أو لأي من المؤلفين المحققين فرصة للحضور إلى نيويورك فاسمحوا لي أن أتشرف بلقائكم .

١٩٨٩/٣/٧.

المخلص

ديفيد كهن

* *

أهم المصادر والمراجع

- ذات القوافي (قصيدة في ثلاثين قافية بمدح سيد الوجود محمد صلى الله عليه وسلم) لعلي بن محمد المعروف بابن الدريهم، تحقيق د. محمد حسان الطيان، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام، لابن وحشية النبطي، مصورة عن نسخة مخطوطة بمكتبة باريس الوطنية، رقم (٦٨٠٥).

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأحمد بن علي القلقشندي (٨٢١هـ)، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة و الطباعة والنشر، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

- علم التعمية واستخراج المعمّى عند العرب، دراسة وتحقيق لرسائل الكندي وابن عدلان وابن الدريهم، الجزء الأول، د. محمد مراياتي، محمد حسان الطيان، يحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب (التشفير وكسر الشفرة) دراسة وتحقيق لثماني رسائل مخطوطة، د. محمد مراياتي، د. يحيى مير علم، د. محمد حسان الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف إليان سركيس، القاهرة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

- David Kahn, "The Code Breakers" Macmillan Publishing Company New York, 1976.

- David Kahn, "Kahn On Codes" Macmillan Publishing Company New York, 1983.

* *
*

حفظ الصحة وإعادة الصحة

في الاصطلاح التراثي الطبي العربي

د. محمود مصري*

يجد المستعرض للتراث المكتوب في عصر التأليف الطبي العربي أن الأطباء العرب قد تناولوا ما يتعلق بإجراءات العناية بصحة الإنسان من خلال عدة مصطلحات، تعود في مضمونها إلى مصطلحين اثنين: **حفظ الصحة وإعادة الصحة**. وإذا تتبعنا استعمالهم لتلك المصطلحات عرفنا مدى تدقيقهم في التمييز بينها، فقد دلّ بعضها على حفظ الصحة فقط، ودلّ بعضها على إعادة الصحة فقط، في حين تناوب على بعضها الآخر الاستخدام في مجالي حفظ الصحة وإعادة الصحة، مع تغليب الاستخدام في أحد المجالين. وأهم هذه المصطلحات:

حفظ الصحة، الوقاية، التعهّد، التدبير، السياسة، إعادة الصحة، العلاج، المداواة، الإصلاح.

وسوف نتناول في هذا البحث دراسة أمثلة عن ورود هذه المصطلحات في كلٍّ من المصنفات الآتية: فردوس الحكمة لعلي بن ربّن الطبري (ت ٢٤٧هـ) والذخيرة في علم الطب لثابت بن قرّة (ت ٢٨٨هـ) والمنصوري للرازي (ت ٣١٣هـ) ومصالح الأبدان والأنفس للبلخي (ت ٣٢٢هـ) والمعالجات البقراطية لأحمد بن محمد الطبري (ت ٣٣٦هـ) وخلق الجنين وتدبير الحبالى والمولودين لعريب بن سعد القرطبي (ت ٣٦٩هـ) وسياسة الصبيان وتدبيرهم لابن الجزار (ت ٣٧٣هـ) وكامل الصناعة الطبية

* دكتور في تاريخ العلوم الطبية - معهد التراث العلمي العربي - جامعة حلب.

لعلي بن عباس (ت ٣٨٤هـ) وتدبير الحبالى و الأطفال والصبيان وحفظ صحتهم ومداواة الأمراض العارضة لهم لأحمد بن محمد البلدي (ت ٣٨٠هـ) والمئة لعيسى ابن يحيى الجرجاني (ت ٤١٠هـ) والقانون في الطب لابن سينا (ت ٤٢٨هـ) وتقويم الأبدان في تدبير الإنسان لابن جزلة (ت ٤٩٣هـ) والمختارات في الطب لابن هبل البغدادي (ت ٦١٠هـ) وجامع الغرض في حفظ الصحة ودفع المرض لابن القُف (ت ٦٨٥هـ) وعمل من طبَّ لمن حبَّ للسان الدين بن الخطيب (ت ٧٧٦هـ) .

ـ ١ ـ

مصطلحا حفظ الصحة وإعادة الصحة

نشأ هذان المصطلحان من خلال فكرةٍ تقوم على أن الأصل في الصحة هو الاعتدال والسلامة ، وأنه علينا المحافظة على ذلك الاعتدال وتلك السلامة ، وهذا هو **حفظ الصحة** ، ثم علينا الرجوع إلى تلك الحالة الصحية السويّة التي هي الأصل بمعالجة ما يطرأ عليها من الانحراف والاضطراب مخرجًا إياها عن حدِّ التوازن والاعتدال ، وهذا هو **إعادة الصحة** .

ومن هنا يعرِّف الطبري[1] (ت ٣٦٦هـ) صاحب المعالجات البقراطية الصحة ، فيقول : «إن الصحّة هي استقامة الأفعال الطبيعية مع صحّة المزاج والأعضاء» في حين يعرِّف المرض بأنه «ما يغيِّر القوى الفاعلة للصحّة»[2] .

وعرَّف الأطباء العرب قديمًا الطبَّ بأنه : «علمٌ يُتعرف منه أحوال البدن ليحفظ الصحة حاصلةً ويستردُّها زائلةً» ولو قارنا هذا التعريف بكثير من التعاريف الحديثة لوجدناه جامعًا مانعًا ، فيه من الوضوح والإيجاز والفصاحة والبيان[3] .

وحفظ الصحة يُقابل ما يُدْعى اليوم بالطب الوقائي ، وفيه بيان القواعد الصحية

---

[1] أحمد بن محمد .

[2] المعالجات البقراطية للطبري ٣٦.

[3] انظر تاريخ الطب وآدابه للشطي ٣٥٤.

التي تحول دون حدوث المرض . وأما **إعادة الصحة** فتقابل ما يدعى اليوم بالطب العلاجي الذي يكون بعد حدوث المرض ، يقول أبو زيد البلخي (ت ٣٢٢هـ) في مقدمة كتابه مصالح الأبدان والأنفس : «إن تعهُّد الأبدان إنما يكون بوجهين ، أحدهما : **حفظ الصحة** عليها إذا كانت موجودة ، والثاني: **إعادة الصحة** إليها إذا كانت مفقودة»[١] .

ـ ٢ ـ

مصطلحات حفظ الصحة وإعادتها

٢ ـ ١: في « فردوس الحكمة » للطبري:

جمع الطبري[٢] (ت ٢٤٧هـ) بين الكلام على تربية الأطفال **وحفظ الصحة** ووظائف الأعضاء في مقالة واحدة ، وهي المقالة الرابعة من النوع الثاني من كتابه فردوس الحكمة ، وذلك للمناسبة بينها ، إذ إن مواضيع التربية تخصُّ الطفل السليم ، وحفظ الصحة يخصُّ الإنسان السليم ، وكذلك الحديث عن وظائف الأعضاء يخصُّ العضو السليم .

وكان يستعمل كلمة **الوقاية** في مجال حفظ صحة الطفل فيقول مثلاً : «**وتتوقَّى** عليه ـ على الطفل ـ من شدة الرباط ، **وتتوقَّى** عليه من البرد»[٣] .

ثم إنه يتحدث عن الإجراءات الصحية المتخذة في الفصول ، فيستعمل لفظ **التدبير** قائلاً : **تدبير** الربيع ... **تدبير** الصيف ... ويضع ذلك في النوع الثاني الذي تحدّث فيه عن **حفظ الصحة** مما يدل على استعماله لمصطلح التدبير في مجال الوقاية .

وفي مقالات النوع الرابع الذي تكلَّم فيه على العلل نراه يعتمد على استعمال كلمة

---

[١] مصالح الأبدان والأنفس ٢٣١.

[٢] علي بن ربَّن .

[٣] فردوس الحكمة ٩٧.

علاج بشكل خاص دون غيرها، ويتجنب استعمال كلمة **تدبير** أو **تعهد** في مجال إعادة الصحة.

وفي المقالة الرابعة من النوع السابع التي خصّصها لجوامع كتب الهند، عنون للباب الثامن من المقالة بقوله: في **تدبير الصحة**، مستعملاً لفظ التدبير لإجراءات وقائية صرفة.

٢ ـ ٢: في «الذخيرة» لثابت بن قرّة:

استعمل ثابت بن قرة (ت ٢٨٨هـ) في الذخيرة كلمة **التدبير** في مجال **حفظ الصحة** فقال في الباب الأول وهو جوامع كلام يُستعان به على **حفظ الصحة**: «فأما **تدبير الأصحاء** على الانفصال في الأسنان[١]...»[٢].

كذلك استعمل لفظ **التدبير** في المعنى نفسه في الباب السابع والعشرين، قال: «**تدبير** دفع مضرة الانتقال في اختلاف الأهوية والمياه والبلدان».

أما في مجال **إعادة الصحة**، فإن أكثر ما اعتمد عليه هو لفظ **العلاج**، مع اعتماده في بعض الأحيان على لفظ **التدبير** في بيان الإجراءات العلاجية المتخذة في بعض الأمراض، لاسيما إذا كان المرض يتطلب سلسلةً من الإجراءات، كقوله مثلاً في علاج الماليخوليا: «ثم يدبّر سائر **التدبير** الواجب في هذه العلّة مما نصفه من بعد»[٣].

٢ ـ ٣: في «المنصوري» للرازي:

خصّص الرازي (ت ٣١٣هـ) في كتابه المنصوري المقالة الرابعة **لحفظ الصحة**، وقال مقدمًا لها: «ذكر جمل **حفظ الصحة** وجوامعها: أركان حفظ الصحة: حسن

---

[١] أي الأعمار.

[٢] الذخيرة في الطب ٥.

[٣] المصدر السابق ٢٩.

تقدير الحركة والسكون والمطعم والمشرب وإخراج الفضول، وتعديل المساكن، وتلاحق الحوادث الرديئة قبل أن تَعْظُم، وموافقة الهمم النفسية، والتحفظ بالعادات». ومن الملاحِظ أن جميع ما ورد في المقال يخص التدابير الصحية الوقائية.

وجاء في المقالة نفسها الكلام على **الوقاية** من الأمراض المعدية **ومعالجة** الأوبئة وتلافي الحوادث الخطرة، مما يدلُّ على استعمال لفظ **الوقاية في** مجال **حفظ الصحة**.

ونرى الرازي في هذه المقالة قد تحدَّث عن **حفظ الصحة** وقَرَنه **بتدبير** المطعم والمشرب، ثم تكلم في المقالة السادسة عن **تدبير** المسافرين. وكل ذلك يدل على استخدام لفظ **التدبير** في مجال **حفظ الصحة** أيضًا.

أما العلاجات فقد تناولها في المقالة التاسعة تحت عنوان: «في الأمراض العارضة **وتداويها**». واعتمد على استعمال لفظ **علاج** ولفظ **مداواة** بشكل خاص في مجال إعادة الصحة متجنبًا استعمال لفظ **تدبير** أو **تعهد** في هذا المجال.

٢ ـ ٤: في «مصالح الأبدان والأنفس» للبلخي:

يبيّن البلخي (ت ٣٢٢هـ) أهمية **حفظ الصحة** على الجسم والنفس قائلًا: «فلذلك يحقُّ على كلِّ عاقلٍ أن يُعمِلَ جِدَّهُ واجتهادَهُ فيما يستديمُ به **سلامتهما** وصحّتهما، ويدفعَ عنهما عوارضَ الأذَى والآفات، وحوادثَ العللِ والأسقام، وأن لا يُفيتَ[1] نفسَهُ حظًّا من العلمِ بالأشياء التي يوصَل بمعرفتِها واستعمالها إلى **صلاحهما**، وأن يجعلَ ذلك مِن أهمِّ أمورِه إليه وأولاها بأن يقصرَ عنايتَهُ عليه».

ونلاحظ هنا أن البلخي عبّر عن **حفظ الصحة** للجسم والبدن **باستدامة السلامة والصلاح**، وهذا يتوافق مع المعنى الاصطلاحي لحفظ الصحة الموافق للطب الوقائي.

وبعد أن استكمل البلخي الكلام على أبواب **حفظ الصحة** في المقالة الأولى من

---

[1] فاته الأمر: ذهب عنه، كأفاته، وأفاته إيّاه غيرُه (القاموس المحيط ١/٢٥٤).

الكتاب (مصالح الأبدان) ختمها بباب بعنوان : في تدبير **إعادة الصحة** ، ثم جاء في المقالة الثانية (مصالح الأنفس) ببابين : في تدبير **حفظ صحة الأنفس** عليها ، وفي تدبير **إعادة صحة الأنفس** إليها .

ونلاحظ هنا أن إضافة **حفظ الصحة وإعادة الصحة** إلى لفظ **تدبير** ، يشير إلى استعمال **تدبير** بالمعنى اللغوي المجرد عن معنى الوقاية والعلاج .

غير أن البلخي نفسه أكثر من استعمال لفظ **تدبير** بالمعنى الوقائي في الأبواب الثلاثة عشر الأولى ، وجعلها في عناوين عشرة من الأبواب كقوله : في **تدبير** المطاعم ، وفي **تدبير** الشراب ، وفي **تدبير** المشمومات ، وفي **تدبير** النوم ...

يقول البلخي مؤكدًا هذا الاستعمال : «فأما **حفظ الصحة** فقد بيّنا في الأبواب التي تقدمت جمل هيئة **التدبير**»[١] . وكذلك ذكر في المقالة الثانية : «ونحن نقصد في هذه المقالة للإخبار بوجه **تدبير** مصالح الأنفس **وحفظ قواها** على سبيل الصلاح والاعتدال»[٢] . فنلاحظ مما سبق أنه قرن لفظ التدبير بما يجب أن يُتخذ من الإجراءات الوقائية ، فيكون **التدبير** هو الإجراءات المتخذة على وفق منهج محدد يعبّر عنه **بالتعهُّد** في كثير من الأحيان . وفي اللغة : تدبير الشيء حسن القيام على شؤونه[٣] .

أما **التعهُّد** فقد استُعمل للتعبير عن الالتزام بحفظ الصحة وصيانتها مما يطرأ عليها من خلال منهج متكامل يُتخذ لأجل ذلك . وفي اللغة تعهّد بالشيء: التزم به[٤] .

وقد بدأ البلخي المقالة الأولى بباب الإخبار عن مبلغ الحاجة إلى **تعهُّد** الأبدان قائلًا : «إن الذي يلزم الحاجة إليه في استبقاء أبدان الناس **تعهُّدها** وصيانتها في وقت صحتها...»[٥] .

---

[١] مصالح الأبدان والأنفس ٢٣١.

[٢] المصدر السابق ٢٧٠.

[٣] المعجم الوسيط ١/ ٢٦٩.

[٤] المصدر السابق ٢/ ٦٣٤.

[٥] مصالح الأبدان والأنفس ٥ ، ٤.

كما بدأ المقالة الثانية بباب الإخبار عن مبلغ الحاجة إلى **تعهُّد الأنفس** كذلك. وهذا يدلُّ على استعمال كلمة **التعهُّد** بمعنى الالتزام **بحفظ الصحة** المذكور.

وعلى الرغم من أن استعمال البلخي لهذا المصطلح هو غالبًا في مجال **حفظ الصحة**، فإنه استعمله في مجال **إعادة الصحة** أحيانًا، كما في قوله: «إن **تعهُّد الأبدان** إنما يكون بوجهين: أحدهما **حفظ الصحة** عليها إذا كانت موجودة، والثاني **إعادة الصحة** إليها إذا كانت مفقودة»[١]، مما يدلُّ على شمولية مصطلح **التعهد** لحالي **حفظ الصحة وإعادتها**.

وكذلك فعلى الرغم من أن استعماله **التدبير** هو غالبًا في مجال **حفظ الصحة**، فإنه استعمله أحيانًا في **إعادتها** كما في قوله: «**تدبير** بدنه في معنى الأغذية والأدوية لاستدامة السلامة واستبقاء الصحة»[٢]، فجعل تناول الدواء الذي هو في مجال **إعادة الصحة** جنبًا إلى جنب مع تناول الغذاء الذي هو في مجال **حفظ الصحة**، وسمَّاها جميعًا **بالتدبير**.

أما مصطلحات **إعادة الصحة والعلاج والمداواة** فقد استعملها في التعبير عن الإجراءات المتخذة حال المرض فقط، **فإعادة الصحة** تستعمل للتعبير عن محاولة استردادها بعد أن عَرَضَ عليها ما يفسدها ويضرّ بها، كما هو واضحٌ في قول البلخي: «**وإعادتها** إليها إذا فقدت بعارضٍ يعرض لها من العلل والأسقام»[٣].

وإعادة الصحة هذه تكون **بالعلاج والمداواة**، يقول: «وأما إعادة الصحة فإنها داخلة في صناعة **المداواة**، **والمداواة** هي جلّ عمل الطبيب»[٤].

---

[١] مصالح الأبدان والأنفس ٢٣١.

[٢] المصدر السابق ٢٦٩.

[٣] المصدر السابق ٢٦٩.

[٤] المصدر السابق ٢٣١.

٢ ـ ٥: في « المعالجات البقراطية » للطبري :

تحدث الطبري (ت ٣٣٦هـ) في كتابه المعالجات عن **السياسة** فقال في بداية الفصل الخمسين من المقالة الأولى : «لما فرغنا من هذه الفصول الطبيعية ـ على إيجازٍ واختصارٍ بقدر المتعلم والطبيب الذي ليس بفيلسوف على ضبطها ـ عملنا بهذا الفصل في **السياسة** الخاصة **والسياسة** العامة ليعرف المتعلّم كيف يجب أن **يدبّر** نفسه ويسوسها وهي **سياسة خاصة الخاصة**، وكيف يسوس أهله وولده وأقاربه وهي **السياسة الخاصة**، وكيف يسوس العامة إن احتاج إلى ذلك أو بلغ تلك المرتبة، وهي **السياسة العامة**، ثم تكلّم على الأسلوب الذي يسوس فيه نفسه مثلًا من حيث الطعام والشراب والنوم والاستحمام إلى ما هنالك.

وهذا الاستعمال لكلمة **السياسة** لاشك أنه يصبُّ في مجال **حفظ الصحة** لاسيما أنه قرنه بالفصول الطبيعية كما قال، وختم به المقالة الأولى التي تتحدث عن ذلك.

ويمكننا أن نفهم من قوله : « عملنا بهذا الفصل في **السياسة** ليعرف المتعلّم كيف يجب أن **يُدَبِّر** نفسه »[١] أن **السياسة** هي صلة الوصل بين **التعهُّد والتدبير** أي هي طريقة تطبيق المنهج الذي هو **التعهُّد** من خلال الإجراءات المتخذة التي هي التدابير، **فالسياسة** هي أسلوبٌ وطريقة، **والتدبير** هو التطبيق لهذا الأسلوب. وفي اللغة : سُسْتُ الرعية سياسة : أمرتها ونهيتها[٢]. وساس الأمور : دبَّرها وقام بإصلاحها[٣].

أما في مجال إعادة الصحة فقد كان يستعمل مصطلح العلاج في أكثر الأحيان.

---

[١] المعالجات البقراطية ٥٠.

[٢] القاموس المحيط ٢/ ٣٢٣.

[٣] المعجم الوسيط ١/ ٤٦٢.

٢ ـ ٦: في « خلق الجنين وتدبير الحبالى والمولودين » لعَريب :

عنون عَريب (ت ٣٦٩هـ) في كتابه هذا للباب التاسع، فقال: «اختيار الظئر **وحفظ صحتها والتدبير** الموافق لها». فكان **التدبير** هنا بمعنى الإجراءات الموافقة لحفظ الصحة كما هو واضح، وكما رأيناه عند دراسة الباب، ثم عنون للباب الحادي عشر فقال: «**في تدبير الطفل في** أول حدوث سنّه وقرب ولاده وما **يُعالَج** به من الأمراض العارضة له في هذا الفصل الأول». فاستعمل **التدبير لحفظ الصحة في** مقابل **العلاج** للأمراض، كما عنون للباب الثاني عشر فقال: «**في تدبير الأطفال في** الجزء الثاني من أسنانهم وما يحملون عليه من **التدبير** والعلاج عند أمراضهم المخصوصة بهم في هذا السن». ثم عنون للباب الثالث عشر فقال: «**في تدبير الصبي** من بعد نبات أضراسه إلى وقت إثغاره، وما يُصيبه في هذا الجزء من الأمراض وما **يُدَاوَى به من العلاج**، وكذلك للباب الرابع عشر.

وهذا كلُّه يؤكد الاستعمال السابق الذي ذكرناه للفظ **التدبير في** مجال **حفظ الصحة** مقابل **العلاج والمداواة** في مجال **إعادة الصحة**.

ثم إنه استعمل مصطلح **السياسة في** مجال **حفظ الصحة**، فقال في بداية الباب الحادي عشر: «ووجب أن أذكر علاجهم وما **يُساس به تدبيرهم**»[1]، وهذا يؤكد ما سبق ذكره من أن **السياسة** هي أسلوب التدبير.

وقد مرّ معنا كيف استعمل عَريب لفظ **التدبير لحفظ الصحة في** مقابل لفظ **علاج للأمراض**، ثم عند ذكره لتفصيلات الأمراض كان يُعَنْوِن للمرض، ثم يعنون لعلاجه بقوله: «صفة **دواء** لـ....».

---

[1] خلق الجنين لعريب ٦٠.

٢ ـ ٧: في « سياسة الصبيان » لابن الجزار :

جاء في مقدمة كتاب سياسة الصبيان لابن الجزار (ت ٣٧٣هـ) : «وأكملت فيه أحد حدود صناعة الطب الذي هو **حفظ الصحة** على الأبدان الصحيحة **ودفع المرض** عن الأبدان السقيمة ، وذلك أنا ذكرنا ما نحفظ به على الصبيان صِحّتهم الطبيعية ، وحسن العناية بهم ، ثم قفَّرت ذلك بذكر الأعراض التي تعرض للصبيان ، وطريق **المداواة** لهم على سبيل **الجلبة للبرء**»[1] ، فنلاحظ أنه استعمل دفع المرض وجلبة البرء مرادفين **لإعادة الصحة** ؛ لأن المرض إذا اندفع عادت الصحة .

وقد استعمل ابن الجزار لفظ **الوقاية في** مجال **حفظ الصحة** ، فقال مثلاً : «وأن يُتّقى عليهم الجهم في الوجوه التي تفزع الصبيان»[2] .

وعنون للباب الأول بقوله : «**في تدبير الأطفال** عند خروجهم من الرحم» ، وتكلّم فيه على الحالات الطبيعية للطفل كخروجه وقَطْع سُرّته وغذائه ومضجعه وغسله وإرضاعه وجلوسه ومشيه وبكائه . وعنون للباب الرابع بقوله : «الأطعمة والأشربة التي **تُدَبَّر** بها المرضعة» . وكل ذلك يدل على استعمال **التدبير في** مجال **حفظ الصحة** ، وبعد ذلك أتى على ذكر الأمراض في الأبواب التالية مع علاجاتها ، فكان يقول : مرض كذا ، ثم يقول : **علاجه** كذا ، وهكذا ...» وربما استعمل لفظ **المداواة أيضًا في** هذا المجال ، كما مرّ معنا .

٢ ـ ٨: في «الملكي» لعلي بن عباس :

وإذا انتقلنا إلى كامل الصناعة الطبية (الملكي) لعلي بن عباس (ت ٣٨٤هـ) رأيناه قد خصص (٣١) فصلاً من المقالة الأولى من الجزء الثاني من الكتاب **لحفظ الصحة** وتكلّم فيها عن **حفظ صحة** البدن والنفس ، وقسم **حفظ الصحة** إلى ثلاثة أقسام ،

---

[1] سياسة الصبيان ٥٨.

[2] المصدر السابق ٦٩.

أحدها : **حفظ صحة الأبدان** الصحيحة ، والثاني : **حفظ صحة الأبدان** الضعيفة التي تحتاج إلى إنعاش ، والثالث : **حفظ صحة الأبدان** التي أشرفت على الوقوع في الأمراض [1] .

وأكثر من استعمال مصطلح **التدبير** في مجال حفظ الصحة ، كما في قوله : في **تدبير** الصحة ، وفي **تدبير** الصحة بالجماع ، وفي **التدبير** الخاص لحفظ صحة الأبدان ، وفي **تدبير** الأبدان الضعيفة ، وفي **تدبير** أبدان الأطفال ، وفي **تدبير الظئر** ، وفي **تدبير الصبيان** الذين قد جاوزوا حدَّ الرضاع ، وفي **تدبير** الشباب والكهول ، وفي **تدبير** المشايخ ، وفي **تدبير** الناقه . وكل ذلك استعمال صريح لمصطلح **التدبير** في مجال **حفظ الصحة** .

وكذلك استعمل إضافة **حفظ الصحة** إلى **التدبير** ، كقوله : «في **تدبير حفظ الصحة** بالأغذية » كما فعل البلخي من قبل .

٢ـ ٩: في «تدبير الحبالى والأطفال » للبلدي

عنون الطبيب أحمد بن محمد البلدي (ت ٣٨٠هـ) لكتابه بـ (تدبير الحبالى والأطفال والصبيان **وحفظ صحتهم ومداواة الأمراض** العارضة لهم) فقابل بين **حفظ الصحة ومداواة** المرض التي تعبِّر عن **إعادة الصحة** .

كما عنون للمقالة الأولى بقوله : «في **تدبير الحبالى** والأطفال والأجنة » ، وعنون للمقالة الثانية بقوله : «في **تربية الأطفال** والصبيان **وتدبيرهم وحفظ صحتهم**» . وإذا نظرنا إلى أبواب المقالتين وجدناها ضمن العناية بالطفل والأم من خلال **حفظ صحتهما** .

وكذلك استعمل لفظ **التعهُّد** بالدلالة نفسها ، فقال مثلاً : «وكذلك ينبغي أن

---

[1] كامل الصناعة الطبية ٢/ ٣.

تكون المرضعة وخادمتها في **التعاهد** للطفل وحسن النظر له».

ثم عنون للمقالة الثالثة بقوله: «في الأمراض والأوجاع الحادثة بالأطفال والصبيان **ومداواة** كل واحد منها». وكان يقول: مرض كذا **ومداواته**، أو مرض كذا **وعلاجه**، معنونًا لكل مرضٍ، فاستعمل المصطلحين مترادفين في مجال **إعادة الصحة**.

٢ـ١٠: في «المئة» للجرجاني:

وإذا انتقلنا إلى أبي سهل عيسى بن يحيى الجرجاني (ت ٤١٠هـ) وجدناه يخصص في كتابه المئة في الطب الكتاب السادس والخمسين **لحفظ الصحة** بشكلٍ عام، ثم يخصص الكتاب السابع والخمسين للكلام على **تدبير الصحة** في جميع الأسنان، فيذكر لكل سنٍ ما يناسبه من العناية، مستعملًا مصطلح **التدبير** في مجال حفظ الصحة.

ويقول في مطلع الكتاب مبينًا لنا أن أمر الصحة أمرٌ نسبي: «الصحة الحقيقية هي موهومة غير موجودة بالفعل، وأما التي دونها فقد يمكن أن توجد بالفعل، وهي التي لا يذمّ من أمرها في شيء من أحوالها، ومثل هذا البدن يسمى الفاضل الهيئة، ومتى عرف **تدبير** البدن في جميع أسنانه، **وحفظ الصحة** هذه بحسب تنقل أحواله، فقد عرف **حفظ صحة** بدن أخرى دونها على أي وجهٍ كان بأن يزاد أو ينقص أو يتغيّر على نحو آخر كل واحدٍ من الأسباب التي تستعمل في **حفظ صحة** البدن الفاضل الهيئة»[١].

أما بشأن **إعادة** الصحة فقد اعتمد على مصطلح **العلاج** في أغلب الأحيان.

٢ـ١١: في «القانون» لابن سينا:

---

[١] المئة ٢/ ٥٠٧.

تحدّث ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) في الفن الثالث عن سبب الصحة، فذكر في التعليم الثاني من هذا الفن **التدبير** المشترك للبالغين، وفي التعليم الثالث **تدبير** المشايخ، وفي التعليم الرابع **تدبير** بدن من مزاجه فاضل. وهذا يدلّ على استعماله لمصطلح **التدبير** في مجال حفظ الصحة.

أما بالنسبة إلى التعليم الأول من هذا الفن، فقد خصّص الفصل الأول منه **لتدبير المولود** مبيّنًا العناية بالمولود، والفصل الثاني **لتدبير الإرضاع**، ثم تحدث في الفصل الثالث عن أمراض الأطفال **وعلاجاتهم**، مما يؤكد استعمال لفظ **التدبير في حفظ الصحة** مقابل لفظ **العلاج في إعادة الصحة**.

وفي الكتاب الثالث من القانون المؤلف من اثنين وعشرين فنًّا، الذي خصصه ابن سينا للأمراض الجزئية الواقعة بأعضاء الإنسان كان يستعمل مصطلح **العلاج** في مجال**إعادة الصحة** في معظم الأحيان، وربما استعمل مصطلح **التدبير** في مجال **إعادة الصحة**، لا سيما عند اشتمال المداواة على عدة إجراءات علاجية، فلديه فن «في **تدبير** الديدان الصغار»، وذكر فيه أنواعًا من الحقن والضمادات لأصحاب الديدان الصغار، ولديه فن: «في **تدبير** سقي دهن الخروع في علاج القولنج البارد». وكذلك كان يستخدم **التدبير** في المعالجات الجراحية، بسبب اشتمالها على العديد من الإجراءات، كقوله: «**تدبير** قطع البواسير وخرمها»، وأكثر من استعمال هذا المصطلح في المقالة الأولى من الفن الحادي والعشرين التي تناولت الولادة، إلا أنه كان يستعمله في هذه المقالة في مجالي **حفظ الصحة وإعادتها**.

واستعمل أيضًا مصطلح **التعهد** في مجال حفظ الصحة، كما في سياق كلامه على تدبير المولود في الفصل الأول من التعليم الأول من الفن الثالث.

٢ ـ ١٢ : في « تقويم الأبدان » لابن جزلة :

عنون ابن جزلة البغدادي (ت ٤٩٣هـ) لكتابه بـ « **تقويم الأبدان في تدبير الإنسان** » ، مع أن الكتاب مختص بعلاج الأمراض فقط ، مما يدل على أنه استعمل مصطلح التدبير في مجال إعادة الصحة في كل الكتاب .

٢ـ١٣ : في « المختارات في الطب » لابن هُبَل :

خصص ابن هبل البغدادي (ت ٦١٠هـ) في كتابه «المختارات في الطب» فصلًا في **تدبير المولود** تكلَّم فيه على العناية بالطفل ، وذلك ضمن كلامه على **حفظ الصحة** بشكل عام ، ثم أتبعه بفصل في **مداواة** أمراض الأطفال ، وذلك يؤكد استعماله لمصطلح **التدبير** في مقابلة **المداواة** أو **العلاج** ، وأنه استخدمه في مجال **حفظ الصحة** .

ثم خصص فصولًا **لتدبير** الإنسان من الصبيان والشباب والكهول والمشايخ ، **وتدبير** الناقه ، **وتدبير** الصحة بحسب الرياضة ، **وتدبير** الصحة بالنوم واليقظة ، **وتدبير** الصحة بالاستفراغ والاحتقان . ودلَّ استعماله لمصطلح **التدبير** في جميع هذه الفصول على **حفظ صحة** البدن .

ولم يستعمل مصطلح **التدبير** في **إعادة الصحة** إلا قليلًا ، كقوله : **فصل في تدبير** شارب الدواء .

كما أورد مصطلح **الإصلاح** في مجال **إعادة الصحة** ، كقوله : **فصل في إصلاح** الدواء .

أما في مجال **إعادة الصحة** فكان يتكلم على الأمراض ، ثم يعنون لمداواتها بلفظ **العلاج** .

٢ـ١٤: في «جامع الغرض» لابن القف :

وإذا انتقلنا إلى ابن القُف (ت ٦٨٥هـ) في كتابه «جامع الغرض في **حفظ الصحة ودفع المرض**» الذي خَصَّصه في مجال **حفظ الصحة**، نجد أنه لم يأت في كتابه كلّه على ذكر ما يتعلق **بإعادة الصحة**، وإنما اقتصر على **حفظ الصحة**.

واستعمل مصطلح **التدبير** في الفصل السابع الذي عَنْوَن له: «في **حفظ صحة** الصبي بعد الفطام» فقال: «أول ما ينبغي أن يُعْمَل في **تدبير الطفل** أو الصبي...»[١]. مما يدلُّ على استعماله للفظ **التدبير** في مجال **حفظ الصحة**.

٢ـ١٥: في «عمل من طبّ لمن حبّ» لابن الخطيب

ذكر لسان الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب الأندلسي (ت ٧٧٦هـ) في مقدمة كتابه «عمل من طبَّ لمن حبَّ» ما نصُّه: «الحمد لله الذي خلق الإنسان من نطفة أمشاج، وأنشأه معلول تركيب ماء ومزاج، وجعله ذا افتقار ـ في لحظ حاله التي عين بها قوامه ـ واحتياج، إلى **تدبير وعلاج**». ثم بيَّن أنه يعني بالتدبير **العلاج** فقال: «ثم نأتي بأخرى نقول فيها **التدبير**، فنذكر **علاج** المرض وقوانين **تدبيره**». وقد جرى على هذا الاستعمال من أول الكتاب إلى آخره.

وهكذا فمصطلح **حفظ الصحة** خاصٌّ برعاية الصحة في حال وجودها، ويلحق به مصطلحا الوقاية والإصلاح. والذي يجمع بين مصطلحات **التعهد والتدبير والسياسة** هو العناية العامة في حال الصحة وفي حال المرض مع ترجيح استعمالها في حال الصحة وقلّة استعمالها في حال المرض على ما رأينا.

---

[١] جامع الغرض ١٥٨.

وبعبارة أخرى فإن **حفظ الصحة** على الإنسان المعافى دلّت عليه مصطلحات **حفظ الصحة والوقاية والإصلاح** بالمطابقة، ودلّت عليه مصطلحات **التعهد والتدبير والسياسة** بالتضمن، لأنها استعملت في حفظ الصحة وإعادتها، ولو أنه غلب استعمالها في مجال حفظ الصحة عند الأطباء العرب، في حين دلّ مصطلحا **العلاج والمداواة** على الإجراءات المتخذة في مجال **إعادة الصحة** دلالة مطابقة.

* *

المصادر والمراجع

- تاريخ الطب وآدابه وأعلامه، لشوكت الشطي، مديرية الكتب الجامعية، دمشق، ١٩٨١م.
- تدبير الحبالى والأطفال والصبيان وحفظ صحّتهم ومداواة الأمراض العارضة لهم، لأحمد بن محمد البلدي، تحقيق محمود الحاج قاسم، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- التصريف لمن عجز عن التأليف، للزهراوي، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت، ١٩٨٦م.
- جامع الغرض في حفظ الصحة ودفع المرض، لابن القُف الكركي، تحقيق سامي خلف حمارنة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩م.
- خلق الجنين وتدبير الحبالى والمولودين، لعريب بن سعد القرطبي، صَحَّحه نور الدين عبد الخالق، الجزائر، ١٩٥٦م.
- سياسة الصبيان وتدبيرهم، لابن الجزّار، تحقيق محمد الهيلة، الدار التونسية، ١٩٨٦م.
- عمل من طَبَّ لمن حبَّ، لسان الدين بن الخطيب، تحقيق ماريا وكنشيثيون وفاثكز وبنيتو، جامعة سلمنقة، إسبانيا، ١٩٧٢م.
- فردوس الحكمة، لعلي بن رَبّن الطبري، صحّحه محمد زيد الصديقي، مطبعة أختاب، برلين، ١٩٢٨م.
- القاموس المحيط، للفيروزأبادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٧م.
- القانون في الطب، لابن سينا، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٩٢٤م.
- كامل الصناعة الطبية، لعلي بن عباس، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت، ١٩٨٥م.
- المئة في الطب، لعيسى بن يحيى، تحقيق فلوريال سناغوستان، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ٢٠٠٠م.

ـ المختارات في الطب، لابن هبل البغدادي، جمعية دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، ١٣٦٢هـ.

ـ مصالح الأبدان والأنفس، للبلخي، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت، ١٩٨٤م.

ـ المعالجات البقراطية، لأحمد بن محمد الطبري، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت، ١٩٩٠م.

ـ المعجم الوسيط، للزيات ورفقائه، المكتبة الإسلامية، إستانبول، د. ت.

ـ المنصوري، للرازي، تحقيق حازم البكري الصديقي، معهد المخطوطات العربية بالكويت، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، القاهرة، ١٩٨٧م.

* * *

مقاييس
توثيق الشعر الموضوع
في القرن الرابع الهجري
«الأغاني نموذجًا»

أحمد سليم عبد الوهاب غانم*

إن توثيق النص (عدم وضعه ، وضع نسبته) يعد الخطوة الأولى التي يجب أن تسبق غيرها من خطوات تحقيق النصوص، ومن هنا جاءت أهمية الأدوات التي يصطنعها المحقق لضبط صحة النص ، وصحة نسبته، تلك الأدوات التي اصطلحنا عليها في هذا البحث بالمقاييس.

ويعد أبو الفرج الأصفهاني (٢٨٤هـ - ٣٥٦/٣٦٢هـ ، على خلاف) من أهم الشخصيات التي أثّرت تأثيرًا قويًا في مسار التراث العربي عامة، والأدبي منه خاصة ، من خلال مؤلفاته التي تنبئ باتساعه في الرواية، والجمع فيها بين مختلف ألوان الثقافات، وضروب المعارف والفنون.

وقد كان كتاب الأغاني البوتقة التي انصهرت فيها ثقافة الأصفهاني، إذ ألّف «مقاتل الطالبيين» في بداية أدائه العلميّ ، سنة (٣١٣هـ)[١] وتلا ذلك العديد من المؤلفات (نحو ثلاثة وثلاثين مؤلفًا) ، منها الأغاني[٢]. وإذا علمنا أن الأصفهاني ألفه

---

* باحث في التراث .

[١] مقاتل الطالبيين ٥، مؤلفات أبي الفرج الأصفهاني وآثاره ١٧٣.

[٢] مؤلفات أبي الفرج الأصفهاني وآثاره ١٧٤ - ١٨٨.

في خمسين سنة [1]، وأن وفاته على أقصى تقدير، كانت بعد سنة (٣٦٢هـ) [2]، تبيَّن أن الأغاني استغرق مرحلة الأداء عنده من بدايتها حتى نهايتها.

وبناءً على ذلك يتضح أن مؤلفاته الأخرى - التي لا تعدو في مجملها رسائل صغيرة عدا اثنين منها - قد تداخلت مادتها مع مادة الأغاني، فأصبح الكتاب بذلك مشتملاً على شتى علوم العرب، من نحو ولغة وأدب وشعر، وتفسير وحديث، وتاريخ وأخبار وأنساب، بالإضافة إلى الغناء والموسيقى وطرائقهما، مما يعد المادة الأساسية للكتاب، فلا عجب أن يعد من أهم مصادر التراث العربي، التى تؤرخ للحقبة ما بين الجاهلية وأواسط القرن الرابع الهجري [3].

ولا شك أن أهم ما يميز النقدَ الموضوعيَ الصحيح اعتمادُه التعليل عنصرًا رئيسًا، لاسيما ذلك الذي يُعْنَى بالنَّصِّ، وضعًا ونسبة.

والمتأمل لمنهج أبي الفرج الأصفهاني في رواية الشعر الموضوع في «الأغاني» يدرك اعتماده عدة مقاييس في توثيقه، وتمييز الصحيح من الزائف، وتصحيح نسبته إلى قائله، أو نفيه عنه.

° ° °

---

[1] مناهج التأليف عند العلماء العرب ٣٢٣.

[2] أبو الفرج الأصفهاني وكتابه الأغاني ١٥٤ - ١٥٦.

[3] مناهج التأليف عند العلماء العرب ٣٣٠، ٣٣١.

المقياس الأول :

إجماع الرواة العلماء

ولعل من أهم هذه المقاييس إجماعَ الرواة العلماء، وقد اعتمد الأصفهاني هذا المقياس في تصحيح نسبة الشعر إلى الشاعر أو نفيه عنه، محتذيًا حذو نقاد القرنين الثاني والثالث الهجريين، مثل ابن سَلّام الجمحي الذي اعتمد إجماع الرواة على نسبة النص لقائل بعينه أو نفيه عنه ونسبته لغيره مقياسًا رئيسًا في صحة نسبة الشعر إلى قائله، يتضح هذا في قوله :

«وليس لأحدٍ إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة، على إبطال شيء منه، أن يقبل من صحيفة، ولا يُرْوى عن صُحُفيّ، وقد اختلفت العلماء بعد في بعض الشعر، كما اختلفت في سائر الأشياء، فأما ما اتفقوا عليه، فليس لأحد أن يخرج منه»[1].

ويتبين مدى اعتماد ابن سلام هذا المقياس، من خلال المُحاجّتين اللّتين عقدهما بين كل من خلّاد بن يزيد الباهلي، وخلف بن حيان الأحمر، وبين أحد الأعراب، وخلف، ومفادهما تأكيد القاعدة التي عمل ابن سَلّام على إرسائها، وهي ضرورة إجماع العلماء على صحة الشعر وصحة نسبته[2].

وكذلك كان الجاحظ ممن اتّخذ من إجماع الرواة الثقات مقياسًا رئيسًا في نقد الشعر[3] وتمييز صحيحه من منحوله، يبدو هذا من قوله:

«فالعلماء الذين اتّسعوا في علم العرب، حتى صاروا إذا أخبروا عنهم بخبر، كانوا الثقات فيما بيننا وبينهم، هم الذين نقلوا إلينا، وسواء علينا جعلوه كلامًا وحديثًا

---

[1] انظر طبقات فحول الشعراء ٤، لبيد بن ربيعة العامري ٢١٣، دراسات في النقد العربي ٥٤.

[2] انظر طبقات فحول الشعراء ٧، منهج النقد التاريخي ٢٤٥.

[3] تاريخ النقد الأدبي عند العرب، نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري ١٠٠.

منثورًا، أو جعلوه رجزًا أو قصيدًا موزونًا »[١].

وفي ظنّي أن هذا المقياس قد وضع حدًّا للاضطراب في نسبة الشعر إلى قائله، ووضع بين أيدينا قدرًا لا بأس به من الشعر العربي الذي يمكن أن نثق بصحته، وتوثيق نقاد الشعر له، كما ذهب لذلك يحيى بن سعيد القطان في قوله:

«رواة الشعر أعقل من رواة الحديث؛ لأن رواة الحديث يروون مصنوعًا كثيرًا، ورواة الشعر ساعة ينشدون المصنوع، ينتقدونه ويقولون: هذا مصنوع »[٢].

ويوضح النص السابق مدى دقة مقياس إجماع الرواة، وحرصهم على توثيق الشعر العربي، حتى إن الزبير بن بكار ومحمد بن سلّام الجمحي ويحيى بن سعيد القطان، قدموهم على علماء الحديث، على الرغم من التفاوت في الدقة في نسبة النصوص ذات الطابع الأدبي والنصوص الشرعية[٣]، مما يوحي بمبالغتهم فيما ذهبوا إليه.

وقد كان لمقياس إجماع الرواة حظًّا وفيرًا في روايات الأصفهاني للشعر الموضوع، لاسيما الموثّقين الذين اتفق العلماء على تعديلهم، يتضح ذلك في حكمه بالنّحل على قصيدة لامرئ القيس في خبر تحمّله عن كل من ابن الكلبي والهيثم بن عدي وعمر بن شَبّة وابن قتيبة، يقول:

«فقال امرؤ القيس:

طَرَقَتْكَ هِنْدٌ بعد طولِ تَجَنُّبِ وهنًا وَلَمْ تَكُ قبل ذلك تَطْرُقُ[٤]

وهي قصيدة طويلة، وأظنها منحولة، لأنها لا تشاكل كلام امرئ القيس،

---

[١] انظر الحيوان ٤: ٨٤، مصادر الشعر الجاهلي ٤٦٩، رواية الشعر الجاهلي ٨٤٣، منهج النقد التاريخي ٢٤٥.

[٢] ذيل الأمالي والنوادر ١١٧، مصادر الشعر الجاهلي ٤٦٧، الشعر الجاهلي خصائصه وفنونه ١٥٣، ١٥٤.

[٣] انظر منهج النقد التاريخي ٢٤٦، الخبر في الأدب العربي ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٥.

[٤] ديوانه ٤٦٥، ٤٦٦.

والتوليد فيها بيِّن، وما دوَّنها في ديوانه أحد من الثقات»[١].

وقد اعتمد هنا مقياس إجماع الموثَّقين من الرواة – من بين ما اعتمد من مقاييس – في عدم إثباتهم القصيدة لامرئ القيس، وعدم نسبتها إليه، متبعًا ذلك بترجيح نسبتها لقائلها الصحيح[٢]، يقول:

«وأحسبها مما صنعه دارم؛ لأنه من ولد السموأل، ومما صنعه من روى عنه ذلك، فلم تكتب هنا»[٣].

فهو يوضح للقارئ مدى شكِّه في نسبة القصيدة لامرئ القيس، حتى إنه لم ينصّ عليها، مما يشير إلى نسبتها الواهية.

وفي رواية أخرى يستخدم مقياس إجماع الرواة بصورة سلبية، مزيفًا نسبة شعر لنوفل بن أسد بن عبد العزى؛ لأن من رواه له غير ثقة، يقول: «الشعر مختلط، بعضه للنعمان بن بشير الأنصاري، وبعضه ليزيد بن معاوية، فالذي للنعمان بن بشير منه الثلاثة أبيات الأوّل والبيت الأخير، وباقيها ليزيد بن معاوية. ورواه من لا يوثق به وبروايته لنوفل بن أسد بن عبد العزى...»[٤]. فـالأصفهاني ينفي نسبة الشعر لنوفل؛ لأن من نسبه إليه من الرواة غير الموثَّقين.

وقد استخدم هذا المقياس معضدًا إياه بغيره من المقاييس في رواية أخرى، تعليقًا على شعر ينسب إلى كل من ابن المولى والأعشى، مصححًا نسبته إلى ابن المولى، معلّلًا بإجماع الرواة على عدم نسبته إلى أي أعشى ذُكر في شعراء العرب: «ولا رواه أحدٌ من الرواة لأحد منهم»[٥].

واستخدمه مضيفًا إياه لغيره من المقاييس، في تصحيحه نسبة شعر ليزيد بن الحكم

---

[١] الأغاني ٩: ٩٧.

[٢] دراسة كتاب الأغاني ومنهج مؤلفه ١٢٧.

[٣] الأغاني ٩: ٧٩.

[٤] الأغاني ١٦: ٢٧.

[٥] الأغاني ٣: ٢٨٥.

الثقفي ، في حين نسبه أحد الأعراب إلى طرفة بن العبد ، معلّلًا بإجماع الرواة على نسبته ليزيد ، يقول: «ما أظن أبا الزعراء صدق فيما حكاه ؛ لأن العلماء من رواة الشعر رووْها ليزيد بن الحكم »[1].

والمتأمل لعبارة الأصفهاني يلحظ أنه لا يعتمد إجماع الرواة على إطلاقه ، وإنما يخص العلماء الموثقين منهم .

وفي موضع آخر ، يورد إجماع الرواة مرجِّحًا إياه على رأي مفرد لراوية شذ رأيه عنهم ، يقول: «الشعر ترويه الرواة جميعًا لعمر بن أبي ربيعة عدا الزبير بن بكار ، فإنه رواه عن عمه وأهله لجعفر بن الزبير بن العوام»[2].

ولا يخفى ما للإجماع من فضل على رواية الثقة الشاذة[3]. وقد وعد الأصفهاني بذكر خبر جعفر بن الزبير في هذا الشعر مع أخباره التي سيذكرها في آخر الكتاب ، ولكنه لم يفِ بما وعد[4].

وفي حين ينصُّ الأصفهاني في الروايات السابقة على إجماع الرواة – سواء بالسلب أو بالإيجاب – دون تعيينهم ، نراه في رواية أخرى يصحح نسبة شعر إلى أحد الأعراب ، معتمدًا إجماع الرواة معيِّنًا إياهم ، يقول بعد أن ينشد البيتين :

أيا مُنشِرَ المَوْتى أَقِدْني من التي ... بها نَهِلَتْ نفسي سَقَامًا وعلَّتِ

لَقَد بَخِلَتْ حتّى لو أنّي سَألْتها ... قَذى العينِ من ضاحي التُّرابِ لضَنَّتِ

« الشعر لأعرابي ، رواه إسحاق عنه ولم يذكر اسمه ، والناس يغلطون فينسبونه لكُثَيِّر ، ويظنونه من قصيدته التي أولها :

خليلَيَّ هذا رَسْمُ عَزَّةَ فاعقِلا ... قَلُوصَيْكُما ثم ابكيَا حيثُ حَلَّتِ

---

[1] الأغاني ١٢: ٢٩٤، ديوان طرفة بشرح الأعلم الشنتمري ٢٠٠، ٢٤٩.

[2] الأغاني ٢: ٢١٤، دراسة كتاب الأغاني ومنهج مؤلفه ١١٢.

[3] مقدمة ابن الصلاح ٢٣٧، ٢٤٣.

[4] الأغاني ٢: ٢١٤.

وهذا خطأ ممن قال ذلك »[١].

ولا يتوقّف الأصفهاني عند تصحيح نسبة الشعر لأعرابي عن طريق السلب، بتخطئة من نسبه إلى كُثيِّر، وإنما يتعدّى هذا الحد إلى تصحيح النسبة، معللًا بإجماع الرواة على نسبته لذلك الأعرابي، يقول: «والأبيات الثانية التي غنّى فيها الواثق وإسحاق، أنشدنيها علي بن سليمان الأخفش، وعلي بن هارون بن علي بن يحيى جميعًا، عن هارون بن علي بن يحيى، عن أبيه، عن إسحاق، لأعرابي، وأنشدناها محمد بن العباس اليزيدي، قال: أنشدني محمد بن يحيى ثعلب لبعض الأعراب»[٢]. ثم يورد ثلاثة عشر بيتًا متضمنة البيتين، مما يزيد من يقيننا بصحة ما ذهب إليه.

ويتبين مدى توثيق إجماع الرواة الذي أورده الأصفهاني، من تعيينه لهم ومن تحمله لرواياتهم عن طريق السماع، يدل على ذلك أداؤه لها بكل من لفظي الأداء «أنشدنيها، وأنشدناها»، وهي أعلى مراتب التحمّل عند المحدِّثين[٣].

وتتبدّى دقته في التحمل من تفريقه بين تحمله عن شيخه بمفرده، الذي يبدو من قوله: «أنشدناها»، بالإضافة إلى رواية الأبناء عن الآباء[٤] التي تخللت الإسناد، مما يدعو إلى توثيقه[٥]. كما أن الذين تحمل عنهم هذه النسبة ممن اتفق العلماء على توثيقهم.

ويصرّح الأصفهاني في رواية أخرى بأن رأي الرواة مقدّم على غيرهم، وأن ما ذهبوا إليه في نسبة الشعر هو المعتمد لديه لتخصصهم في هذا الوجه، نتبين ذلك في أحد أصواته:

---

[١] الأغاني ٩: ٢٨٠.

[٢] الأغاني ٩: ٢٨٢.

[٣] انظر مقدمة ابن الصلاح ٣١٦، ٣١٧، الكفاية ٢٨٣، تدريب الراوي ٢: ١٥، منهج النقد التاريخي ٧٤، ٧٥.

[٤] مقدمة ابن الصلاح ٥٤٠ - ٥٤٩، تيسير مصطلح الحديث ١٩٢، ١٩٣.

[٥] الأغاني ٩: ٢٨٢.

أنائِلُ ما رؤيا زَعَمْتِ رَأيتِها ... لنا عجبٌ لو أنَّ رؤياكِ تصدُقُ
أنائِلُ ما لِلْعَيْش بَعْدَكِ لذَّةٌ ... ولا مَشْرَبٌ نلقاهُ إلّا مُرَنَّقُ
أنائِلُ إنّي والذي أنا عبده ... لقد جعَلَتْ نفسي من البَيْنِ تُشْفِقُ
لَعَمْرِكِ إنَّ البَيْنَ مِنْكِ يشوقُني ... وبعضُ بعادِ البَيْنِ والنأي أشْوَقُ

الشعر لصخر بن الجعد الخضري، أخبرنا بذلك محمد بن مزيد عن الزبير بن بكار، أن عمه أنشده هذه القصيدة، لصخر بن الجعد الخضري، وأنا أذكرها بعقب أخبار صخر. ومن الناس من يروي هذه الأبيات لجميل، ولم يأت ذلك من وجه يصح، والزبير أعلم بأشعار الحجازيين »[1].

لقد قدَّم الأصفهاني الزبير بن بكار، الذي اضطلع برواية أشعار الحجازيين على غيره ممن لم يعيِّنهم من غير المتخصصين، معللاً بذلك توثيقه رأي الزبير وإسقاطه لغيره.

مما سبق يتبين اعتماد الأصفهاني مقياس إجماع الرواة في تمييز الصحيح من الزائف من الشعر، وفي تصحيح نسبة الشعر لقائله أو نفيه عمن نسب إليه خطأً.

المقياس الثاني :

العرض على الديوان

ومن مقاييسه التي اعتمدها في توثيق الشعر الموضوع عرضه على ديوان الشاعر أو ديوان القبيلة. فإن وجده قرر صحته وصحة نسبته إلى أحد من نسب إليهم، وإن لم يجده قرر زيفه أو زيف نسبته إلى من وضع عليهم.

ويبدو أن هذا المقياس ينتمي – بشكل ما – إلى مقاييس المحدِّثين الذين يعرضون متن الحديث على القرآن أو السنة المتواترة[2]. وهم يقدمونه على مقياس

---

[1] الأغاني ٢٢: ٣٠.

[2] منهج النقد التاريخي ١٤٤.

إجماع الرواة، فعلى الرغم من موقف أوائل المحدِّثين من تدوين الحديث وكراهتهم له [١]، فإنَّ المتأخرين منهم اعتمدوا المصادر المدونة عن الثقات، مقررين تقديمها في التوثيق، على ما رُوي بأسانيد صحيحة، ولكنه لم يرو في الكتب المدونة [٢].

هذا بالإضافة إلى انتشار دواوين الشعراء في القرنين الثالث والرابع الهجريين بين أيدي الناس، فضلًا عن العلماء [٣].

ومصداق ذلك قول الأصفهاني على لسان أبي نواس، موجهًا حديثه إلى الحسين ابن الضحاك: «ستعلم لمن يرويها الناس: ألي أم لك، فكان الأمر كما قال، رأيتها في دفاتر الناس في أول أشعاره» [٤].

وقد نتج عن ذلك أن أصبح ديوان الشاعر أو ديوان القبيلة مرجعًا يُرجع إليه في تأكيد صحة نسبة شعر إلى قائله أو نفيه عنه، على خلاف ما ذهب إليه ابن سَلّام، من إسقاطه الرواية عن الصحف في أوائل القرن الثالث [٥].

وكذلك اتضح لي كثرة رواية الأصفهاني عن الكتب الموثقة [٦]، مما يتيح له اعتمادها مقياسًا يُحتكم إليه في توثيق الشعر.

ونَصَّ على هذا المقياس في العديد من رواياته للشعر الموضوع، فهو يعتمد ديوان القبيلة في نسبة الشعر إلى قائله، يقول: «الشعر ليَعْلى الأحول الأزدي، وجدت ذلك

---

[١] تقييد العلم ٢٩ - ٦٣.

[٢] مقدمة ابن الصلاح ١٥٩، ١٦٠.

[٣] الكتاب العربي المخطوط ٧٨، ٧٩.

[٤] الأغاني ٧: ١٤٨.

[٥] طبقات فحول الشعراء ٦، وذلك على الرغم من انتشار المجاميع الشعرية والمختارات في هذا العصر وعلى رأسها الأصمعيات والمفضليات.

[٦] فالنديم يقول عنه: «وله رواية يسيرة وأكثر تعويله كان في تصنيفه على الكتب المستوفاة الخطوط أو غيرها من الأصول الجياد» الفهرست ١٤٤، نقد الشعر عند العرب حتى القرن الخامس للهجرة ٥٤.

بخط العباس بن محمد بن يزيد المبرد في شعر الأزد »[1]. يذكر ذلك في معرض تصحيحه نسبة بيتين، نُسبا إلى كل من عمرو بن أبي عمارة الأزدي، وجواس بن حيان الأزدي.

ولا يخفى على المتأمل ما يكتنف نسبة هذا الشعر من غموض؛ ذلك أن الاختلاط في نسبته يقع على مستوى داخلي؛ لأن الشعراء الثلاثة من قبيلة واحدة، مما يصعب معه النص على القائل الحقيقي للشعر، لذا فـ الأصفهاني يضع أمام القارئ العديد من الضمانات التي توفر مصداقية ما ذهب إليه في تصحيح النسبة ليعلى الأحول، فينص على طريقة التحمل التي تَحَمَّلَ بها الخبر، وهي الوجادة، موضحًا أنها بخط المبرد، ويعد من العلماء الذين يمكن أن نثق بصحة ما يروونه، هذا بالإضافة إلى تعضيده ما ذهب إليه بوجود الشعر منسوبًا إلى يعلى الأحول في رواية عمرو بن أبي عمرو الشيباني عن أبيه[2].

وفي رواية أخرى يورد صوتًا، وهو:

أحِبُّ هُبوطَ الوَادِيَيْنِ وإنّني لَمُشْتَهِرٌ بالواديين غَريبُ[3]

ثم يعلق عليه بإيراده الخلاف في نسبته إلى كل من ابن الدمينة ومالك بن الصمصامة الجعدي، مصححًا النسبة للأخير، بإيرادها بصيغة الجزم مشيرًا إلى نسبتها إليه في ديوان القبيلة، يقول: «الشعر فيما ذكر أبو عمرو الشيباني في أشعار بني جعدة»، مؤكدًا ما ذهب إليه بنسبته لمالك في أخبار رواها عن أبي الحسن المدائني، يقول: «وذكره أبو الحسن المدائني في أخبار رواها لمالك بن الصمصامة الجعدي»[4].

ويتضح مما سبق، أن الأصفهاني اتخذ من وجود الشعر في ديوان القبيلة مقياسًا لتوثيقه، بالإضافة إلى تعضيده بغيره من المقاييس التي اتخذها، وهي هنا وجود الشعر

---

[1] الأغاني ٢٢: ١٤٦.

[2] الأغاني ٢٢: ١٤٦.

[3] ديوان ابن الدمينة ١٠٣، التخريج ٢٣٨.

[4] الأغاني ٢٢: ٧٦.

في رواية أو خبر عن الثقات .

ولا يطرد الأصفهاني في تعضيده لهذا المقياس بغيره من المقاييس ، فأحيانًا يعتمده مفردًا في إثبات صحة نسبة الشعر إلى قائله ، يتبين لنا ذلك من إثباته صحة نسبة شعر لمحمد بن أمية معللًا ما ذهب إليه ، بقوله : «ووجدته في شعر ابن أمية له»[١] .

وفي رواية أخرى ، يثبت شعرًا للنعمان بن بشير الأنصاري ؛ لأنه وجده في كتاب أبي عمرو الشيباني وخالد بن كلثوم ، كما وجده في مجموع شعره ، يقول : «فأما من ذكر أنه للنعمان بن بشير ، فأبو عمرو الشيباني ، وجدت ذلك عنه في كتابه ، وخالد ابن كلثوم ، نسختُه من كتاب أبي سعيد السكري ، في مجموع شعر النعمان ...»[٢] .

فهو يصحّح نسبة الشعر إلى النعمان ، معتمدًا وجوده في مجموع شعره ، مؤكدًا ما ذهب إليه ، بنصّه على طريقة التحمل التي تحمّل بها شعر النعمان ، وهي الوجادة ، مقررًا اعتماده هذا المقياس دون غيره من المقاييس الأخرى .

ونراه ينفي شعرًا عن إسحاق ، لأنه لم يجده في مجموع شعره ، دون تعضيد هذا الحكم بغيره من المقاييس ، يقول : «يقال إن الشعر لإسحاق ، ولم أجده في مجموع شعره»[٣] . في حين ينفي نسبة شعر إلى طرفة ، مؤكدًا مقياس ديوان الشاعر بغيره من المقاييس ، فهو ينفيه لأنه لم يقف عليه في شعره .

ولا يكتفي بهذا المقياس ، وإنما يعضده بمقياس آخر ، هو خبرته بالمستوى الفني لشعر الشاعر ، التي اكتسبها من كثرة مدارسته الشعر ، يقول : «... لكان معلومًا أنه ليس لطرفة ، ولا موجودًا في شعره على سائر الروايات ، ولا هو أيضًا مشبهًا لمذهب طرفة »[٤] .

---

[١] الأغاني ٢٢: ٢١١.

[٢] الأغاني ١٦: ٢٧، شعر النعمان بن بشير ١٤٢ - ١٤٤.

[٣] الأغاني ١٠: ١١٠، ١١١، دراسة الأغاني لشفيق جبري ٨١، ٨٢.

[٤] الأغاني ١٢: ٢٩٤ و٣: ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩ و٦: ٨، ٩، ١١، ١٢.

فهو ينفي نسبة الشعر عن طرفة ، لعدم وجوده في ديوانه بنسخه المختلفة . ويؤكد ما ذهب إليه عدم نسبته في المصادر لطرفة ، وإجماعها على نسبته ليزيد بن الحكم الثقفي [1].

هذا بالإضافة إلى احتكامه في هذه الرواية لمقياسين آخرين ، وهما : إجماع الرواة ، والسياق العام لشعر الشاعر .

وعلى حين ينص الأصفهاني في الروايات السابقة على اعتماده مجموع شعر الشاعر مقياسًا في إثبات نسبة الشعر أو تزييفه ، نراه في روايات أخرى يستخدم لفظة «ديوان» بدلًا من «شعر» ، فينفي شعرًا نُسب إلى عمر بن أبي ربيعة في أحد أصواته ، وهو :

ومَقالُها بالنَّعفِ نَعفَ مُحَسِّرٍ لِفتاتِها : هَل تَعرفينَ المُعْرِضَا ؟
ذاكَ الذي أعْطى مَوَاثِقَ عَهدِهِ ألَّا يخونَ وخلتُ أنْ لَنْ يَنْقُضَا
فَلَئِنْ ظَفِرتُ بمثلِها من مِثلِهِ يَوْمًا ليعترِفَنْ ما قد أقْرَضَا [2]

معلقًا على الشعر بتزييف نسبته : «وما وجدت هذا الشعر في شيء من دواوين عمر ابن أبي ربيعة التي رواها المدنيون والمكيون ؛ وإنما يوجد في الكتب المحدثة والإسنادات المنقطعة ...» [3].

ويتضح من النص السابق عدم اعتماد الأصفهاني الكتب غير الموثقة ؛ لأنه يعتمد الدواوين التي رواها الموثَّقون من العلماء .

ويتضح هذا من نفيه قصيدة عن امرئ القيس ، معللًا ما ذهب إليه بأنه : «ما دوَّنها

---

[1] الأمالي للقالي ١: ٦٨، سمط اللآلي ١: ٢٣٧؛ الخزانة ١: ٤٩٦، شرح شواهد المغني ٢: ٦٩٧. وقد أورده محققا ديوان طرفة ، فيما نسب إليه ولم يصح له ، الديوان ٢٠٠.

[2] الأغاني ٢١: ٤٠٤.

[3] الأغاني ٢١: ٤٠٤، دراسة الأغاني ٨٢، ٨٣، ديوان عمر بن أبي ربيعة ١١٧.

في ديوانه أحد من الثقات»[1]، مشيرًا إلى أنه لا يعنيه الروايات التي ترد عن غير الثقات، فهو لا يعتمد إلا الدواوين التي دوّنها الثقات من الرواة، منتهجًا في ذلك نهج من سبقه من العلماء[2].

وفي رواية أخرى يورد أشعارًا لدريد بن الصمة تحمّلها عن ابن الكلبي، ناصًّا على صنعها ووضعها على دريد، معللًا بعدم وجودها في ديوانه، بالإضافة إلى تفاوت المستوى الفني لها عن مستوى شعر دريد، وكذلك تناقض السياق العام للرواية، يقول: «هذه الأخبار التي ذكرتها عن ابن الكلبي موضوعة كلها، والتوليد بيِّن فيها وفي أشعارها، وما رأيت شيئًا منها في ديوان دريد بن الصمة على سائر الروايات، وأعجب من ذلك الخبر الأخير؛ فإنه ذكر فيه ما لحق دريدًا من الهجنة والفضيحة، وقتل من قتل معه، وانصرافه منفردًا، وشعر دريد هذا يفخر فيه بأنه ظفر ببني الحارث وقتل أماثلهم، وهذا من أكاذيب ابن الكلبي، وإنما ذكرته على ما فيه لئلا يسقط من الكتاب شيء قد رواه الناس وتداولوه»[3].

ونلمس من عبارة الأصفهاني السابقة مدى دقته في استعماله لمقياس ديوان الشاعر، فهو لا يكتفي برواية واحدة للديوان، قد لا تحتوي على الأشعار الواردة في الخبر، وإنما يبحث ويستقصي ما وسعه البحث[4] والاستقصاء؛ فيبحث عن الشعر في ديوان الشاعر، برواياته المتعددة، حتى يكون حكمه بنفيه عنه وتزييف نسبته دقيقًا إلى حد بعيد.

تتبين ذلك أيضًا في تعليقه على أحد أصواته من المائة المختارة، وهو:

---

[1] الأغاني ٩: ٧٩، الحيوان ٤: ١٨٤.

[2] طبقات فحول الشعراء ٤-٦.

[3] الأغاني ١٠: ٣٨ - ٤٠، على أن محقق ديوان دريد أورد الأشعار في أصل الديوان ٥١، ٥٢ على الرغم من اعتماده الأغاني مصدرًا لما ذهب إليه.

[4] صاحب الأغاني ٢٣٠.

قُلْ لأَسْمَاء أَنْجِزِي الميعادا وانظري أَنْ تُزَوِّدِي مِنْكِ زَادَا

..... الأبيات [١].

فهو ينفي الشعر عن المرقِّشَيْنِ، لعدم وجوده في شعرهما، أو في ديوان قبيلة بكر التي ينتسبان إليها، في حين يصحح نسبته لداود بن سلم لوجوده في ديوانه، مؤكدًا نسبته بإيراد الخبر الذي يحتوي الشعر بأسانيد موثقة [٢].

ولا يتوقف عند هذا الحد، وإنما يطلع القارئ على منحاه في تصحيح نسبة الشعر، يقول: «وإنما نذكر ما وقع إلينا عن رواته، فما وقع من غلط فوجدناه ووقفنا على صحته أثبتناه وأبطلنا ما فرط منا غيره، وما لم يجر هذا المجرى فلا ينبغي لقارئ هذا الكتاب أن يلزمنا لوم خطأ لم نتعمده، ولا اخترعناه، وإنما حكيناه عن رواته واجتهدنا في الإصابة، وإن عرف صوابًا مخالفًا لما ذكرناه وأصلحه، فإن ذلك لا يضرُّه ولا يخلو به من فضل وذكرٍ جميل إن شاء الله» [٣].

فهو يتابع الرواة فيما ذهبوا إليه من نسبة الشعر، إلا أن يعنّ إليه الخطأ فيما نقله عنهم، بعرضه على ما لديه من نسخ لأشعار الشعراء أو القبائل التي جمعها الثقات من العلماء، فإن وقعت المخالفة بينهما نَصَّ عليها، وإن لم يقف على الصواب فقد اجتهد ما وسعه الاجتهاد.

وفي رواية أخرى يزيّف الأصفهاني نسبة شعر إلى الأعشى لعدم وجوده في أشعار الأعشين جميعًا، في حين يصحح نسبته إلى ابن المولى لأنه وجده في شعره، ولا يتوقف عند هذا الحد وإنما يذكر القصيدة متضمنة بيتي الصوت الذي أورده، حتى يطمئن القارئ إلى صحة ما ذهب إليه، يقول:

صوت من المائة المختارة

---

[١] الأغاني ٦: ٨، ٩.

[٢] الأغاني ٦: ١١، ١٢.

[٣] الأغاني ٦: ٩.

سَلَا دَارَ لَيْلَى هَل تُبِينُ فتنطقُ   وأنّى تَرُدُّ القولَ بيداءُ سَمْلَقُ
وَأنّى تردُّ القولَ دارٌ كأنّها   لطولِ بِلاهَا والتقادمِ مُهرقُ

.... الشعر لابن المولى . وذكر يحيى بن علي بن يحيى عن إسحاق أن الشعر للأعشى ؛ وذلك غلط ، وقد التمسناه في شعر كل أعشى ذُكر في شعراء العرب فلم نجده ... ووجدناه في شعر ابن المولى من قصيدة له طويلة جيدة ، وقد أثبتناها بعقب أخباره ليوقف على صحة ما ذكرناه ، إذ كان الغلط إذا وقع في مثل هذه الجهة احتيج إلى إيضاح الحجة على ما خالفه ، والدلالة على الصواب فيه»[١].

ويفي الأصفهاني بما وعد من ذكر قصيدة ابن المولى في أخباره ، موردًا ستة وعشرين بيتًا منها[٢] ؛ متبعًا ذلك بقوله : «والقصيدة طويلة وفي بعض ما ذكرته منها دلالة على صحة ما قلته»[٣].

ويتضح أن الأصفهاني في اعتماده ديوان الشاعر مقياسًا يعرض عليه ما تحمله من شعر منسوب إليه ، كان يهدف إلى أن يضع أمام القارئ ما وصل إليه من حكم في هذا الشأن ، سواء بإثبات الشعر أو نفيه إلى هذا الشاعر أو ذاك ، بالإضافة إلى توثيقه هذا المقياس أحيانًا بغيره من المقاييس الأخرى .

المقياس الثالث :

الـذوق

وكان المقياس الذوقي من المقاييس التي اعتمدها الأصفهاني ، سواء في تصحيح نسبة الشعر إلى قائله وتزييف نسبته لآخر ، أو تزييف الشعر والحكم بصنعه ووضعه على من نُحل إليه .

---

[١] الأغاني ٣: ٢٨٥.
[٢] الأغاني ٣: ٢٨٦ – ٢٨٩.
[٣] الأغاني ٣: ٢٨٩.

وقد أشار ابن سلّام إلى هذا المقياس، مقرًا أن الخبرة الناتجة عن مدارسة العلماء للشعر وتذوقه تُعَدُّ محكًا رئيسًا، يمكن اعتماده في تمييز الصحيح من الزائف، يقول: «إن كثرة المدارسة لتعدي على العلم به [الشعر]»[1].

فالذوق الفني الذي يكتسبه الدارس للشعر، يتكوّن من القراءة الكثيرة في نصوصه؛ لأن الشعر «صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم، كسائر أصناف العلم والصناعات؛ منها ما تثقفه العين، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللسان ...»[2].

إنَّ تقرير ابن سلّام لمقياس الذوق الفني، مقيّد بوروده عن الثقات من العلماء، حتى لا تثور فوضى من الشك والتزييف حول الشعر العربي[3].

ويشير الآمدي كذلك إلى ضرورة الاحتكام للذوق المدرَّب في نقد الشعر، حيث يقول: «... وهي علة ما لا يعرف إلا بالدربة، ودائم التجربة، وطول الملابسة. وبهذا يفضل أهل الحذاقة بكل علم وصناعة مَن سواهم، ممن نقصت تجربته وقلت دربته ... ويكون أحدهما أفضل من الآخر، بفرق لا يعلمه إلا أهل الخبرة والدربة الطويلة»[4].

وعليه يتضح أن المقياس الذوقي الذي قرّره العلماء، مؤسَّس على خبرة فنية بالنصوص الأدبية[5]، ونستطيع الاحتكام إليه دون تحرُّج من الذاتية التي قد تلابسه أحيانًا.

---

[1] طبقات فحول الشعراء ٤٥٥، دراسات في النقد العربي ٣٤، ٧١.

[2] طبقات فحول الشعراء ٥، ٦، مصادر الشعر الجاهلي ٤٦٨.

[3] أسس النقد الأدبي عند العرب ٩٣.

[4] الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ١: ٤١١، ٤١٣.

[5] منهج النقد التاريخي ٢٤٤، دراسات في النقد العربي ٧١.

ويرى البهبيتي أن ابن سَلَّام قد جانبه الصواب في استخدام هذا المقياس، مقررًا إهداره الفروق الفردية بين الشعراء، بالإضافة إلى إسقاطه التفاوت في شعر الشاعر الواحد، مما قد يودي بالكثير من الشعر الصحيح النسبة إلى قائله، لمجرد تفاوت مستواه الفني عن المستوى الفني العام لشعر الشاعر، يقول: «وهو فرض يتنافى مع الطبيعة البشرية إذ أن الشاعر مثله في القول مثل أي إنسان يكتب أو يقول، قد تستوي له حاجته من التعبير وقد تتعذر، والأمر وقْف على ما يلقى من نفسه ومن ظرفه عند القول، ولم يكن الشعراء جميعًا يستصفون القول، ويلتمسون التمام، فيجدونه في كل حين وحال، ولم يكن الشاعر يسقط من شعره – التزامًا ومنهجًا – كل قول قاله فقصّر فيه حتى يوفر لشعره كله التساوي، ويكفل له عدم الاختلاف، فالاستسلام لفكرة التقاء أشعار الشاعر الواحد كلها في مستوى عالٍ واحد انخداع بوهم، أو انصياع لمطلب من الشعر خارج عن طاقة صاحبه. وطالب الاستواء في هذه الحالة يفرض على الشعر وعلى التاريخ ما ليس من طبيعة الشعر ولا من طبيعة تاريخه...»[1].

وما قرره البهبيتي من إسقاط ابن سلام للتفاوت في شعر الشاعر الواحد، يعارضه معارض قوي، يتبين في إشارة ابن سَلَّام إلى الصعوبة في تمييز الصحيح من الزائف، حتى تتفاوت أشعار الشاعر في طريقته الفنية، يقول: «وعدي بن زيد كان يسكن الحيرة ويراكن الريف، فلان لسانه وسهل منطقه، فحمل عليه شيء كثير وتخليصه شديد، واضطرب فيه خلف الأحمر وخلط فيه المفضل فأكثر»[2].

---

[1] المدخل إلى دراسة التاريخ والأدب العربيين للبهبيتي ١٤٠، ١٧٤، ١٧٥، المعلقات سيرة وتاريخًا ١٥٤، ١٧٢، ١٧٣، تاريخ النقد الأدبي عند العرب ١١١.

[2] طبقات فحول الشعراء ١١٧.

وما قرّره ابن سلّام يؤكد اعتداده بفكرة التفاوت في شعر عدي ، فشعره في حداثته قبل أن يسكن الحيرة يختلف عن شعره فيها ، كما يكشف التفاته إلى أسباب هذا التفاوت ، وهي عنده اختلاف البيئة والحالة الاجتماعية ، وما يتبع ذلك من اختلاف الإبداع الفني عند الشاعر [١].

ونستطيع أن نفسر موقف ابن سلام المتشدد ، ومقاييسه الذوقية الصارمة التي طبقها في توثيق الشعر ، بظروف العصر الذي عاش فيه ، فأحكامه وليدة الحقبة التي عاشها ؛ فالمرحلة التي أصدر فيها أحكامه ، كانت بمثابة الوقفة التي اتخذها العلماء لتصحيح مسار الأدب العربي ، بتنخل أصوله التي جمعها من قبلهم حتى يميزوا الغث من الثمين ، وكان عليهم أن يتشددوا في مقاييسهم ، لاسيما وقد وقع تحت أيديهم من الأشعار الموضوعة التي رواها المتكثرون من مثل ابن الكلبي ما جعلهم يمضون أحكامًا صارمة إلى حدٍ بعيد [٢].

نتبين مما سبق أن للمقياس الذوقي جوانب سلبية تتمثل في إهدار مستخدمه التفاوت في شعر الشاعر الواحد، بالإضافة إلى أن الاطراد في استخدام معطيات المقياس الذوقي والسمات الأسلوبية للشاعر قد يؤدي بمن يستخدمه إلى الوقوع في شَرَك الرواة العلماء الذين أجادوا النظم على نفس نمط الشاعر [٣].

---

[١] تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري ٨٢، التيارات الأجنبية في الشعر العربي منذ العصر العباسي حتى نهاية القرن الثالث الهجري ٣٦٠ – ٣٦٤، دراسات في النقد العربي ٣٤.

[٢] تاريخ النقد الأدبي عند العرب ٧٥.

[٣] طبقات فحول الشعراء ٤٦ – ٤٨، تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري ٧٥، أسس النقد الأدبي عند العرب ١٠٩، تاريخ النقد الأدبي عند العرب ٧٩، النظم الشفوي في الشعر الجاهلي ، لجيمز مونرو ٩، ١٠.

وبتعبير آخر لا نستطيع اعتماد المقياس الذوقي اعتمادًا مطلقًا، بل يجب أن نعتمد إلى جانبه مقاييس أخرى تؤكده[١].

والأصفهاني باستخدامه المقياس الذوقي في تمييز الصحيح من الزائف تفاوت في عرضه لمعطيات هذا المقياس، فهو يلقي حكمًا ذاتيًا بضعف نسيج الشعر وركاكة ألفاظه وعدم مشابهته لأسلوب الشاعر، دون تعليل ما ذهب إليه[٢]، أو وضع الضمانات التي تكفل مصداقية ما يلقيه من أحكام بين يدي القارئ. تتبين ذلك في الرواية الآتية: «قال أبو الفرج: نسخت خبره من كتاب أبي عمرو الشيباني ... وقال أبو عمرو: ..... فقال قيس بن الحدادية في ذلك:

لقد سُمْتَ نفسك يا بن الظُّرب وجشَّمتهم منزلًا قد صَعُبْ

... قال أبو الفرج: هذه القصيدة مصنوعة والشعر بيّنُ التوليد»[٣].

فعلى الرغم من ورود القصيدة عن أحد الثقات من العلماء، وهو أبو عمرو الشيباني ونص الأصفهاني على طريقة التحمل – وهي الوجادة – إلا أنه يحتكم إلى ذوقه الفني، وخبرته بالنص الشعري، التي اكتسبها من مدارسته شعر قيس بن الحدادية، مقررًا زيف الشعر وزيف نسبته إلى قيس[٤]؛ ولكنه لا يفسر ما ذهب إليه أو يعلله، بإيراده بعض شعر ابن الحدادية، حتى يتبين للقارئ تفاوت المستوى الفني للقصيدة – التي ينفيها الأصفهاني عنه – عن المستوى الفني لشعره الثابت النسبة له.

ويبدو لي أن الأصفهاني في هذه الرواية ينحو منحى النقاد الأوائل، الذين يطلقون

---

[١] النقد الأدبي أصوله ومناهجه ١٤٦، ١٤٨، النظرية النقدية عند العرب ٣٠٦، ٣٣٢، ٣٣٣.

[٢] النقد المنهجي عند العرب ٣٨١، الأدب وفنونه ١٢٨، ١٢٩.

[٣] الأغاني ١٤: ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، شعراء مقلون: شعر قيس بن الحدادية ١٣، ١٤.

[٤] أسس النقد الأدبي عند العرب ٢٩٤.

أحكامهم على الشعر دون تعليل أو تفسير لما يذهبون إليه [١]، على أنه لم يستمر، إذ تفاوت موقفه النقدي، ففي رواية أخرى يورد الحكم بتزييف النسبة، معللًا لما ذهب إليه، فقد نفى قصيدة عن طرفة مقررًا أن الشعر ليس «مشبهًا لمذهب طرفة ونمطه، وهو بيزيد أشبه» [٢].

ولم يتوقف الأصفهاني عند الحكم الذاتي غير المعلَّل، وإنما أتبعه بالتفسير الذي يجعله حكمًا نقديًا يعتمد التعليل والتفسير [٣]، يبدو هذا في قوله: «فأما تمام القصيدة التي نسبت إلى طرفة فأنا أذكر منها مختارها، ليعلم أن مرذول كلام طرفة فوقه... وهذا شعر إذا تأمله من له من العلم أدنى سهم، عرف أنه لا يدخل في مذهب طرفة ولا يقاربه» [٤].

فهو يضع أمام القارئ مصداق حكمه، موردًا اثني عشر بيتًا من القصيدة التي نسبت إلى طرفة، حتى يطمئن القارئ إلى صحة ما ذهب إليه من نفي القصيدة عنه، وإثباتها ليزيد بن الحكم.

والأصفهاني يعتمد المقياس الذوقي الأسلوبي، سواء في تصحيح نسبة الشعر أو تزييفه وتزييف نسبته؛ فهو يورد نفي رواته شعرًا عن الأحوص لأنه لا يشبه نمطه: «وقال الزبير في خبره عن عمه: أظن القصة كلها مصنوعة، وليس يشبه الشعر شعر الأحوص ولا هو من طرازه، وكذلك ذكر عمر بن شبة في خبره» [٥].

وفي رواية أخرى، ينص على عدم شكه في زيف الشعر وأنه مصنوع وموضوع على الأحوص، معللًا بسقوط مستواه الفني وسخف معناه، وعدم مشابهته أسلوب الأحوص في شعره بعامة، مقررًا أن الشعر مولّد، يقول: «ونسخت من كتاب أحمد

---

[١] أسس النقد الأدبي عند العرب ٨٨، ٩١.

[٢] الأغاني ١٢: ٢٩٤.

[٣] الأدب وفنونه ١٣٣.

[٤] الأغاني ١٢: ٢٩٥، ٢٩٦.

[٥] الأغاني ٢١: ١١١، شعر الأحوص ٢٣٣ – ٢٣٦، العقد الفريد ٤: ٤٥٥.

ابن سعيد الدمشقي خبر الأحوص مع سلّامة التي ذكرها في هذا الشعر، وهو موضوع لا أشك فيه؛ لأن شعره المنسوب إلى الأحوص شعر ساقط سخيف لا يشبه نمط الأحوص، والتوليد بيّنٌ فيه يشهد على أنه محدث»[1].

ومما لا شك فيه أن الكثير من أسلافنا النقاد استخدموا مقياس الجزالة والقوة ومتانة النسيج وغرابة الألفاظ للحكم على الشعر بالصحة، حسبما كانت تقتضيه غايتهم منه، نتبين ذلك في عبارة الجاحظ: «ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب؛ ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل»[2]، أما ما خالف ذلك من رقة الألفاظ وعذوبة الأسلوب وسهولة المأخذ، فعدّوها أسبابًا كافية للحكم على الشعر بالزيف والصنع والتوليد[3].

على أننا لا نستطيع أن نزجّ بـ الأصفهاني في زمرة هؤلاء النقاد، من علمائنا الذين طبقوا على فن الشعر المقاييس التي تعاملوا بها مع توثيق النص الديني، مسقطين من حسابهم التفاوت في شعر الشاعر الواحد تبعًا للحالات النفسية الطارئة عليه[4].

فـ الأصفهاني – كما يتضح من كتاب الأغاني – لم يكن بالناقد اللغوي المتشدد، ولا الفقيه الذي يتعامل مع النص الشعري بذات المقاييس التي يتعامل بها مع النص الديني[5]، ولكنه يتّسم بروح التسامح والتواصل مع معطيات العصر الفني الذي يتعرض

---

[1] الأغاني ٩: ١٣٣، شعر الأحوص ٢٢٩ – ٢٣٢، أسس النقد الأدبي عند العرب ٢٩٥.

[2] البيان والتبيين ٤: ٢٤.

[3] تاريخ النقد الأدبي عند العرب ٨١، ٨٢، المدخل إلي دراسة التاريخ والأدب العربيين ١٣٩، ١٤٠، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الجزء الثالث، القسم الأول ٤٥.

[4] الشعر والشعراء ٨٧، تاريخ النقد الأدبي عند العرب ١١١.

[5] النقد المنهجي عند العرب ٣٣، الموازنة الجزء الثالث، القسم الأول ٤٥ – ٤٧.

لشعر شعرائه ، خلال أصواته في الكتاب[١]، هذه الروح التي نلمسها عند ابن المعتز الذي ألّف كتابًا خاصًا بالشعراء المحدثين[٢]، تكاد تكون عامة بين العديد من نقاد القرنين الثالث والرابع[٣]، هذا إضافة إلى الرواة الذين بدا واضحًا تعاطفهم مع الشعر المحدث[٤]، وتقبّلهم للمقاييس الجديدة التي عرضوه عليها ، مما يلائم نمطه وبيئته التي نتج عنها .

على أن هذه الروح المتعاطفة مع الشعر المحدث لم تَطّرد بين جميع نقاد القرن الرابع ، فمنهم من عرضه على المقاييس التي يحتكم إليها في توثيقه للشعر الجاهلي ، مسقطًا التفاوت بينهما[٥].

ويتضح للباحث مصداقية الحكم الذي أصدره الأصفهاني بنفي الشعر عن الأحوص ، فقد نُسِب إليه :

سَلَامَ ذِكْرُكِ مُلْصَقٌ بلساني وعلى هَوَاكِ تَعُودُني أحزاني
مالي رَأيْتُكِ في المَنَامِ مُطيعَةً وإذا انتبهتُ لججتِ في العصيانِ
أبدًا مُحبكِ مُمْسِكٌ بفؤادِهِ يَخْشى اللجَاجَة منكِ في الهِجرانِ
إن كنتِ عاتبةً فإني مُعْتِبٌ بعد الإساءةِ فاقبلي إحساني
لا أستطيعُ الصبرَ عنها إنّها من مُهْجَتي نَزَلَتْ بكلِّ مكَانِ[٦]

إنّ الشعر المنسوب للأحوص ، تبدو عليه سمات الصنع والزيف ، فأسلوبه يفتقر

---

[١] دراسة كتاب الأغاني ١٣٨.

[٢] طبقات الشعراء لابن المعتز .

[٣] الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم : تاريخها وقضاياها ٣٥ – ٥٨، الموازنة الجزء الثالث ، القسم الأول ٤٤، ٤٥، النظرية النقدية عند العرب ٢١٦ – ٢٢٤.

[٤] الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم : تاريخها وقضاياها ٣٥ – ٥٨، دراسات في النقد العربي ٨٧.

[٥] الموازنة الجزء الثالث ، القسم الأول ٣٧، ٣٨، أصول النقد الأدبي ٣٤٥.

[٦] الأغاني ٩: ١٣٤، ١٣٥، شعر الأحوص ٢٣١.

إلى الجزالة، ولغته تقترب كثيرًا من لغة العامة في محادثاتهم اليومية، في مثل (ملصق بلساني – رأيتك في المنام – ممسك بفؤاده – البيتين الرابع والخامس)، مما لم يشتهر به الأحوص، وإنما اشتهر به غيره من شعراء العصر العباسي، كأبي العتاهية وأبي نواس وبشار. هذا من جانب[1].

ومن جانب آخر يتبين أن الشعر، إنما وضع ليصدِّق القصة التي دارت على لسان كل من الأحوص وعبد الرحمن بن ثابت وسلّامة القس، مما درج عليه القُصّاص والرواة، الذين يضعون هذه الأشعار على ألسنة الشعراء ليزينوا بها رواياتهم، ويضفوا عليها طابع الصدق، كما أشار لذلك غير باحث من القدماء والمحدَثين[2].

وفي رواية أخرى، ينفي شعرًا عن عمر بن أبي ربيعة، معللًا بضعف نسجه، مستدلًّا بذلك على صنع الخبر الذي يحتوي الشعر، يقول: «قال مؤلف هذا الكتاب: وهذا الخبر عندي مصنوع، وشعره مضعَّف يدل على ذلك، ولكني ذكرته كما وقع إليّ»[3].

وقد يكون الأصفهاني محقًّا فيما ذهب إليه، لاسيما وسمات التوليد وركاكة التعبير تتضح بهما الأشعار الواردة بالخبر، من مثل ما نُسب لعمر من قوله:

يؤرِّقُه لَهيبُ الشو ... قِ بين السحرِ والكَبِدِ
فيمسِكُ قَلْبَه بيدٍ ... ويَمسَحُ عينَه بيدِ[4]

وكذلك ما ورد بالخبر من رد الثريا على كتابه إليها بشعر، مما درج عليه صُنّاع الأخبار

---

[1] التيارات الأجنبية في الشعر العربي منذ العصر العباسي حتى نهاية القرن الثالث الهجري ٣٥٨ – ٣٥٩.

[2] طبقات فحول الشعراء ٨، تاريخ آداب العرب للرافعي ١: ٣٧٥، مصادر الشعر الجاهلي ٢٤٥ – ٢٤٩.

[3] الأغاني ١: ٢٤٥، النقد الأدبي أصوله ومناهجه ١٥٨.

[4] الأغاني ١: ٢٤٤.

القصصية من وضع حوار شعري بين أبطال قصصهم ، يتقارضون فيه الأشعار لجذب الانتباه لدى المتلقين ، الذين كانوا يفتنون بهذا النوع من القصص [١].

وفي رواية أخرى ، ينص الأصفهاني على نفي الشعر عن السيد الحميري ، لتناقض مستواه الفني مع المستوى الفني العام لشعره ، يقول : «... وقد روى بعض من لم تصح روايته أنه رجع عن مذهبه وقال بمذهب الإمامية ، وله في ذلك :

تَجَعْفَرْتُ باسمِ اللهِ واللهُ أكبرُ وَأَيْقَنْتُ أنَّ اللهَ يعفو ويغْفِرُ

وما وجدنا ذلك في رواية مُحَصِّل ، ولا شعره أيضًا من هذا الجنس ولا في هذا المذهب ، لأن هذا شعر ضعيف ، يتبين التوليد فيه ، وشعره في قصائده الكيسانية مباين لهذا جزالة ومتانة ، وله رونق ومعنى ليس كما يذكر عنه في غيره» [٢].

وهنا يذهب الأصفهاني إلى نفي الشعر عنه ، لتفاوته – في رأيه – عن المستوى الفني لشعره ، في حين يذهب المرزباني (ت٣٨٥هـ) إلى خلاف ما قال به الأصفهاني ، إذ يرى أنه : «رجع عن ذلك وذهب إلى إمامة الصادق – ع – وقال :

تَجَعْفَرْتُ باسمِ اللهِ واللهُ أكبرُ وَأَيْقَنْتُ أنَّ اللهَ يعفو ويغْفِرُ

ومن زعم أن السيد أقام على الكيسانية فهو بذلك كاذب عليه وطاعن فيه ...» [٣].

وما ذهب إليه المرزباني ، يتفق مع ما ذهب إليه غيره من العلماء [٤] في أمر تحوّل السيد الحميري عن الكيسانية ، مما يتبين معه خطأ الأصفهاني فيما ذهب إليه أو سهوه فيما نقله عن رواته ، أو سهو النُّسّاخ الذين نسخوا الكتاب ، مما أدى بـالأصفهاني إلى إيراد رأى شذ به عن إجماع العلماء ، الذين ذكروا تحول السيد عن مذهبه في الكيسانية .

---

[١] في الأدب الجاهلي لطه حسين ١٥٣:١٥ – ١٥٦.

[٢] الأغاني ٧: ٢٣٥، ٢٣٦.

[٣] أخبار السيد الحميري للمرزباني ٤٠، ٤١.

[٤] أخبار السيد الحميري ٤٠، ٤١.

وكما زيف الأصفهاني الشعر في الروايات السابقة ؛ لأنه لا يشبه شعر الشاعر الذي نسب إليه ، فهو يصحح نسبة الشعر إلى الشاعر ، معللًا ما ذهب إليه بمشابهته لأسلوبه ، تتبين ذلك من إيراده شعرًا للأحوص ، تحمله عن كل من عمر بن شبة وعلي ابن سليمان الأخفش ، وهو :

وإنّي ليدْعُوني هَوَى أمّ جَعْفَرٍ وَجَاراتِها مِنْ سَاعَةٍ فأجيبُ

وإني لآتي البَيْتَ ما إنْ أحِبُّهُ وَأُكْثِرُ هَجرَ البيتِ وهو حَبيبُ

.... الأبيات [1].

ثم يذكر أن الأبيات للمجنون في عدة روايات ، معضدًا هذا المقياس بالمقياس الفني ، قائلًا : «هي بشعره أشبه»[2] مرجحًا بذلك نسبتها له ، معتمدًا في هذا الترجيح خبرته بشعر كل من المجنون والأحوص ، وذوقه الفني في تمييز شعر كل منهما ، على أن حكمه بمشابهة الشعر لنمط المجنون ، يتسم بالذوق الفطري الذي ينتمي للنقد غير المعلّل في مراحله الأولى [3].

وإن كان يؤكده أن الأبيات «مروية للمجنون في عدة روايات» ؛ مما يقوي الظن بأن الأصفهاني قد يرى أن رأي الأخفش وعمر بن شبة شاذ - في رأيه - ؛ لأنه يخالف ما ورد بين يديه من روايات متعددة ، تُجْمِع على نسبة الشعر للمجنون ، متبعًا في ذلك ما ذهب إليه المحدِّثون من عدم قبول الحديث الشاذ [4].

والمتأمل لحكم الأصفهاني بتوثيق نسبة الشعر إلى المجنون ، يتبين ترجيحه وعدم إيراده النسبة بصيغة الجزم ، في قوله : «وهي بشعره أشبه» وذلك لأن الأصفهاني أورد البيتين الثاني والثالث للأحوص في موضع آخر [5] ، كما نسب الأبيات (١- ٣، ٥-٧)

---

[1] الأغاني ٦: ٢٥٦.

[2] الأغاني ٦: ٢٥٦.

[3] تاريخ النقد الأدبي عند العرب ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٢٩.

[4] مقدمة ابن الصلاح ٢٣٧، ٢٤٣.

[5] الأغاني ٦: ٣١.

للأحوص بصيغة الجزم، ثم علق على نسبتها بقوله :«ومن الناس من ينسب الأبيات الثلاثة الأخيرة للمجنون»[١]. فموقف الأصفهاني مضطرب تبعًا لاضطراب نسبتها في المصادر، وبخاصة الثلاثة الأخيرة منها[٢].

وفي رواية أخرى يورد بيتين للحارث بن خالد المخزومي في عبد الملك :

صَحِبتُك إذْ عَيْنِي عَلَيها غِشَاوَةٌ ... فَلمَّا انجَلَتْ قطَّعتُ نفسي ألومُها
وَمَا بي وإنْ أَقْصَيتَني من ضَرَاعةٍ ... ولا افتقَرتْ نَفْسي إلى من يضيمُها[٣]

ثم يورد البيت الثاني مع بيت آخر في صوت :

وَمَا بي وإنْ أَقْصَيتَني من ضَرَاعةٍ ... ولا افتقَرتْ نَفْسي إلى من يهينُها
بَلَى بأبي إنّي إليكَ لَضَارِعٌ ... فَقيرٌ ونفْسي ذَاكَ منها يزينُها[٤]

مقرًا أن البيت الثاني ليس من شعر الحارث، ذاكرًا الألحان التي صنعت فيه : «البيت الأول للحارث بن خالد، والثاني ألحق به، والغناء للغريض ثقيل أول بالوسطى عن ابن المكي. وذكر الهشامي أن لحن الغريض خفيف ثقيل في البيت الأول فقط، وحكى أن قافيته على ما كان الحارث قاله :

.... ولا افتقَرتْ نفسي إلى من يضيمها

وأن الثقيل لعُلَيَّة بنت المهدي، ومن غنائها البيت المضاف : وأَخْلِق بأن يكون الأمر على ما ذكره؛ لأن البيت الثاني ضعيف يشبه شعرها»[٥].

فـ الأصفهاني يرجح نسبة البيت الثاني إلى علية، بناءً على خبرته بالسمات الأسلوبية لشعرها، التي تتسم باللين والسهولة مقارنةً بشعر الحارث. يعضدها ما

---

[١] الأغاني ٦: ٣٥٧.

[٢] ديوان مجنون ليلى ٤٧، ٤٨، شعر الأحوص ٧٧ – ٧٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ديوان ابن الدمينة ١٠٤، ٢٣٨، ٢٤١.

[٣] الأغاني ٣: ٣١٧.

[٤] الأغاني ٣: ٣١٨.

[٥] الأغاني ٣: ٣١٩.

ذهب إليه تغييرها لقافية بيت الحارث، حتى يتحقق تماثل حرف الروي، بالإضافة إلى ما لحق مضمون البيت من تغيير، فقد كان عند الحارث عتاب للملك انتقصه حقه، فأصبح عند علية عتاب محب يستلذ الذل والضراعة لمن يحبه، ويعد هوانه لمحبوبه مما يزين نفسه، ولقد لهجت عُلية بهذا المعنى في أشعارها[1] مما يؤيد ما ذهب إليه الأصفهاني.

مما سبق يتبين التزام الأصفهاني جانب الموضوعية إلى حد بعيد في استخدامه مقياس الذوق الفني في توثيق الشعر الموضوع، سواء عَلَّل هذا الذوق أو لم يعلله.

المقياس الرابع:

الرواية الصحيحة

ومن المقاييس التي اعتمدها الأصفهاني في توثيق الشعر، وتمييز صحيحه من منحوله، بالإضافة إلى ما سلف، الرواية التي يطمئن إلى صحتها، التي تنسب الشعر المختلف في نسبته، فهو يصحح نسبة الشعر إلى الشاعر، بناءً على نسبته إليه في الرواية، في حين ينفيه عنه لعدم نسبته إليه فيها، وقد اعتمد هذا المقياس في تصحيحه نسبة الشعر في ثماني روايات[2].

وقد اطرد هذا المقياس في رواياته للشعر الموضوع، فيروي شعرًا نسبه جحظة للواثق، ثم يزيف نسبته إليه ويصححها إلى سعيد بن حميد، معللًا هذا التصحيح بأن الشعر مشهور له: «وهو لسعيد بن حميد مشهور، وله فيه خبر قد ذكرناه في

---

[1] ديوان علية بنت المهدي لسعدي ضناوي ١٥، ١٦، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٥١، ٥٥، وديوانها صنعة محمد باسل عيون السود ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٩.

[2] الأغاني ٣: ٩٦/ ٧: ١٠٥، ١٠٩، ١١٠/ ٩: ٢٠٠، ٢٠١/ ٩: ٢٩٦/ ١٨: ١٥٦، ١٥٧/ ١٤: ٢٨٢، ٢٨٦/ ١٦: ٣٢٤/ ٢٠: ٢٦٣، ٢٦٤/ ٢٠: ٣٦٢، ٣٦٣.

موضعه»[١] ولا يكتفي بنصه على المقياس الذي يحتكم إليه في تصحيح نسبة الشعر مطلقًا حكمًا ذوقيًا ، وإنما يضع أمام القارئ مصداق ما ذهب إليه ، ذاكرًا الرواية التي تنسب الشعر إلى سعيد بن حميد في موضع آخر من الأغاني [٢].

وفي رواية أخرى يورد الأصفهاني صوتًا ، هو :

خُذِي العفو مِنّي تَستَدِيمي مَوَدَّتِي ولا تَنْطِقي في سَوْرَتي حينَ أغْضَبُ
ولا تَنْقُرِيني نَقْرةَ الدُّفِ مرةً فإنكِ لا تَدرين كيفَ المُغَيَّبُ
فإني وجدْتُ الحبَّ في الصدرِ والأذَى إذا اجتَمعَا لم يلبثِ الحبُّ يذهبُ[٣]

ثم يورد الخلاف حول نسبة الشعر إلى كل من أسماء بن خارجة الفزاري وأبي الأسود الدؤلي ، مزيفًا نسبته للأخير ومصححًا إياها للأول ؛ معللًا تصحيحه له برواية تنسب الشعر لأسماء بن خارجة الفزاري ، مما يتبين معه اعتماده الرواية مقياسًا يحتكم إليه في تصحيح النسبة [٤].

وفي حين زيف نسبة أبيات للواثق على الإجمال ، فقد زيف نسبة بيت مفرد من القصيدة ألحقه المغنُّون بها ، نلحظ ذلك في إيراده قصيدة للحارث بن طفيل بن عمرو الدوسي ، معلقًا على آخر بيت أورده بقوله: «هذا البيت في الغناء في لحن ابن سريج ؛ وليس هو في هذه القصيدة ولا وُجد في الرواية ، وإنما ألحقناه بالقصيدة لأنه في الغناء ، كما يضيف المغنون شعرًا إلى شعر ، وإن لم يكن قائلهما واحدًا ، إذا اختلف[٥] الروي والقافية»[٦].

---

[١] الأغاني ٩: ٢٩٦.

[٢] الأغاني ١٨: ١٥٧.

[٣] الأغاني ٢٠: ٣٦٣.

[٤] الأغاني ٢٠: ٣٦٣.

[٥] ويبدو أن هناك خطأ من أخطاء الوراقين والنساخ في هذه الرواية ، إذ الواجب أن تكون الكلمة «اتفق» وليست «اختلف» ؛ لأن إضافة المغنين إنما تكون في حالة اتفاق الشعرين في الروي والقافية والوزن أيضًا ، كما نص الأصفهاني على ذلك في غير موضع من الأغاني ٦: ١١٥/ ٩: ٢٠٨/ ١١: ٢٧٧.

[٦] الأغاني ١٣: ٢٢٤.

وفي رواية أخرى يورد قصيدة المنخّل في المتجردة ، ثم ينص على زيادة الناس لبيت في القصيدة ، يقول : «ومن الناس من يزيد في هذه القصيدة :

وَأحِبُّها وتُحِبُّني ويُحبّ ناقَتَها بَعيرِي

ولم أجده في رواية صحيحة»[١].

إنه ينفي البيت عن المنخّل ، لعدم وروده في رواية موثقة يطمئن إليها[٢] ، مشيرًا إلى اعتماده الروايات الموثقة ، وعدم إثباته غيرها من الروايات غير الموثقة ، وما يقرره النديم يفسر عبارة الأصفهاني «رواية صحيحة» يقول: «وأكثر تعويله كان في تصنيفه على الكتب المستوفاة الخطوط أو غيرها من الأصول الجياد»[٣]. فـ الأصفهاني يوضح للقارئ أن هناك روايات عديدة غير صحيحة – عنده – تثبت البيت ، إلا أنه لا يعتمدها .

مما سبق يتبين اعتماد الأصفهاني الرواية التي يطمئن إلى صحتها مقياسًا يحتكم إليه في تمييز الشعر الصحيح من الزائف ، وفي تصحيح نسبة الشعر إلى قائله .

المقياس الخامس :

الموضوع الشعري

وكان الموضوع الشعري ، أحد المقاييس التي اعتمدها الأصفهاني في تزييف أو تصحيح نسبة الشعر إلى قائله الذي يتضمن اسم المرأة التي يشبب بها الشاعر في شعره ، ويدور اسمها غالبًا فيه ، تتبين ذلك من تعليقه على أحد أصواته من المائة المختارة ، وهو :

أمَّ سَلاّمَ ما ذكرتُكِ إلّا شرِقَتْ بالدموعِ مِنّي المآقِي
أمَّ سَلاّمَ ذِكْرُكُم حيثُ كُنتم أنتِ دَائِي وفي لِسَانِكِ رَاقِي
ما لقَلْبِي يَجُولُ بين التَّرَاقِي مُسْتَخِفًّا يَتُوقُ كلَّ مَتاقِ

---

[١] الأغاني ٢١: ٥– ٧.

[٢] دراسة الأغاني ٨٠، ٨١.

[٣] الفهرست ١٤٤، نقد الشعر عند العرب حتى القرن الخامس للهجرة ٥٤.

حـذَارًا أن تَـبِـينَ دارُ سُـلَـيْمَـى أو يَصيحَ الدّاعي لَهَا بِفِراقِ[1]

ومن الناس من يروي هذه الأبيات لعبد الرحمن بن أبي عمّار الجشمي في سلامة القس، وليس ذلك له، هو للوليد صحيح، وهو كثيرًا ما يذكر سلمى هذه في شعره بـ (أم سلام) وبـ (سَلمى)؛ لأنه لم يكن يتصنع في شعره، ولا يبالي بما يقوله منه، ومن ذلك قوله فيها:

أم سَلاّمَ لَوْ لَقِيتِ مِن الوَجْـ دِ عُشَيْرِ الذي لَقِيتُ كَفَاكِ

فأثِيبِي بالوَصْلِ صبًّا عَمِيدًا وَشَفِيقًا شَجَاهُ ما قَدْ شَجَاكِ[2]

فـ الأصفهاني يعتمد اسم (سَلمى) و (أُم سلاّمَ) الذي يدور في شعر الوليد، مقياسًا يحتكم إليه في نسبة الشعر إليه، موردًا شعرًا ينص فيه الوليد على اسم (أم سلّام). فهو يقرر هذا المقياس، مدركًا إيجابياته وسلبياته على السواء، تتبين ذلك من إيراده لموقف الجاحظ، من الرواة الذين دأبوا بصورة آلية - اعتمادًا على قصة المجنون أو قيس بن ذريح - أن ينسبوا إليهما جميع الأشعار التي تحوي اسم ليلى أو لبنى، قائلًا: «ما ترك الناس شعرًا مجهول القائل في ليلى، إلا نسبوه إلى المجنون، ولا شعرًا هذه سبيله في لبنى، إلا نسبوه إلى قيس بن ذريح»[3].

وكذلك كان موقف ابن المعتز من هذا المقياس، يقول: «وكذلك تصنع [العامة والرواة] في أمر مجنون بني عامر، كل شعر فيه ليلى تنسبه إلى المجنون»[4].

ويبدو لي أن هذه المقدمات جعلت الأصفهاني يتوقّف عن تصحيح أو تزييف الأشعار المنسوبة إلى المجنون، استنادًا إلى هذا المقياس، فهو لا يعتمده في توثيقها،

---

[1] شعر الوليد بن يزيد ٨٣، ديوانه ٥١.

[2] الأغاني ٧: ٨٤، شعر الوليد بن يزيد ٨٦ (عطوان)، ديوان الوليد بن يزيد ٥٢ (غابريلي).

[3] الأغاني ٢: ٨، تاريخ الأدب العربي: العصر الجاهلي لريجيس بلاشير ١٦٧، ١٦٨، دراسة كتاب الأغاني ومنهج مؤلفه ٩٨.

[4] طبقات الشعراء ٨٨.

نظرًا لاشتهار وضع الشعر على نمط المجنون، يقول: «وأنا أذكر مما وقع إليّ من أخباره جملًا مستحسنة، متبرئًا من العُهدة فيها، فإن أكثر أشعاره المذكورة في أخباره، ينسبها بعض الرواة إلى غيره، وينسبها من حكيت عنه إليه...»[١].

مما سبق يتبين عدم استخدام الأصفهاني لهذا المقياس تجاه كل الشعراء، وإدراكه للتفاوت الواجب اعتباره في اعتماد المقاييس في توثيق نسبة الشعر بين شاعر وآخر، لاسيما أن المجنون شخصية قصصية كثر حولها الوضع والنحل[٢]، على خلاف الوليد ابن يزيد نسبيًا، فقد اطردت في ديوانه أخباره مع (سلمى) وخطبته إياها، مما وثقه الرواة، ولم تجد مَن يعارضه.

وما يقرره الأصفهاني بصدد هذا المقياس، يصدقه شعر الوليد، إذ ورد فيه اسم سلمى خمسًا وعشرين مرة[٣]. وسليمة ثلاثًا وعشرين مرة[٤] وأم سلام خمس مرات[٥] وكل من سلم[٦] وسلماى مرتين[٧] وكل من سليمى[٨] ومسلم[٩] ومسلمة[١٠] مرة واحدة في شعره، وعلى ذلك فقد ورد اسم (سلمى) ومرادفاته في شعر الوليد ستين مرة[١١]، مما

---

[١] الأغاني ٩: ٢٠٦ – ٢٠٨.

[٢] ديوانه ٧، ١٧.

[٣] شعره تحقيق حسين عطوان ١٣، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٨، ٩٧، ٩٨، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١٢١، ١٢٩، ١٣٢.

[٤] شعره ١٤، ١٦، ٢٤، ٢٨، ٥٣، ٥٦، ٦٩، ٨٣، ٨٧، ٨٩، ١٠٩، ١١٤، ١٢٠، ١٢١.

[٥] شعره ٢٤، ٢٩، ٨٣، ٨٦.

[٦] شعره ٥٨، ٧٥.

[٧] شعره ٦٩، ١١٤.

[٨] شعره ١٣٢.

[٩] شعره ١١٨.

[١٠] شعره ١١٨.

[١١] على أنه قد ورد سبعًا وخمسين مرة فقط في ديوان الوليد بن يزيد بتحقيق ف. غابريلي ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ١٤٩، ١٥٠.

يعضد ما ذهب إليه الأصفهاني ، من تصحيحه نسبة الصوت إليه بناءً على وجود اسم من يشبب بها في الشعر .

وعلى ذلك يتضح منحى الأصفهاني النقدي ، الذي يعتمد التعليل والتفسير[١] في هذه الرواية ، فهو ناقد يعرض على المتلقى المقدمات ، ثم يتبعها بالنتائج ، في حين ينحو منحى النقاد الأوائل في رواية أخرى ، إذ يورد الحكم ذوقيًا ذاتيًا عاريًا عن التحليل أو التعليل[٢] مصححًا نسبة شعر للوليد ، مطلقًا الحكم بتصحيح النسبة دون تعليل ، يقول في أحد أصواته من المائة المختارة :

عُوجَا خَليليّ على المَحْضِر والرَّبعَ من سَلّامة المُقْفِرِ
عُوجَا به فاستَنْطِقاهُ فَقَد ذَكَّرني ما كنتُ لم أذْكُرِ
ذكَّرني سَلْمى وأيّامَها إذ جاوَرَتنا بلَوى عَشجَر
.... الأبيات .

الشعر للوليد بن يزيد ، وقيل : إنه لعمر بن أبي ربيعة ، وقيل : إنه للعرجي ، وهو للوليد صحيح...»[٣].

فهو يصحح النسبة للوليد معتمدًا خبرته بشعر الشعراء الثلاثة ، دون أن يوضح للقارئ المقدمات التي سبقت النتيجة التي عرضها عليه .

إنَّ اسم سلّامة وسلمى قد اطرد في شعر الوليد – كما جاء سلفًا – إذ ورد ستين مرة في واحد وسبعين وخمسمائة بيت بما يقدر بأحد عشر في المائة ، في حين لم يشتهر عمر أو العرجي بالتشبيب بمثل هذا الاسم ، فاسم سليمة لم يرد في ديوان عمر

---

[١] الأدب وفنونه لمحمد مندور ١٣١.

[٢] الأدب وفنونه لمحمد مندور ١٢٨، ١٢٩.

[٣] الأغاني ٣: ٣٦٦، شعر الوليد بن يزيد ١٥٣ (عطوان)، ديوانه ٣٩، ٤٠ (غابريلي) .

سوى تسع مرات[١] وسلمى ثماني مرات[٢] وسلّامة مرة واحدة[٣]، في حين لم يرد اسم سلّامة على الإطلاق في شعره.

وعلى ذلك فقد ورد اسم سلمى ومشتقاته في شعر عمر، ثماني عشرة مرة في اثنين وثمانين وثمانمائة وثلاثة آلاف بيت[٤]، بما يقدر بحوالي خمسة في الألف، في حين ورد اسم هند في سبع وخمسين مرة[٥]، وزينب في خمس وعشرين مرة[٦]، ورباب في عشرين مرة[٧]، مما يتبين معه عدم اطراد اسم سلمى في شعره، بصورة تجعلنا ننسب إليه الشعر وننفيه عن الوليد.

هذا بالإضافة إلى أن مقياس الموضوع الشعري الذي احتكم إليه الأصفهاني في توثيق شعر الوليد، لا يصلح في توثيق شعر عمر، لاسيما وقد شبّب عمر بأربعة وعشرين اسمًا[٨] وسبع عشرة كنية في شعره[٩]، مما لا يستقيم معه الاحتكام إلى هذا

---

١ ديوان عمر ٣٦، ٤٤، ٥٢، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٨، ٣٠٢، ٢١٨.

٢ ديوان عمر ١٢، ١٩، ٥٣، ٩٩، ١٣٠، ١٩٠.

٣ ديوان عمر ٢٠٨.

٤ ديوان عمر.

٥ ديوان عمر ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٣١، ٣٢، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٧١، ٧٤، ٧٦، ٨٩، ١٠١، ١٠٩، ١١١، ١١٦، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٦، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٩، ٢٠٦، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨.

٦ ديوان عمر ١٠، ١٥، ١٦، ٥٧، ٨٠، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١١٠، ١١٣، ١١٨، ١٢٤، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٦، ٢٠٧، ٢١٨، ٢٢١.

٧ ديوان عمر ٧، ١٣، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣١، ٣٧، ٥٠، ٥٧، ٧٠، ٨٢، ٩٣، ١٤٩، ١٨٤، ٤٢.

٨ ديوان عمر ١٥، ١٠، ٧٠، ٢٩، ١٦، ٣٦، ١٤، ١٥٦، ١٩١، ١٦، ٢٧، ٣٩، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٢٤، ٢١٩، ١٢، ١٠٥، ١٣٨، ١١٣، ١٠٨، ٣٧، ٣٢، ٢٠.

٩ ديوان عمر ٨٠، ١٥٤، ٤٦، ١٨١، ١٦، ١٣، ٥٤، ٢٣، ٦٢، ١٣١، ١٨، ٢٥، ٢٠٢، ٢٢٧، ٨، ٢٦.

المقياس في شعر عمر بن أبي ربيعة ، على خلاف الأمر في شعر الوليد بن يزيد .

وكذلك الأمر في شعر العرجي ، فلم يرد اسم سلّامة فيه إلا مرة واحدة[١] في ذيل الديوان ، بينما ورد اسم سلمى خمس مرات[٢]، وسليمى أربع مرات فقط في الديوان[٣]، وعلى ذلك فاسم سلمى ومشتقاته يدور في ديوان العرجي عشر مرات فقط في ست ومائة وألف بيت ، من أصل الديوان ، وثلاثة وثمانين بيتًا في ذيله ، بنسبة واحد في المائة ، مما لا يرجح معه نسبة الشعر الذي صححه الأصفهاني للوليد .

وصحح الأصفهاني إذن نسبة شعر إلى الوليد بن يزيد ، معتمدًا مقياس الموضوع الشعري ، وذكر اسم المحبوبة الذي يدور في شعره ، لكنه لا يستخدم هذا المقياس استخدامًا مطردًا ، وإنما يجعله عنصرًا سلبيًا في نسبة الشعر في إحدى رواياته ، التي ينصُّ فيها على خطأ الرواة في نسبة شعر لمحمد بن أبي العباس السفاح في زينب بنت سليمان بن علي ، معتمدين في ذلك تتابع الأخبار التي تروي خطبة محمد بن أبي العباس لها ، مما دعاهم إلى نسبة الشعر إليه ، يقول : «وأخبرني محمد بن يحيى الصولي ، قال : حدثنا الحسين بن يحيى أبو الجمان الكاتب ، قال : حدثني عمرو بن بانة ، قال : كان لمحمد بن أبي العباس شعر في زينب ، وغنى فيه حكم الوادي :

قولا لزينبَ لو رأيـــ ... تِ تشوُّقي لك واشترافي
وتَلفُّتِي كيما أرا ... كِ وكان شَخْصُكِ غيرُ خافِ
وشَممتُ رِيحَكِ ساطِعًا ... كالبيتِ جُمِّر للطَّوافِ
فتركتني وكأنما ... قلبي يُغرَّز بالأشافي

أخبرني أبو أسامة عن المدائني ، قال : خطب محمد بن أبي العباس زينب بنت سليمان ، ثم ذكر مثل هذا الحديث سواء ، إلا أنه قال فيه : فقال محمد بن أبي العباس

---

[١] ديوان العرجي ١٧٩.

[٢] ديوان العرجي ٦٣، ١١١، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٩.

[٣] ديوان العرجي ١٠٠، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨.

فيها، وذكر الأبيات كلها ونسبها إلى محمد ولم يذكر حمادًا.

قال أبو الفرج الأصفهاني مؤلف هذا الكتاب: هذا فيما أراه غلط من رواته، لما سمعوا ذكر زينب ولحن حكم، نسبوه إلى محمد بن أبي العباس....»[١].

فـ الأصفهاني في هذه الرواية لا يستخدم مقياس الموضوع الشعري، بل يرى أن هذا المقياس قد ضلل الرواة لاعتمادهم العلاقة العاطفية بين محمد بن أبي العباس وزينب، ونسبتهم الشعر له دون تمحيص[٢].

وفي رواية أخرى، يصحح الأصفهاني نسبة شعر لجميل لورود (تيماء) في الشعر، وهي بلدة في أطراف الشام من منازل بني عذرة[٣]:

وخَبَّرْتُماني أنَّ تَيماءَ منزلٌ ... لِلَيلَى إذا ما الصيفُ ألقَى المَراسِيا

فَهذي شُهورُ الصيفِ عنّي قد انقَضَتْ ... فما للنوى تَرْمِي بِليلى المَراميا

ثم يعلق على ذلك بقوله: «وتيماء خاصة منزل لبني عذرة وليس من منازل عامر، وإنما يرويه عن المجنون من لا يعلمه»[٤].

على أن الأصفهاني قد اضطرب كثيرًا في نسبة البيتين، فعلى الرغم من تصحيح نسبتهما لجميل في هذه الرواية[٥]، ونفيه البيتين عن المجنون، إلا أنه ينسبهما للمجنون في موضع آخر من الأغاني[٦].

ويبدو لي أن اضطراب الأصفهاني في نسبة البيتين، يرجع لاضطراب نسبتهما في العديد من المصادر[٧]، بالإضافة إلى تأليفه كتاب الأغاني على مراحل متباعدة مما يؤدى

---

[١] الأغاني ١٤: ٣٧١.

[٢] دراسة كتاب الأغاني ومنهج مؤلفه ٩٩.

[٣] معجم البلدان ٦٧، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ١: ٢٩٦، ٢٩٧.

[٤] الأغاني ٨: ١٢٦، دراسة الأغاني ٧٩.

[٥] هذا فضلًا عن نسبة البيتين لجميل في موضع آخر من الأغاني ٢: ١١.

[٦] الأغاني ٢: ٥٦، ٥٧.

[٧] ديوان قيس لبنى ١٢٣، ٢٢٣، ديوان مجنون ليلى ٢٢٦.

إلى الخلط في نسبة الشعر نتيجة للخطأ والسهو.

وعلى ذلك نتبين أن الأصفهاني لم يستخدم مقياس الموضوع الشعري بصورة مطلقة، فلم يصدر أحكامًا عامة، وإنما وضع حدودًا وفروقًا فردية، خاصة بكل رواية من رواياته للشعر الموضوع.

المقياس السادس :

تناقض السياق

ومن المقاييس التي اعتمدها الأصفهاني في تزييف نسبة الشعر إلى من نسب إليه، تناقض السياق العام للفكرة في الشعر. يبدو هذا في تعليقه على أحد الأصوات من المائة المختارة، وهو :

أيُها القلبُ لا أراكَ تُفِيق طالَمَا قد تعلَّقَتْك العَلُوقُ
مَنْ يكُن مِنْ هَوَى حبيبٍ قريبًا فأنا النازحُ البَعيدُ السَحيقُ
قُضِي الحُب بيننا فالتَقَينا وكلانَا إلى اللِّقاءِ مَشُوقُ[1]

الشعر في البيت الأول والثالث لعمر بن أبي ربيعة، والبيت الثاني ليس له، ولكن هكذا غُنّي، وليس هو أيضًا مشاكلًا لحكاية ما في البيت الثالث»[2].

فهو يتخذ من تناقض مضمون البيت الثاني مع الأول والثالث، مبررًا لنفي نسبته إلى عمر، لأنه في رأيه لا يتوافق مع مضمونهما[3]، الذي يدل على رغبة المحب في القرب من محبوبه، في حين يدل في البيت الثاني على التنائي بينهما، مما لا يتوافق ومعنى البيتين الأول والثالث.

وفي موضع آخر، يعتمد مقياس تناقض الرواية مع الشعر المروي خلالها، دليلًا

---

[1] عمر بن أبي ربيعة ١٣٩.

[2] الأغاني ٤: ٢١٣.

[3] وفي رأيي أن المضمون في الأبيات الثلاثة غير متناقض.

على زيف الشعر ، وزيف نسبته إلى من ينسب إليه في الرواية ، فيورد عن ابن الكلبي خبرًا يذكر فيه هزيمة دريد بن الصمة ، وقتل أصحابه الفارس بعد الآخر على يد مسهر بن يزيد الحارثي ، يقول: «وقال ابن الكلبي : خرج دريد بن الصمة في فوارس من قومه في غزاة له ، فلقيه مسهر بن يزيد الحارثي ، فقال دريد : هل منكم رجل يمضي إليه فيقتله ويأتينا به وبالظعينة ؟ فانتدب إليه رجل من القوم فحمل عليه ، فلقيه مسهر فاختلفا طعنتين بينهما فقتله مسهر بن الحارث ، ثم حمل عليه آخر فكانت سبيله سبيل صاحبه ، حتى قتل منهم أربعة نفر وبقي دريد وحده ...»[1].

ثم يروي أبياتًا لدريد يرد بها على بيت لمسهر تحمل معنى الزهو والفخر بالانتصار ، مما يتناقض وما جاء في الرواية من هزيمة دريد وأصحابه ، يقول : «فانصرف دريد ، وهو يقول :

أَمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى ماءُ عَيْنِيكَ يَهْمِلُ كما انهلَّ خَرْزٌ من شُعَيْبٍ مُشَلْشِلُ
وماذا تُرجِّي بالسَّلَامةِ بعْدَما تَأَتَّ حِقَبٌ وابيضَّ مِنكَ المُرَجَّلُ

.... الأبيات»[2].

ثم يعلق على الرواية بما يفيد تزييف نسبة الشعر إلى دريد ، معللًا ذلك بعدم توافق السياق العام للرواية ، الذي يدل عليه تناقض مضمون الخبر مع مضمون الشعر الذي نسب إلى دريد ، يقول: «... وأعجب من ذلك هذا الخبر الأخير ، فإنه ذكر فيه ما لحق دريدًا من الهجنة والفضيحة في أصحابه ، وقتل من قتل معه وانصرافه منفردًا ، وشعر دريد هذا يفخر فيه بأنه ظفر ببني الحارث وقتل أماثلهم ، وهذا من أكاذيب ابن الكلبي ...»[3].

• • •

---

[1] الأغاني ١٠: ٣٨.
[2] الأغاني ١٠: ٣٩، ٤٠.
[3] الأغاني ١٠: ٤٠.

وعلى هذا يتضح لنا أهم المقاييس التي اعتمد عليها الأصفهاني في نقد الشعر الموضوع، وتمييز صحيحه من زائفه، ولعلها – في رأيي – من أدق المقاييس النقدية التي اعتمد عليها النقاد في دراسة هذه القضية في القرن الرابع الهجري.

* *

أهم المصادر والمراجع

- أخبار السيد الحميري، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق محمد هادي الأميني، منشورات دار الباقر، د.ت .

- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزملاؤه، ط ٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م .

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عزت علي عطية وموسى محمد علي، القاهرة، دار الكتب الحديثة، د.ت .

- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، ط ٢، القاهرة، دار إحياء السنة النبوية، ١٩٧٤م .

- التيارات الأجنبية في الشعر العربي منذ العصر العباسي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، للدكتور عثمان سليمان موافي، ط ٢، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١م .

- الخبر في الأدب العربي : دراسة في السردية العربية، للدكتور محمد القاضي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م .

- الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم : تاريخها وقضاياها، للدكتور عثمان سليمان موافي، ط ٣، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م .

- دراسة الأغاني، لشفيق جبري، دمشق، مطبعة الجامعة، ١٩٥١م .

- دراسة كتاب الأغاني ومنهج مؤلفه، لداود سلوم، بغداد، مطبعة الإيمان، ١٩٦٩م .

- دراسات في النقد العربي، للدكتور عثمان موافي، ط ٣، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م .

- ديوان امرؤ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠م .

- ديوان جميل بثينة، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م .

- ديوان دريد بن الصمة القشيري، تحقيق عمر عبد الرسول، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥م.

- ديوان ابن الدمينة : عبد الله بن عبيد الله، تحقيق أحمد راتب النفاخ، القاهرة، مكتبة دار العروبة ومطبعة المدني، د. ت.

- ديوان طرفة بن العبد، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٥م.

- ديوان العرجي، رواية أبي الفتح الشيخ عثمان بن جني، تحقيق خضر الطائي ورشيدة العبيدي، بغداد، د.ت.

- ديوان علية بنت المهدي، تحقيق الدكتور سعدي ضناوي، بيروت، دار صادر، ١٩٩٧م، وصنعة محمد باسل عيون السود، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٧م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

- ديوان قيس بن ذريح، تحقيق الدكتور حسين نصّار، القاهرة، مكتبة مصر، د.ت، وتحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م.

- ديوان مجنون ليلى : قيس بن الملوح العامري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، دار مصر للطباعة، ١٩٧٩م.

- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠م، ط ٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.

- شعر قيس بن الحدادية، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٩٨٧م. (ضمن شعراء مقلون).

- شعر النعمان بن بشير الأنصاري، تحقيق يحيى الجبوري، ط ٢، الكويت، دار القلم، ١٩٨٥م.

- شعر الوليد بن يزيد، تحقيق الدكتور حسين عطوان، عمان، مكتبة الأقصى، ١٩٧٩م، وديوانه بتحقيق ف. غابريلي، ط ٣، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٧م.

- صاحب الأغاني أبو الفرج الأصفهاني «الراوية»، لمحمد أحمد خلف الله، ط ٣، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م.

- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، لاط، القاهرة، دار المدني، د. ت.

- الفهرست، للنديم، تعليق إبراهيم رمضان، بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٤م.

- في الأدب الجاهلي، لطه حسين، المجموعة الكاملة، المجلد الخامس، الأدب والنقد، بيروت، دار الكتاب اللبناني، د.ت.

- المدخل إلى دراسة التاريخ والأدب العربيين، لنجيب محمد البهبيتي، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٧٩م.

- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، لناصر الدين الأسد، ط ٥، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨م وط ٧، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٨م.

- المعلقات سيرة وتاريخًا، لنجيب محمد البهبيتي، ط ٢، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨١م.

- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، لعثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى، تحقيق عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠م.

- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، لأبي القاسم بن بشر الآمدي، تحقيق السيد أحمد صقر، ط ٤، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب (٢٥)، توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٢م ؛ الجزء الثالث، القسم الأول، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الله حمد محارب، ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.

- منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي، للدكتور عثمان سليمان موافي، ط ٤، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م.

- النظرية النقدية عند العرب، لهند حسين طه، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.

- النظم الشفوي في الشعر الجاهلي، لجيمز مونرو، ترجمة الدكتور فضل بن عمار العماري، الرياض، منشورات دار الأصالة للثقافة والنشر والإعلام، د.ت.

- النقد الأدبي أصوله ومناهجه ، لسيد قطب ، ط ٦، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٠م .
- نقد الشعر عند العرب حتى القرن الخامس للهجرة ، للدكتور أمجد الطرابلسي ، ترجمة إدريس بلمليح ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، ١٩٩٣م .

* * *

بهجـــة الأريـــب ..

لابن التركماني

(متابعة نقدية)

د. خالد فهمي إبراهيم*

استبشر الناس خيرًا بما استحدثه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية من أمر **مشروع التلمذة العلمية**، وهيأ له إدارة عامة لتحقيق المخطوطات، وتم تعيين عدد من الباحثين الشبان، وتدريبهم على تحقيق المخطوطات على أيدي أساتذة كانت ـ ولا تزال ـ تضمهم لجان المجلس العامرة، ولاسيما لجنة إحياء التراث.

وقد جاء «بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب» لعلي بن عثمان المارديني المعروف بابن التركماني (ت ٧٥٠هـ)، ثمرة لهذا المشروع، وكان حقيقًا أن يخرجه على الصورة المثلى؛ إذ نشط المجلس له، فأسند تحقيقه إلى اثنين من أبنائه الباحثين الشبان (خالد خميس ورمضان عثمان)، والإشراف عليهما إلى الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، والمتابعة إلى الدكتورة إلهام خليل مدير عام إدارة تحقيق المخطوطات.

غير أن العمل خرج في صورة غير مرضية دفعتنا إلى أن نعرض له بالنقد والتعليق.

ـ ١ ـ

ولقد جاء التحقيق مليئًا بكثير من الأخطاء، مخالفًا لعدد كبير من أصول فن تحقيق النصوص، نجملها في عدد من النقاط، ثم نعود فنفصّل القول فيها موردين من الأمثلة

* كلية الآداب ـ جامعة المنوفية ـ مصر.

الكثير دليلاً على ما نقول .

أما ملاحظاتنا مجملة فهي :

أولاً ـ عدم العناية بجمع مخطوطات الكتاب ، مع إمكان الوقوف عليها ، فقد اكتفى المجلس بتوفير نسختين فقط هما :

١ ـ نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة تحت رقم ٥٤٩ تفسير .

٢ ـ نسخة معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية المحفوظة تحت رقم ٣٨ التي جلبتها بعثته إلى جنوب اليمن .

وفات المجلس أن يوفر نسختين أخريين هما :

١ ـ نسخة برلين المحفوظة تحت رقم ٧٠٢٦

٢ ـ نسخة آصفية المحفوظة تحت رقم ١ / ٥٣٢ (١٤٤)

وعلمًا بأنهما مذكورتان في كتاب تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان « الترجمة العربية الكاملة » القسم ٦، الجزأين ١٠ ، ١١، ص ٤٠ .

ثانيًا ـ عدم الالتفات إلى أن ما سبق نشره نشرًا محققًا لا يصح العودة إلى تحقيقه ، إلا إذا قام من المسوغات ما يستدعي إعادة تحقيقه مرة أخرى . وقد سبق أن نُشر الكتاب محققًا في مكتبة ابن قتيبة بدولة الكويت قبل سنة ١٩٩٦ من قِبل الدكتور ضاحي عبد الباقي الذي هو أحد أعضاء لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ! ولم يعرف بهذه الطبعة المحققان ولا المراجع المشرف ، ولا قدموا إن كانوا عرفوا بها المسوغات التي من أجلها قرروا إعادة تحقيق هذا النص .

وهاتان ملاحظتان كافيتان للنيل من هذه الطبعة التي نشرتها لجنة السيرة والسنة في مشروع التلمذة العلمية .

وقد انضاف إلى هاتين الملاحظتين :

- كثرة التحريف والتصحيف ، وشيوع أخطاء الضبط التي تضر بالمعنى وتفسده .
- عدم عرض مادة الكتاب على مصادرها الأصيلة ، باستثناء الكتب الأربعة التي نص الماردني مؤلف الكتاب عليها في مقدمة كتابه .
- إغفال نسبة بعض الأشعار ، وإغفال تخريج بعضها الآخر ، والوقوع في أوهام في وزن الشعر وضبطه .
- إغفال تخريج بعض الأمثال .
- أخطاء في كتابة آيات الذكر الحكيم .
- أخطاء في استخدام علامات الترقيم مما أفسد المعنى .
- تخليط في تخريج القراءات أحيانًا ، وإهمال في تخريجها أحيانًا أخرى .
- أخطاء مطبعية .
- عدم الدقة في الفهارس ، وذكر بيانات ناقصة لمراجع التحقيق ، والخطأ في ذكر بعض تلك البيانات .
- قصور القائمة التي صنعها المحققان لكتب غريب القرآن .

- ٢ -

وإليك تفصيل ذكر هذه الملاحظات ، وكنا نحب أن نذكر هذه الأخطاء مجموعة تحت هذه العنوانات التي ذكرناها ، لكننا آثرنا أن نسير في ذكرها وفق ترتيب صفحات الطبعة ، ليسهل العودة إليها وتصحيحها ، وإن قاد ذلك إلى بعض التكرار .

- ص ٦٩ / س ١٥ : ألفته من غريب أبي بكر العزيزي .

رسمها محقق الجزء الأول خالد خميس بزاءين معجمتين ، وهو خطأ . والصواب أنه « العزيري » بزاء معجمة ثم راء مهملة . والأدلة على ذلك كثيرة فقد روى الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢١٦ أن ابن خضر رأى نسخة من الغريب

بخط مؤلفه ، وفي آخره كتب محمد بن عزيز بالراء المهملة ، وحسبك بهذا دليلًا .

ـ ص ٧٤ / س ٩ : جرى المؤلف على عادة التزمها في غالب أمره ، وهي إيراد الكلمة المفسرة على وفق ضبطها في النص القرآني الكريم ، ثم ذكر تفسيرها مضبوطًا الضبط نفسه .

ولم يراع المحققان ذلك في كثير من الأحيان ، وهنا موضع لمثال على ذلك ، فقد أورد الماردينى كلمة «ريب» مفتوحة الياء ، فوضع المحقق بعدها نقطتين متعامدتين ، وبعدهما كلمة : «شكٌ» هكذا بكاف منونة وحقها الفتح ، وأوردها غير مشددة . والصواب : تشديدها .

ـ ص٨٢ / س ٤ : «الوَقُودُ : بالفتح الحطب ، وبالضم : التوقّد» .

وهذه من عادات المؤلف ، أي أنه إذا خالف في الضبط ، فأورد أكثر من ضبط للكلمة القرآنية ، فهذه إشارة منه إلى أنهما قراءتان . ولم يلتفت إلى ذلك المحقق ، مع أن قراءة الفتح هي قراءة الجمهور ، وقراءة الضم هي قراءة الحسن باختلاف عنه ، ومجاهد وطلحة وقتادة وأبو حيوة وعيسى بن عمر الهمداني ، كما في البحر المحيط ١ / ١٠٧ والمحتسب ٦٣/١ والكشاف ١٩٣/١ (وهما من مصادر المحقق) والقرطبي ١ / ٢٣٦ ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٤ وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٥٠ ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ١ / ٦٥ .

ـ ص ٨٨ / س ٨ : (يظنون : يوقنون . وهو من الأضداد) .

وعلق المحقق في الحاشية رقم ٩ قائلًا : «أي أن الظن هنا بمعنيين شك ويقين ، وذلك لأن في الظن طرفًا من اليقين . انظر القرطبي ١ / ٢٨ .

إن القرطبي ليس كتابًا في الأضداد ، ولا يستقيم تخريج للأضداد منه مع وفرة مؤلفات الأضداد في العربية . و«ظن» التي من الأضداد في العربية في : الأضداد للأنباري ١٤ فقرة ١، والأضداد لابن السكيت (تحقيق محمد عودة أبو جري)

١٠٨ وللأصمعي (هفنر) ٣٤ فقرة ٤٢، وللسجستاني (هفنر) ٧٧ فقرة ١٠٧ ولابن السكيت (هفنر) ٢٠٤ فقرة ٣٥٥، والصاغاني ٢٣٨ فقرة ٥٦٩ .

ـ ص ٩٢ / س ٩ : أورد المؤلف بيتًا لعدي بن الرقاع :

لولا الحياءُ وأنَّ رأسي قد عَثَا فيه المشيبُ لزرتُ أم القاسِمِ

وهو من بحر الكامل ، ولم يذكر المحققان في أي موضع من الكتاب وزن أي بيت مرَّ بهما ، ثم لم يخرج المحقق البيت من ديوان عدي ، وهو مطبوع في بغداد بتحقيق المرحوم الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م . ثم إنه لم يترجم لابن الرقاع مع أن ترجمته مستفيضة في الكتب تجدها في الشعر والشعراء لابن قتيبة (دار المعارف) ٢ / ٦٠٠ .

ـ ص ٩٤ / س ١٠ : « والطور : جبل معروف » .

علق المحقق : « النص عن : غريب السجستاني ١٣٦، غريب ابن قتيبة ٥٢، القرطين ١ / ٤٤. وانظر تفسير الزمخشري ١ / ٢٨٦» .

وهذه الكتب كلها ليست كتب بلدان . ثم إنني لا أدري لماذا لم يعطف بين هذه الكتب بواو العطف مكتفيًا بعلامة الفاصلة ، وما أراه إلا أثرًا من آثار العجمة والتأثر بالأسلوب الغربي الذي يعطف بالفاصلة ، ولا يذكر حرف العطف إلا مع آخر معطوف عليه . والطور جبل لا كما قرر المارديني مكتفيًا بكلمة معروف وهو غيرَ مضاف : علم على جبال كثيرة في مصر ومَدْيَن وطبرية كما في معجم البلدان ٤ / ٧، ثم زاد ياقوت الحموي نفسه في كتابه (المشترك وضعًا والمفترق صقعًا) طبعة جوتنجن ١٨٤٦ بعناية فستنفلد / مصورة المثنى ببغداد ص ٢٩٧، فذكر سبعًا من مواضعه مفردًا ومضافًا . ونحن نرى أن الطور الذي في آية سورة البقرة ٢ / ٦٣ هو الطور المصري بدليل سياق الآيات التي تتكلم عن جعل الله مصر وطنًا لبني إسرائيل بعدما طلبوا من الله سبحانه أن يخرج لهم مما تنبت الأرض من بقلها إلى آخر ما سردته الآيات الكريمة .

ـ **ص ١٠٣ / س ١** : « شروا : باعوا ، وهو من الأضداد » .

واكتفى المحقق في الحاشية ١ بتخريج النص من مصادره الأربعة مبدلًا بالغريبين كتاب القرطين مع أن الأمر كان يستلزم بجوار ما ذكر أن يعود إلى كتب الأضداد التي مر ذكرها . و«شروا» بهذا المعنى ؛ أي بمعنى الشراء والبيع في الأضداد لابن الأنباري ٧٢ فقرة ٣٦ والأصمعي (هفنر) ٥٩ فقرة ١٠٢ والسجستاني (هفنر) ١٠٦ فقرة ١٤٨ وابن السكيت (هفنر) ١٨٥ فقرة ٣٠٩ (وأبو جري) ١٠٠ والصاغاني (هفنر) ٢٣٤ فقرة ٥٢٠ .

ـ **ص ١٠٤ / س ٢** : ضبط المحقق الكلمة القرآنية « يودٌّ » هكذا بالتشديد والفتح وهي في النص القرآني مضمومة مشددة ، وقد قلنا إن من عادة المارديني إيراد الكلمات المفسرة على وفق ضبطها في كلام الله سبحانه .

ـ **ص ١٠٤ / س ١١** : ضبط المحقق « ونُنْسِهَا : نُنْسِكْهَا » هكذا بضم أولى النونين ثم تسكين النون الثانية وكسر السين وتسكين الكاف . وبذلك جعلها من النسك ، أي أنه جعل الكاف من أصول الكلمة . ولا معنى للآية الكريمة ساعتئذ ، وإنما الكاف هنا للخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم ، وحقها الفتح ، والمعنى : أن الله سبحانه ينسيها إياك يا محمد فلا تذكرها . وانظر تفسير القرطبي / ٦٨.

ـ **ص ١٠٨ / حاشية ٤** : عَلَّق المحقق على تفسير كلمة « أَضْطَرُّه » بالفعل : أَلُزُّه إلى النار لزّ المضطر ، قائلًا : لز الشيء يلزه لزًا وألزه : ألزمه إياه ، وشده وألصقه » ولم يثبت مرجعًا لكلامه هذا . وكان حقه أن يعود إلى أي من معاجم الأفعال ، وهي كثيرة في المكتبة العربية ، ولو رجع لما خلط بين « لز الشيء بالشيء لزًا : ألصقه وشده » وهذا هو المعنى الذي قصد إليه الماريني . والمعنى الآخر الذي أورده أولًا المحقق ، وهو « ألزمه إياه » فهو من لز فلان بفلان : لزمه . وهذا في الأفعال للسرقسطي ٢ / ٤٤٣؛ ٤٤٤ والأفعال لابن القوطية (جويدي) ٢٥٨.

وهذا الذي فعله المحقق هنا حرص عليه في كل شروحه لما رآه غامضًا ، فلم يورد

مرجعًا واحدًا لشروحه هذه في أية مرة!

- **ص ١١٠ / س ٣** : الفراء : سَفِهَتْ نفسُه : نُقِلَ لضمير مَنْ، ونُصبت النفس تشبيهًا بالتفسير».

ومع أن المحقق ترجم للفراء إلا أنه لم يخرج هذا الكلام، وهو في معاني القرآن له ١/ ٧٩، والكلام بهذا الشكل يحتاج إلى تفسير وتوضيح، وهو ما سكت عنه المحقق، والمسألة هي : أن النحاة لا يجوّزون مجيء التمييز (= التفسير في كلام المارديني) من المعرفة، ولما كانت «نفسه» مفسرة لـ«سفه» أشبهت النكرة، فجاز نصبها في الآية الكريمة. والتفسير : مصطلح كوفي يطابق التمييز عند غيرهم، ومع أن الكشاف من مصادر المحقق الدائمة، لأنه من مصادر الكتاب الأساسية؛ فإنه لم يلتفت إليه، وهي فيه ١/ ١٨٩. وفي الدر المصون للسمين الحلبي ٢/ ١٢١ أشعار كثيرة ترشّح لرأي الفراء للنابغة الذبياني وللحارث بن ظالم المرّيّ.

أضف إلى هذا أن تركيب النص هكذا غير مفهوم، وصوابه أن يزيد فيه ما بين معقوفين كما يلي : «الفراء : [سَفِهَ نَفْسَه، معناه] : سفهت نفسه، [فـ]نُقِل [الفعل عن النفس] لضمير مَنْ، ونُصبت النفس تشبيهًا بالتفسير».

وهذه الزيادة لازمة ليُفهم الكلام، وهي من غريب السجستاني (جمران) ١٩٩٥م ص ٢٥٩، وهي الطبعة المحققة التي لم يرها المحققان.

- **١١٠/س ٥** : «الأخفش : سفه في نفسه، سقط الحرف فنصبت» أي أن نفسه منصوب على نزع الخافض أو حذف حرف الجر».

اكتفى المحقق بالترجمة للأخفش، ولم يقل في هذه الترجمة أن سعيد بن مسعدة هو الأخفش عند الإطلاق، أي عندما لا يوصف بالأصغر، أو الأكبر، لأن الأخافشة كثيرون. وسكت المحقق عن تخريج كلام الأخفش، وهو في معاني القرآن له (هدى قراعة) ١/ ١٥٧، ولو فعل لظهر له أن ما نسبه المارديني للأخفش وهم عريض؛ إذ الأخفش يحاول أن يتأول للذين يرون في (نفسه) منصوبًا على

التشبيه بالتفسير أو التمييز . يقول الأخفش : « يجوز في هذا القول : سَفِهْتَ زيدًا ، وهو يشبه « غَبِنَ رأيَه » و « خَسِرَ نفسَه » إلا أن هذا كثير ؛ ولهذا معنى ليس لذاك ؛ تقول : « غُبِنَ في رأيه » و « خَسِرَ في أهله » و « خَسِرَ في بيعه » . وقد جاء لهذا نظير قال : « ضُرِبَ عبدُ الله الظهرَ والبطنَ » ؛ ومعناه : « على الظهر والبطن » .

ثم قال الأخفش في لغة واضحة حاسمة في المعاني ١/ ١٥٧ « وأحسن ذلك أن تقول إن : ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ جرت مَجْرَى « سَفُهَ » إذ كان الفعل غير متعد ، وإنما عداه إلى نفسه ورأيه ، وأشباه ذا مما هو في المعنى » .

ـ **ص ١١١/س ١٤** : ضبط المحقق كلمة « شُقاقٌ » هكذا بالضم ، وهي في القرآن الكريم (شقاقٍ) [سورة البقرة ١٣٧/٢] بالكسر والتنوين . وقلنا إن من عادة المؤلف إيراد الكلمة المراد تفسيرها على وفق ضبطها في النص القرآني .

ـ **ص ١١٢/س ١٠** : أورد المارديني بيت شعر لم يذكر المحقق وزنه ، وهذا شأنه في كل أبيات الكتاب كما سبق أن ذكرنا . والبيت من البحر الطويل .

يقول الماردينى : « قال الشاعر :

هُمُ وسطٌ يرضى الأنامُ بحكمِهِمْ   إذا نزلتْ إحدى اللّيالي بمعظَمِ

وعلق المحقق في الحاشية ٦ مخرجًا البيت من غريب ابن قتيبة ، وحقه أن يبدأ بديوان الشاعر ، وهو زهير بن أبي سلمى ، ثم ذكر رواية أخرى لم يكن ثمة داعٍ لذكرها ، لأنها لا شاهد فيها ، وكان يكفي الإحالة إليها فقط ، ثم ذكر أن كتاب القرطين عزاه إلى صاحبه من دون ذكر للصفحة هناك ، وهو فيه ١/ ٦٣.

ـ **ص ١١٤/حاشية ٣** : علق المحقق على بيت المُخَبَّل السعدي ـ وهو من الطويل ، وسكت المحقق عن ذلك وهو من عاداته اللازمة ـ :

وأشهد من عَوْفٍ حلولًا كثيرةً   يحجُون سِبَّ الزبرقان المزعفرا

وقال إنه في تهذيب اللغة ٣٨٨/٣ و ١٢/ ٣١٣ من دون ذكر للمواد اللغوية ،

مع أنه بعدها مباشرة خرجه من تاج العروس ذاكرًا المواد فقط من دون ذ كر للصفحات ، ونحن نحرص على ذكر الأمرين ليصحح بعضهما بعضًا ؛ فالمادة قد تصحف أو تحرف ، والرقم قد يقع فيه خطأ ، والاكتفاء بأحدهما مظنة للخطأ ، مع إدراك أن كثيرًا من مصادرنا قد تعددت له الطبعات ، والبيت منسوب في الموضعين « حج » و « سب » وهو ما لم يذكره أيضًا المحقق .

ثم سكت في الصفحة نفسها عن تخريج بيت لأعشى باهلة من ديوانه وهو :

.... وراكب جاء من تثليث معتمرْ

وهو عجز بيت من البسيط في «الصبح المنير في شعر أبي بصير والأعشين الآخرين» (جاير ١٩٢٧) ق ٤/٨ ص ٢٦٦ . ويضاف إلى ما عنده من مصادر ما يلي : الأصمعيات ق ٢٤ /٣ ص ٨٨ والخزانة (هارون) ١/ ١٩٢ ومعجم البلدان (تثليث) ١٦/٢ وديوان العجاج (عزة حسن) ٩٩ وتهذيب اللغة (عمر) ٢/ ٣٨٣.

ـ **ص ١١٥/س ١** : أورد المحقق بيتي العجاج ـ وهما من الرجز ـ :

لَقَدْ سمَا ابن معمر حين اعتمرْ مغزىً بعيدًا من بعيد وضَبَرْ

هكذا في سطر واحد ، وقال في الحاشية ٦: « البيت له » أي للعجاج « في . . .» وهما بيتان لا بيت واحد ، والصواب كتابتهما رأسيًا أي أن أحدهما فوق الآخر ، أو ترقيمهما برقمين (١) و (٢) إذا ما كتبا في سطر واحد .

ويضاف إلى مصادر تخريجه : تفسير القرطبي ١٨١/٢ ومعاني القرآن للزجاج ٢٣٤/١ و ٢٦٦/١ ويصحح رقم صفحة تهذيب اللغة (عمر) ٣٨٤/٢ بدلًا من ٢٩/٣.

ـ **ص ١١٥/س ١٥** : ضبط المحقق كلمة « كل » من قول المارديني « دابة : كلٌّ ما يدب » وصوابها بالضم لو لم يراع ضبط الآية الكريمة وإلا فهو الكسر جريًا على عادة المؤلف في طريقته ، إذ إن « دابة » في الآية الكريمة ﴿من كل دابة﴾ [سورة البقرة ١٦٤/٢] مكسورة كما ترى .

ـ **ص ١١٩/حاشية ٣** : لم يذكر من مصادر عجز بيت عمرو بن كلثوم ديوانه (أيمن ميدان) والعجز هو :

.... هجان اللون لم تقرأ جنينًا

وهو من بحر الوافر وهو في ديوانه ق ١٤/٣٥ ص ٣١٣ . ويمكن إضافة ما يلي إلى مظان تخريجه : شرح القصائد السبع الطوال ق ١٠/٥ ص ٣٨٠ ومجاز القرآن ١٧/١ ومعاني القرآن للأخفش ١٧٤/١ والطبري ٣٢/١ وبصائر ذوي التمييز ٢٦٣/٤ وتفسير القرطبي ١١٤/٣ وجمهرة اللغة (قرأ) ١/ ٢٢٩ وتاج العروس (قرأ) ٥٩/٩ والأضداد لابن الأنباري ٣٠ والصحاح (هجن) ٦/ ٢٢١٦.

ـ **ص ١٢٨/س ٤** : قال الماردينى : «قال العجاج :

عن اللغا ورفث التكلم

وعلق المحقق قائلًا في الحاشية (١) إنه عجز بيت ، وهو بيت كامل من الرجز ، ثم زعم أنه في تهذيب اللغة ١٢/ ٤١٦، وليس ثمة شيء هناك ، وإنما هو في حاشية محقق التهذيب ! ثم لم يخرجه من ديوانه وهو فيه (د .عزة حسن) ق ٢٤/ ٥٨ ص ٢٨٣ وفي مادة (ليس) في اللسان ١/ ٤٦٢؛ ٤٦٧ وهي محرفة عنده من دون ذكر لرقم الصفحات . وهو بالإضافة إلى ذلك في القرطبي ٩٩/٣ ومجاز القرآن ٧٠/١ وتاج العروس (رفث) ٦٢٥/١ والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٤٦١ والمفردات للراغب (لغا) ٦٨٢ .

ـ **ص ١٢٩/س ٥** : ضبط قول الشاعر (الرجز) :

لَهُ قُروءٍ كقروءِ الحائِضِ

بالكسر ، وصوابه التنوين بالضم . والعجيب أنه أورده مع أخ له مضبوطًا ضبطًا صحيحًا في ص ٩٥، ثم أحال في الحاشية ٥ ص ٢٩ قائلًا : وسبق تخريجه في صفحة ٢٩. وهو خطأ . وقال في الحاشية ٨ ص ٩٥ (أول موطن ورد فيه البيت

مع أخ له) : البيت ، مع أنهما بيتان في هذا الموضع .

- ص ١٣٦/س ٧ : قال المارديني « يتسنّه : ... متغير ، أبدلوا نون يتسنن ياء كتظنيت ، وتقضي البازي ، فصار يتسنى » ! هكذا أوردها المحقق ولم يلتفت إلى أن :

... تقضي البازي ...

قطعة من بيت شعر من الرجز ، مشهور في هذا الكلام على هذه المسألة وهو في ديوان العجاج (د . عزة حسن) ق ١/٧٥ ص ٨٣ وتمامه :

... ... إذا البازي كسر .

وهو في الزاهر للأزهري ١٣٩ والنكت والعيون للماوردي ١/ ٩٤، وقد أوقعه في هذا متابعته للمصادر التي اعتمدها ، وغالبها غير محقق .

- ص ١٣٨/س ٤ : « ربوة ، مثلثة الراء » .

واكتفى المحقق في حاشيته رقم (٣) قائلًا : أي بفتح الراء وكسرها وضمها ، من دون عزو ذلك إلى المصادر ، والكلمة في الدرر المبثثة في الغرر المثلثة للفيروزأبادي ٧٢.

- ص ١٣٩/س ١٥ : « السيماء : مقصور وممدود » .

والصواب أن تكون : السيما من غير مد ؛ لأنه بدأ به ، وبه نطقت الآية الكريمة ﴿سيماهم﴾ [سورة البقرة ٢٧٣/٢] ولم يذكر مصدرًا من مصادر المقصور والممدود ، مع أن المشرف على الكتاب كان حقق واحدًا من أهمها ، وهو المقصور والممدود للقالي ، والكلمة فيه ص ١٩٥، واستشهد بالآية المذكورة على قصرها وهي ممدودة فيه أيضًا ص ٤٥٧ والمقصور والممدود لابن السكيت ٦٤ س ٥، ٦.

ـ **ص ١٤٣/س ١٥** : كتب المحقق كلمة : « يؤول » . والأولى أن تكتب الهمزة على نبرة هكذا : يئول ، على وفق قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة التي تراعي قاعدته عدم تكرار المتماثلين ولو خطًا . وقد فعل ذلك كثيرًا مثل « يئوب » ص ١٤٦/س ٢ ، وغير ذلك كثير (ويمكن حمل هذا الضبط على مراعاته أصل القاعدة) .

ـ **ص ١٤٥/س ٢** جاء في القنطار أنه « ثمانية آلاف ، بلسان أهل إفريقية » .

ولم يعلق المحقق على ذلك . وحقه أن يقول إنها رومية اقترضتها الآرامية كما يقول فرنكل ١٣، وهي معرّبة في المعرّب ٢٦٩ وشفاء الغليل ١٥٨ والإتقان ١٤٠/١ والمهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ٨٠ وتفسير الألفاظ الدخيلة ٥٩ وآرثر جفري ٢٤٣ وفقه اللغة للثعالبي (السقا) ٣٠٦ و(د .خالد فهمي) ٥٣١/٢ والمتوكلي للسيوطي عن الثعالبي ١٠١.

ـ **ص ١٤٧/س ٦**: « كفّلها : ضمّها وحضنها » . هكذا ضبطها المحقق بفتح الفاء وتشديدها . والصواب تخفيفها ، والتخفيف قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر ، خلافًا لحمزة وعاصم والكسائي . وإنما نقول ذلك للمعنى الذي فسره بها الماردينى . ولو أراد المشددة لعدى الفعل إلى مفعولين ؛ أي سيكون المعنى : جعل الله زكريا كافلًا وحاضنًا لمريم ، أو بمعنى : ضم الله مريم إلى زكريا ، وليس شيء من هذا ورد في تفسير الرجل .

ـ **ص ١٥٣/س ٤** : « بكة : بطن مكة لأنهم يتباكّون فيها ، أي : يزدحمون » .

ولم يخرج ذلك الكلام ، وهو في اللسان « بكك » ٤٢٠/١٠ ومعجم البلدان (بكة) ٤٧٥/١.

ـ **ص ١٥٦/س ١٣، ١٤** : « عَرْضُهَا : سعتها ، لا ضد الطول . يقال : بلاد عريضة ، وفي الأرض العريضة مذهب » .

ولم يعلق المحقق بشيء، مع أن الكلام من أول «وفي الأرض» أشبه شيء بالشعر بناء وصياغة ووزنًا، فهو يستقيم على وزن الوافر، وإن كانت المصادر تعد هذا الكلام من أقوال العرب. وفي النفس من كلامهم شيء.

ـ ص ١٥٩/س ١٣ : ضبط المحقق قول المارديني مفسرًا أُخراكم (آخرُكم) بضم الراء وهو خطأ. والصواب أن تكون الضمة على الكاف والراء مكسورة والمعنى: جماعتكم المتأخرة التي هي مقابل الساقة في الجيش. ولا تنس القاعدة التي جرى عليها المارديني مما أخبرتك به من شأن إيراد الضبط على وفق ما جاء في الآيات الكريمة. ومثل ذلك يقال في: (يغلُّ) ص ١٦٠/س ٦ إذ ضبطها المحقق بالضم وحقها الفتح، كما جاءت في الآية الكريمة ﴿أن يغل﴾ [سورة آل عمران ٤/ ١٦١] وعليه تعدل الضمة التي على لام يغل بالبناء للمجهول لتكون فتحة في ص ١٦١/س ١.

ـ ص ١٦١/س ٦ : «النفاق، لفظ إسلامي».

ولم يعلق المحقق بشيء مع أن الألفاظ الإسلامية مصطلح جار على الكلمات التي أحدثها الإسلام، ولم تكن قبلُ بهذا المعنى. والكلمة بهذا النص على إسلاميتها في الزينة في الكلمات الإسلامية للرازي ١/ ٥٧، ١/ ١٤٠ والمخصص (٢) ٨/ ٩٢ وفقه اللغة وسر العربية (السقا) ٣٠٤ و (خالد فهمي) ٢/ ٥٢٤

ـ ص ١٦٢/س ٥، ٦ : «الملَوَانُ: الليل والنهار».

ولم يخرج المحقق ذلك الكلام. وهو في: جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنين للمحبي ٨٤.

ـ ص ١٦٢/س ٨ : ضبط المحقق كلمتي يُميزُ ويُميِّزُ، بالضم، وهما بالفتح في قراءتيهما، والأولى اتباع منهج الرجل الذي أخبرتك به من قبل، ومثل ذلك حدث في: قربان ص ١٦٣/س ٦.

- **ص ١٦٥/س ٧** : « حُوبًا وحَوبًا وحابًا : إثمًا » .

ولم يفطن المحقق إلى أنها قراءات . فالضم قراءة الجمهور ، والفتح قراءة الحسن وابن سيرين ، وبالألف قراءة أبي بن كعب . وهذا التخريج من مختصر ابن خالويه ٣٤ والزمخشري ٤٦٩/١ . وهو من مصادر الكتاب التي يكثر المحقق من العودة إليها ! وانظر معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٨/٢ وفي حاشيته مصادر أخرى كثيرة .

- **ص ١٦٩/س ٢** : « أفضى : انتهى إليه بغير حاجز ، كناية عن الجماع » .

ولم يعلق على ذلك بشيء . والكناية في : الكناية والتعريض للثعالبي (أسامة البحيري) ٢٩ .

- **ص ١٧٢/س٤** : « ذي القربى : القرابة » .

ويقتضي الكلام زيادة [صاحب] بين معقوفين قبل القرابة .

- **ص ١٧٣/س ٥** : « لامستم ولمستم : كناية عن الجماع » .

ولم يخرّج هذه الكناية ، وهي في : مجازات القرآن للشريف الرضي ١٢٧ والكناية والتعريض للثعالبي ٧٩.

- **ص ١٧٥/س ٩** : أورد المحقق قوله تعالى : ﴿أينما تكونوا يُدْرِكُكُمُ الموت﴾ هكذا بضم الكافين . وهو خطأ لا يصح أن يقع في كتاب الله تعالى . والصواب تسكين الكاف الأولى ، وفي الرسم العثماني بكاف أولى عارية ، وثانية مشددة مضمومة ، وهي عادة الرسم العثماني إذا ما جاء صوتان متشابهان الأول منهما ساكن ، يعريه الرسم من علامة الخفة مكتفيًا بتشديد الثاني لمراعاة الإدغام .

- **في ص ١٧٧/س ٦** : ورد اسم الله سبحانه « المقيت » بمعنى المقتدر . ولم يخرج من كتب أسماء الله الحسنى ، وهو بهذا المعنى في المقصد الأسنى في شرح أسماء

الله الحسنى لأبي حامد الغزالي ١٠٢ ، وتفسير أسماء الله تعالى للزجاج ص ٤٨ فقرة ٤٠ .

– ص ١٨٠/س ٦ : «الأمرد : لا شعر بوجهه» .

ولم يعلق عليها أو يخرجها من كتب خلق الإنسان ، وأحب أن تزاد كلمة [من] قبل «لا شعر بوجهه» ، وفي غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي ١٤١ أنه من «طرّ شاربه ، ولم تنبت لحيته» .

– ص ١٨١/س ١٢ : «الهوى : هوى النفس ، وبالمد ما بين السماء والأرض» .

وكان يجب على المحقق أن يخرجها من كتب المقصور والممدود ، وهي في المقصور والممدود للقالي ٣١٩ والمقصور والممدود للفراء (ماجد الذهبي) ١٦ والمنقوص والممدود (لعبد العزيز الميمني) ١٦ فقرة ب ١ .

– وفي الصفحة نفسها س ٩ : استشهد المؤلف بقطعة من حديث أم زرع ، وقد خرجه المحقق (وهو محق) من كتاب صحيح البخاري ، وإن كنت أحب أن يخرج من كتب أفردت له ككتاب القاضي عياض : بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد . وقد حققه ونشره صلاح الإدلبي بمدينة سبتة بالمغرب ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م .

– ص ١٨٦/س ٧ : «وذكاء الفهم : تمامه وسرعتُه [و] قبولِه» ، هكذا بضم التاء من «سرعة» وبزيادة واو بين معقوفين ، وكسر اللام من قبوله .

ولا يمكن فهم النص إلا بإحدى طريقتين :

أولاهما : أن تكون «سرعة» صوابها «سرعته» بإضافتها إلى هاء الغياب ، ولا يكون لكسرة لام «قبوله» معنى حينئذ ، ويكون حقها الضم .

وثانيتهما : بقاء «سرعة» كما هي من غير إضافتها إلى هاء الغيبة على أن تضاف إلى «قبوله» المكسورة اللام ، وتكون الواو التي زيدت لا معنى لها .

- **وفي ص ١٨٩/س ١** : لم يخرج المحقق اسم الله تعالى «السلام» من كتب أسمائه الحسنى . وهو في المقصد الأسنى ٦٧، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٣٠ فقرة ٦.

- **ص ١٩١/س ١٣** : «وقيل: الرشاء (أي في معنى السحت) من: سحته: أهلكه». وهو خطأ لأن «الرشا» التي هي جمع رشوة من السحت، مقصورة وليست ممدودة، كما أثبت المحقق، ولو راجع المواد على أصولها لأعفته من هذه الأخطاء، وهذا الذي أقوله في المقصور والممدود للقالي (د. هريدي) ٢٢١.

- **ص ١٩٤/س ٢** : «البحيرة: الناقة إذا نَتَجَتْ خمسة أبطن» بالبناء للمعلوم.

والصواب ضبط الفعل بالبناء للمجهول «نُتِجَتْ». والعجيب أنه ضبطها على الصواب في ص ١٩٥/س ٨.

- **ص ٢٠٤/س ١٢** : لم يخرج كلمة «البين» التي هي الوصال والفراق، وهي من الأضداد. وضبط في الصفحة نفسها س ١٤ «شاقّهما» تفسيرًا لفالق الحب والنوى بوضع مدة على الألف، والصواب حذفها والخطأ نفسه تكرر في ص ٢٠٥/س ٢.

- **في ص ٢٠٦/س ١٠، ١١** : خرج المحقق قراءة قوله تعالى ﴿وخرقوا﴾ [سورة الأنعام ٦/١٠٠] «فخلط فيها تخليطًا، وأسند للمصادر ما ليس فيها، فقال في الحاشية (٧): وهي قراءة ابن عمر، وشدد ابن عمر الراء وخففها ابن عباس. انظر المحتسب ١/ ٢٢٤».

وليس شيء من ذلك صحيحًا.

فقراءة الخاء المعجمة والتخفيف هي قراءة الجمهور، وليست لابن عمر وحده كما قال، ولا عبرة بكلمة أيضًا هذه لأنها لم تفسر شيئًا.

أما ابن عباس فتشديده وقراءته بالحاء المهملة، وليس كما ذكر المحقق، وهي

نفسها هكذا قراءة ابن عمر وأبي رجاء وأبي الجوزاء . وفي رواية أن ابن عباس قرأها بالحاء المهملة أيضًا مخففة ، فلا دخل لابن عباس وابن عمر في قراءة الخاء المعجمة مطلقًا . وصواب ابن عمر هذه التي جاءت في تعليق المحقق هي أبوه : عمر .

وانظر في تخريج هذه القراءات : البحر المحيط ١٩٤/٤ والزمخشري ٥٢٠/١ وهو من مصادره ! وفي المحتسب خطأ ١/ ٢٢٤ صوبه الدكتور عبد اللطيف الخطيب في معجم القراءات ٥٠٦/٢ . وانظر مصادر أخرى كثيرة في حواشيه .

- **ص ٢٠٧/س ١، ٢ ، حاشية ٥** : خرج المحقق قراءة قوله تعالى ﴿دارست﴾ و﴿درست﴾ [سورة الأنعام ١٠٥/٦] عازيًا الأولى بالألف إلى ابن كثير وأبي عمرو ، وهي كذلك لابن عباس ومجاهد وابن محيصن واليزيدي وعلي وعكرمة ، بالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم ، أي بفتح التاء . وبضم التاء مع بقاء الألف بعد الدال بجعل ضمير التكلم لله سبحانه .

أما قراءة « دَرَسَتْ » بفتح الثلاثة الأحرف وتسكين التاء ، فهي قراءة ابن عامر كما ذكر المحقق ، وهي قراءة سهل ، ويعقوب من غير رواية الضرير ، وعبد الله بن الزبير ، وأبي بن كعب ، والحسن ، وابن مسعود . وانظر معجم القراءات للخطيب ٢/ ٥١١؛ ٥١٢ بمصادره الكثيرة .

- **ص ٢٠٧/س ١٠** : خرج المحقق قوله تعالى : ﴿قِبَلا﴾ في آية سورة الأنعام ٦/ ١١١ ونسبها لابن عامر ، أي بكسر القاف وفتح الباء . وهي له ولنافع ولابن عامر ولأبي جعفر وعيسى وبها قرأ ابن عامر آية سورة الكهف ١٨/ ٥٥ كما في السبعة لابن مجاهد ٢٦٦ ومعجم القراءات للخطيب ٢/ ٥٢٦.

- **ص ٢٠٩/س ٧** : « الحِجْرُ: الفرس الأنثى ، وديار ثمود ، وحجر الكعبة ، والعقل » .

ولم يخرج هذا الكلام ، وكان حقه أن يعود لكتب المشترك اللفظي ، وهي في : ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ١٠٢.

ـ ص ٢١١/س ٨ : « الآنك : الرصاص والأسرب » .

ولم يخرجها من كتاب المعادن ، وهي في : المعرب ٣٣، ٣٤ وآدي شير ١٢ والجماهر في معرفة الجواهر للبيروني ٢٥٨ .

ـ في ص ٢١٤/س ٥ : وما بعدها فرق المؤلف بين الوسوسة ، والإلهام والإيجاس والأمل . ولم يرجع المحقق إلى الفروق ٨٢.

ـ ص ٢١٥/س ٢ : كتب المحقق ما يلي : « طفق : يفعل ، وجعل ، وأقبل سواء » واضعًا نقطتين متعامدتين بعد طفق ، وحقهما أن يوضعا بعد وأقبل ، وقبل سواء » هكذا : « طفق يفعل ، وجعل ، وأقبل : سواء » . ولو أنه تمثل ما في مصادره لصح لديه وضع علامات الترقيم .

ـ ص ٢١٥/س ٧ : « الرِّيش والرِّياش : ما ظهر من اللباس » ومن عادة المؤلف إذا أورد الكلمة بطريقتين فهذه إشارة منه إلى أنهما غالبًا قراءتان .

ولم ينتبه إلى هذا المحقق ، فلم يخرجهما . وقراءة « الريش » من غير ألف هي قراءة الجماعة . وقراءة « الرياش » بالألف مروية عن عاصم بخلاف ، كما في المحتسب ١/ ٢٤٦، وعن علي في الشواذ لابن خالويه ٥٨.

ـ ص ٢١٦/س ٥، ٦ : أورد المؤلف ما يلي : « وقالت العامرية [من الرجز] :

واليومَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ فَمَا بَدَا مِنْهُ فلا أُحِلُّهُ »

وعلق المحق قائلًا في الحاشية رقم ٥: « البيت منسوب إلى العامرية . . .» . والصواب أنهما بيتان من الرجز ، وكان حقه أن يرقمهما أو يكتبهما رأسيًا ، كما أنه لم يخرجهما من مصدرهما الأصيل ، وهما للعامرية في : أشعار النساء للمرزباني ص ٧٠ مع القصة ، كما أن المحقق ضبط الهاء في آخر كل بيت بالضم ، والصواب أن تضبط الهاء في الموضعين بالسكون .

ـ ص ٢١٧/س ٦، ١٢ : ضبط المحقق « سَمُّ الخِيَاط : ثقبُ الإبرة/وغِلٌّ : عداوةٌ » ،

بضم الميم والباء من سم وثقب ، وبالتنوين بالرفع في غل وعداوة . وحقهما أن تضبطا بكسر الميم والباء في الموضع الأول ، والتنوين بالجر في الموضعين الآخرين ، متابعة لما ورد في النص القرآني الكريم ، وفقًا لمنهج المؤلف في بناء كتابه . وفعل مثل ذلك في كلمة « الأعراف » ص ٢١٨/س ٢ فقد ضبطها بالضم . والأصل أن تضبط بالكسر مراعاة لما ورد في النص الكريم . كما أخطأ في ضبط « كلُّ مُرْتَفِعٌ » بتنوين العين بالضم وحقها الجر منونة .

ـ ص ٢٢٤/ س ٤، ١٠ : أورد المؤلف كلامًا عن أن أصل « مهما » هو : « ماما » . فاستثقلوا الألفين . ولم يراجع المحقق كتب حروف المعاني ولا الإبدال ، وانظر : الجنى الداني ٦١١ وجمال القراء (الزبيدي) ٣١٩/١ وما بعدها . كما أورد المؤلف كلامًا عن « القُمّل » وأنه هو الحمنان ؛ أي كبار القردان . ولم يراجع المحقق من أجل ذلك كتب الحيوان .

ـ ص ٢٢٥/س ٥ : ضبط المحقق كلمة (اليمُ) بالتشديد والضم . والصواب بالتشديد والكسر موافقة لما ورد في النص الكريم .

ـ ص ٢٢٦/حاشية ٣ : أورد تخريجًا لقراءة : (دكاء) ([الأعراف ١٤٣/٧] ولم يورد المؤلف لها ذكرًا في متن الكتاب !

ـ ٢٣٤/س ١٠ : ضبط المحقق قول المارديني : الأصيل : جمعه أُصْلٌ ثم آَصَالٌ . والصواب أن تضم الصاد من «أُصُل» ، وأن تكتب «آصال» : آصال . وانظر الصحاح (أصل) ٥/ ١٦٢٣ .

ـ ص ٢٣٧/س٢ : ضبط المحقق « فيصرِّفَه كيف يشاء » بفتح الفاء من الفعل . وحقها الضم عطفًا على الفعل : يملك المرفوع .

ـ ص ٢٣٧/س١٠ : « ويقال في العذاب : أمطر . وفي الرحمة : مطر » .

ولم يعلق المحقق وكان يجب أن يقول : إن في هذا الكلام استغراقًا يكذبه ما روي

من تسوية بعض القبائل بين أمطر ، ومطر ، وجعلهما بمعنى . والأَوْلَى هنا أن يقال ما قاله الزمخشري في الكشاف ٢/٢٢٧ «وقد كثر الإمطار في العذاب» .

ـ ص٢٤١/س٢ : «الوَلاية النصرة . وبالكسر : الإمارة» . وهما بهذه الطريقة قراءتان على وفق منهج المؤلف في إيراد القراءات ، والفتح هنا قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، ونافع ، وابن عامر ، وعاصم ، والكسائي . وقراءة الكسر لحمزة . انظر السبعة لابن مجاهد ٣٠٩. وكان الأمر يلزم المحقق تخريج هاتين القراءتين ، والقراءتان مشار إليهما في الكشاف للزمخشري ٢/ ٢٣٩، وهو من مصادر المحقق وقد رجع إليه في حاشية هذه الآية .

ـ ص ٢٤٣/س ٧ : ضبط المحقق : «وكُلٌّ ما أدخل في غيره ، فوليجة فيه» ، بتشديد اللام وفتحها . وحقها الضم مع التشديد ، للابتداء .

ـ ص ٢٤٤/س٣ : ضبط المحقق «ورِجس نَجْسٌ على الإتباع» . هكذا بفتح نون نجس . والصواب كسرها متابعة لراء رِجْس على الإتباع .

ـ ص ٢٤٤/س ١٢ : : «ويقال : أعطاه عن يد أي : مبتدئًا غير مُكَافِ» .

والصواب : «مكافئٍ» بهمزة مكسورة منونة .

ـ ص ٢٤٥/س ٧ : ضبط المحقق قول المؤلف : «أربعة حرم : رجب ، وذو القَعدة ، . .» بفتح القاف وهي مكسورة ، لقعودهم عن القتال ، كما في الأزمنة لقطرب . ولم يعلل المحقق لاختياره فتح القاف وسكون العين .

ـ ص ٢٥١/س ١ : «جُهْدٌ : طاقةٌ . وجَهْدٌ : مشقة» . وهما بهذه الطريقة قراءتان ، وقراءة الضم هي قراءة الجمهور ، وبفتح الجيم قراءةُ الأعرج وعطاء ومجاهد في مختصر ابن خالويه ٥٩، وإليهما إشارة في الزمخشري ٢/ ٢٩٤.

ـ ص ٢٥١/س ٦ : «اليَزِيدِيُّ : جمع خالفة ، وهو الذي يقعد بعدك» .

وقد ترجم المحقق لليزيدي ، ولم يخرج النص من كتابه ، وهو في غريب القرآن

وتفسيره لليزيدي ص ٧٤ بالنص (والكتاب حققه الدكتور عبد الرزاق حسين، ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت سنة ١٩٨٧م).

- **ص ٢٥٢/س ١** : ضبط المحقق قول المؤلف «خُشَاشُ الناس وأدنياؤهم» بضم الخاء. والصواب بكسرها.

- **ص ٢٥٢/س ٤** : «المُعَذِّرُونَ: المُقَصِّرُونَ. يُعْذِرُونَ: يوهمون أن لهم عذرًا، ولا عذر».

يصوَّب ضبط الذال في الفعل بالتشديد مع الكسر، لأن معنى أعذر ضد معنى الفعل المشدد، كما في الأفعال للسرقسطي (عذر) ١/ ٣٢٣.

- **ص ٢٦٣/س ١** : يقول المؤلف «تَثْنَوْني صُدورَهم». وقد ضبطه المحقق «صدورهم» بفتح الراء. والصواب أن تكون مضمومة، وهي كذلك في مصدره الذي رجع إليه؛ ولأن تثنوني: تَفْعَوْعِل وهو لازم. وقيل إن الآية نزلت في الأخنس بن شريق كما في القرطبي ٩/٥ وإنما ذكرنا صاحبها، لأن الماردیني جهله قائلًا: «قال في بعض المشركين».

- **وفي الحاشية ١** : من الصفحة نفسها قال المحقق: إن هذه القراءة مروية بخلاف عن ابن عباس في المحتسب ١/٣١٨ وما بعدها. والذي في المحتسب لابن جني ١/ ٣١٩ بخلاف عن ابن عباس هي قراءة «تثنونّ» بتشديد النون.

- **ص ٢٦٥/س ٤** : ضبط المحقق قول المؤلف «بادِئَ الرأي: أولُه. وبلا همز: ظاهرُه» بضم اللام والراء من أوله وظاهره. والصواب بالفتح متابعة لضبط الآية الكريمة، ولما ذكره المحقق نفسه في ضبطه لكلمة بادئ.

- **ص ٢٦٥/س ١١** : ضبط المحقق قول المؤلف «تَبْتَئِسْ: تحزن ويلحقُك بؤس» بضم القاف والصواب بتسكينها.

- **ص ٢٦٦/س ٥** : «والتَّنُّورُ قيل: عين ماء معروف».

ولم يخرجها المحقق مع أنها ليست معروفة لنا ، وهي كما في معجم البلدان « تنور » ٢/ ٥٠ (طبعة صادر ١٩٩٥ م) : جبل قرب المصيصة يجري سيحان تحته !

ـ ص ٢٦٦/س ٩ : « مُجْرَاها ومُرْسَاها [مجراها بضم الميم] إجراؤها . . .» .

وهذه الزيادة التي زادها المحقق بين معقوفين لا لزوم لها ؛ لأن النص مفهوم بدونها ، وإن كان ولابد فالحاشية موضعه ، أو يكفي فيه الضبط فقط .

ـ ص ٢٦٧/ س١ : « جُودِيٌّ : جبل بالجزيرة » .

ولم يعلق المحقق بشيء ، مع أنه يحتاج إلى تخريج ، وهو كما في معجم البلدان (جودي) ٢/١٧٩ : جبل بجزيرة ابن عمر بالموصل .

ـ ص٢٦٩/س١٣ : « سيء بهم : فُعل بهم [من] السوء » .

ولا أدري لماذا زاد المحقق حرف الجر [من] بين معقوفين ؟ ولماذا لا يكون المعنى فُعل بهم السوء وتكون السوء نائبًا عن الفاعل ؟

ـ ص ٢٧٠/س ١٠ : « الكسائي والفراء : لا يكون إلا مع رعدة » .

ولم يخرج المحقق النص من الفراء مع أنه في معاني القرآن له ٢/ ٣٨٧ وما هنا عن الرجلين في تفسير القرطبي ٩/ ٧٤ . وعلى الرغم من أن كتاب معاني القرآن للفراء من مصادر المحقق فإن المسوغ في عدم ذكره هنا ، هو أن الفراء فسر هذه الآية في موضع آخر هو آية سورة الصافات ٣٧/ ٧٠ ﴿فهم على آثارهم يهرعون﴾ ولذلك لم يخرجها المحقق من الكتاب ، وتفسير ﴿يهرعون﴾ فيه كما رأيت !

ـ ص٢٧١/ س٧ : « منضود : بعضه فوق بعض ، كما ينضد الثياب واللبن » . لم يضبط باء اللبن . وكان الأوْلَى كسرها .

ـ ص٢٧٦/س٢ : « نرتع : ننعم : ومنه : القيد . والرَّتْعَة : مثل للخصب والجدب » .

هكذا وضع المحقق نقطة بعد كلمة القيد، وهكذا أورد الكلام مع ما فيه من تناقض: مثل للخصب والجدب!

وصواب العبارة: «نرتع: نتعم. ومنه: القيد والرتعة (بحذف هذه النقطة التي بعد القيد): مثلٌ للخصب [وعدم] الجدب». بزيادة كلمة «عدم» قبل «الجدب» ليستقيم المعنى. والمثل في المستقصى للزمخشري (الهند) ٣٤١ رقم ١٤٦٣ وأمثال العرب للمفضل ٤١، وعنه في مجمع الأمثال ٤٨٨/٢ رقم ٢٨٦٦، وفصل المقال ٥٤.

ـ **ص ٢٧٧/س١٢**: «الأزهري: وراودته: كناية عما تريد النساء من الرجال».

ولم يخرجه المحقق وهو في تهذيب اللغة (رود) ١٦٣/١٤.

ـ **ص٢٨١/ س١٢**: «البِّضع: ما بين الثلاث».

وكان لابد أن يزيد المحقق بعد كلمة الثلاث بين معقوفين [إلى التسع]؛ للزومها للمعنى، ولمناسبة (بين) التي في النص.

ـ **ص٢٨٣/ س٣**: «الأزهري: تدأبون دأبًا. وهو الملازمة للشيء المعتاد».

ولم يخرج المحقق شيئًا من كلام الأزهري وهو في تهذيب اللغة (دأب) ١٤/ ٢٠٢.

ـ **ص٢٨٥/ س٥**: «السِّقَاية: المكيال. قتادة: مَشْرَبَةُ الملك».

ولم يخرج المحقق كلام التابعي الكريم قتادة، وهو في: النكت والعيون للماوردي ٣٢٩/٢ بتحريف في كلمة «الملك»!

ـ **ص٢٨٧/ س ٢-٤**: «كبيرهم: أعظمهم ورئيسهم؛ وهو شمعون. وأكبرهم سنًا: روبيل. قاله مجاهد وروى الكلبي: كبيرهم عقلاً؛ وهو: يهوذا». (علامات الترقيم من عندي).

ولم يخرج المحقق شيئًا من هذا ، مكتفيًا بالترجمة لمجاهد والكلبي فقط . والكلام حتى « وهو شمعون » لمجاهد في : النكت والعيون ٢/ ٣٣٤. وأما التفسير بأنه روبيل ، فليس من كلام مجاهد ، وإنما من كلام قتادة ، رضي الله عن الجميع . وروبيل هذا : ابن خالة يوسف عليه السلام .

وما رواه الكلبي مرويٌّ عن مجاهد أيضًا في : النكت والعيون للماوردي ٢/ ٣٣٥.

ـ **ص٢٨٨/ س١١** : « تجسسوا ، [بالجيم] وتحسسوا [بالحاء المهملة] : تَخَبَّرُوا » . (وعلامات الترقيم والزيادة التي بين معقوفين من عندي) .

ولم يفطن المحقق إلى أن إيراد الكلمتين بهذه الطريقة عادة للمؤلف يقصد بها الإشارة غالبًا إلى أنهما تمثلان قراءتين . وهما كذلك ، فقراءة الحاء المهملة هي للنَّخَعي رضي الله عنه ، ذكرها ابن خالويه في كتابه مختصر في شواذ القرآن ص ٦٩، والزمخشري في الكشاف (طبعة الريان) ٢/ ٥٠٠ من غير نسبة فيه ، وهو من مصادره التي يرجع إليها دائمًا ، وقد ذكره في الحاشية التي كتبها لهذا النص برقم ٧ في الصفحة المذكورة .

ـ **ص٢٩٠/ س٦** : ضبط المحقق كلمة (بصيرة) في قوله تعالى ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرةٍ﴾ [سورة يوسف ١٠٨/١٢] بالضم . وصواب ضبطها بالتنوين جرًا ؛ على عادة المؤلف .

ـ **ص٢٩١/س١٣** : « ابن الأعرابي : الصِّنْوُ : المِثْل » .

ولم يخرج المحقق شيئًا مما نسب إلى ابن الأعرابي وهو في تفسير القرطبي (دار الكتب المصرية) ٢٨٢/٩ من غير عزو .

ـ **ص٢٩٣/ س٣** : « كباسط كفيه : مَثَلٌ لطالب الممتنع ..» .

ولم يلتفت المحقق إلى تعبير المارديني « مثل » فيخرجه . وهو في : أمثال القرآن ،

والنكت والعيون للماوردي ٣٦٣/٢

ـ **الصفحة نفسها في السطر السابع والثامن** : «ظلالهم : جمع ظل . وفي التفسير : يسجد الكافر لغير الله ، وظله [يسجد] لله على كره منه» .

وهذه العبارة تحتاج إلى تعليق لم يقم المحقق بشيء منه ، وهو إما أن يكون المعنى أن ظل الكافر يسجد لله على كره من الكافر ، أو أن ظل الكافر يسجد [لغير] الله على كره من الظل ؛ ويكون هذا إعذارًا من الظل لله ؛ لأنه غير مطمئن بكفره . وهذا هو الظاهر الذي كان يستلزم زيادة [لغير] قبل لفظ الجلالة . وهو الموجود في عدد من المصادر المعتبرة مثل : تفسير القرطبي ٣٠٠/٩ وما بعدها ، والنكت والعيون للماوردي ٣٦٥/٢ .

ـ **ص٢٩٥/ س١** : «وقيل (أي في تفسير طوبى) : اسم الجنة ، بالهندية» . ولم يخرج المحقق التفسير من كتب المعرب على كثرتها ، وهو في : المعرب للجواليقي ٢٠٢ . وتردد السيوطي في القول بحبشيتها أو هنديتها في كتابه : المتوكل ٤٤ ، ١٠٤

ـ **ص٢٩٥/س٢** : «وقيل (في تفسير طوبى أيضًا) شجرة فيها . متاب توبتي» . ولا معنى لهذا الكلام بهذا التداخل الغريب .

والصواب أن كلمة «متاب» تحريف لآخر الآية الكريمة ﴿مآب﴾ وكان حقه أن يضع بعدها كذلك نقطتين متعامدتين .

ـ **٩٥/ س ٥** : جاء بيت شعر (من الطويل) هو :

أقول لهم بالشِّعْب إذ يَيْسِرُنني ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم

والبيت هكذا من غير واو في «ييسرونني» مكسورا!

ثم علق المحقق على البيت من غير ذكر لوزنه ، مخرجا إياه من غريب ابن قتيبة والقرطبي ، من غير ذكر للمواضع . ولم ينسب الخيل وهو لجد سحيم هذا : بشر

ابن عمرو الرياحي في : أسماء خيل العرب ، للغندجاني ١١٨ فرس رقم ٢٩٩، والحلبة في أسماء الخيل المشهورة ٤٤ ، والقاموس المحيط (زهدم) ٤/ ١٢٧. وقال (المحقق في آخر حاشيته التي خرج فيها البيت رقم ٤) وزهدم : فرس سحيم » ! وما قال أحد إن الفرس لسحيم ، وإنما هو كما قدمنا لجده : بشر بن عمرو الرياحي .

- ص٢٩٧/ س ٧ : « وقيل أومأوا إليهم أن اسكتوا » . وحق الهمزة أن تكون على نبرة هكذا « أومئوا » لو أعملنا قاعدة المجمع اللغوي بالقاهرة ، واعتبرنا قاعدة توالي الأمثال الخطية ، ولو لم نعتبرها ، وكتبناها على الأصل كُتبت هكذا : « أومؤوا »!

- ص٢٩٧/ س٩ : « من ورائه : أمامه . وهو من الأضداد » .

وسكت المحقق ، ولم يعقب بشيء ، ولم يخرج الكلمة من تراث الأضداد . وهي في : الأضداد لابن الأنباري ٦٨ فقرة ٣٤، والأضداد لابن السكيت ١٧٥ فقرة ٢٩٦ ، والأصمعي ٢٠ فقرة ٢٤ ، والسجستاني ٨٢ فقرة ١١١ .

- ص٣٠٠/ س ٥، ٦ : « ويقال : أقنع رأسه : نصبه ؛ لا يلتفت يمينًا ولا شمالاً ، وجعل طرفه موازيًا لما بين يديه . وكذا الإقناع في الصلاة » . وهذه الجملة الأخيرة كانت تطلب من المحقق العودة إلى شيء من معاجم الفقه ، والكلمة في : المغني لابن باطيش ١/ ١١٨

- ص٣٠٦/س١١ : « حيث يمر أهل الموسمْ » هكذا بسكون الميم . والصواب كسرها .

- ص٣٠٩/ س٤ : « وفي حديث أم زرع : وجدني في [أهل] غنيمة بشِقّ » .

ولم يعلق المحقق بترجمة لأم زرع ، وأمرها مستفيض في الكتب ، كما أنه زاد كلمة [أهل] ويصح عدم وجودها ؛ تبعًا لسنن العرب في كلامهم . واكتفى بتخريج الحديث من فتح الباري ، مع أن ثمة كتبًا تفرغت لشرح هذا الحديث من مثل كتاب القاضي عياض .

- ص٣١٠/ س١٢ : زاد المحقق «وقرئ» قبل قوله تعالى : ﴿تتفيؤ﴾ [سورة النحل ٤٨/١٦] وليست من لوازم المؤلف . كما أنه رسم الهمزة على واو ، وحقها أن ترسم على ألف ، لأنه لا عبرة بحركة آخر الكلمة في رسمها .

- ص٣١٦/ س ٤ : «أنْعُمٌ : جمع نُعْمٍ ، لا نِعْمَةٍ ؛ لأن فِعْلَةً لا تُجمع على أَفْعُل» .

وقد ترك المحقق الكلام دون تعليق ، مع أنه في أمس الحاجة إليه ؛ إذ إن (أَفْعُل) قد يكون مفردها (فِعْلَة) بكسر الفاء وسكون العين ، وهو ما نفاه ابن التركماني ، مثل : الأَشُدّ جمعًا لشِدَّة . أو على ترك الاعتداد بالتاء كَدِرْع وأَدْرُع . وانظر : القرطبي ١٩٤/١٠ ، والزمخشري ١٦٣، وراجع تفصيلًا لهذه في : جموع التكسير في القرآن الكريم للدكتور مفرح سعفان ١٦٣ .

- ص٣١٧/ س٥ : «جاس يجوس : عاث وفتك . وكذا هاس وداس» .

لم يلتفت المحقق إلى أنه ربما تكون «هاس» هي «حاس» بالحاء المهملة . وهي قراءة شاذة لأبي السَّمَّال في : المحتسب لابن جني ٢/ ١٥، ولطلحة في الكشاف للزمخشري ٢/ ٦٤٩. والكلمتان هاس أو حاس مع داس مترادفات لكلمة «جاس» كما في : ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ٦٨ .

- ص ٣٢١/ س١١ «[وقرئ] : القسطاس : الميزان ؛ رومية . وتكسر أيضًا» .

خرج المحقق القراءتين ، ولم يخرج تعريبها : وهي في المعرب ٢٥١ والمتوكلي ٩٧. ولم تكن ثمة فائدة من زيادة : وقرئ بين معقوفين ؛ لأنها ليست من لوازم المؤلف في بنائه كتابه .

- ص ٣٣٢/ س٧ : «وقيل مَقْنَأَة (أي في تفسير فجوة) أي : موضع لا تصيبه الشمس» .

وهذه كلمة غريبة كان على المحقق أن يخرجها من المعاجم ، وهي في : لسان العرب (قنأ) ١٣٥/١ .

ـ ص ٣٣٧/ س ٣ : « قال الشاعر [الكامل] :

عمرو العلى هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

لم يثبت المحقق وزن البيت . كما أنه كتب «العلى» بياء ، وحقها أن تكتب بألف ؛ لواوية أصلها . ولم يذكر في تخريجه البيت من غريب السجستاني رقم الصفحة! وهو في طبعته التي اعتمدها (ص ٢١٤) ، ومع أنه عرف أن البيت لعبد الله بن الزِّبَعْرَى ، سكت عن تخريجه من ديوانه ، وهو مخالف لأصل التخريج من المصادر الأصيلة ، وهو في شعر ابن الزبعرى (قسم ما ينسب له ولغيره) ق ٤٩/٤ ص ٥٣ ومصادر أخرى كثيرة هناك .

ـ ص ٣٤٤/ س٦ : « فردوس : بستان ، رومية » .

ولم يخرج ذلك المحقق ، وهي كذلك في : المعرب ٢٤٠، وشفاء الغليل ١٤٨، والإتقان ١/ ١٤١، والمتوكلي ٩٥، وآرثر جفري ٢٢٣، وفرنكل ١٤٩ .

ـ ص ٣٤٥/ س٢ : [وقرئ] « عتيًا : يبسًا . وكل مبالغ من كبر أو كفر أو فساد فقد عتا عتيًا وعتوًا ، وعسا عُسيًا وعسوًا » .

خرّج المحقق قراءة من قرأ بالتاء ، ولم يلتفت إلى أن السين قراءة أخرى لمجاهد وابن مسعود في مختصر شواذ القرآن ٨٦، كما أن المحقق اكتفى بتخريج قراءة التاء بضم العين وكسرها فقط ، ولم يلتفت إلى أن هناك قراءة أخرى بفتح العين مع التاء معزوة لابن مسعود في المختصر ٨٦ والمحتسب ٣٩/٢ .

ـ ص ٣٤٨/ س١١ : « النَّدَى : المجلس » في تفسير قوله تعالى : ﴿وأحسن نديًّا﴾ [سورة مريم ٧٣/١٩] .

ضبطها المحقق بتشديد النون وفتحها مع فتح الدال ، مما يستلزم معه قصر ألف الندى وهو خطأ ؛ لأن الكلمة مكسورة الدال بآخرها ياء مشددة .

ـ ص ٣٤٨/ س١٢ : « ودار الندوة التي كان المشركون يجلسون فيها للمشاورة » .

ولم يعقب المحقق على شيء من ذلك ، وهي كذلك في معجم البلدان (دار الندوة) ٤٢٣/٢ .

- **ص ٣٤٩/ س٢** : جاء الكلام عن قراءة قوله تعالى : ﴿هم أحسن أثاثًا ورِئيًا﴾ [سورة مريم ٧٤/١٩] ، رئيًا بهمزة : شارة وهيئة . وقرئ بدونها » .

وفي الحاشية (٢) ترك المحقق هذه القراءة ، وانشغل بتخريج قراءة (رِيًّا) مشددة الياء بدون الهمزة ، وهي ليست مراد المؤلف ، وإنما مراده قراءة (رِيًا) بياء مخففة منونة بالنصب ، وهي قراءة طلحة كما في المحتسب ٤٣/٢

- **ص ٣٥١/ س١١** : «طُوى : قرئ بالضم والكسر» .

لم يخرج المحقق القراءتين ، وكانتا تستلزمان التفصيل التالي : فقراءة الضم من غير تنوين لابن كثير ونافع وأبي عمرو . وقراءة الضم مصروفة ، أي بالتنوين ، لعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ، كما في السبعة ٤١٧. أما قراءة الكسر فلعكرمة ، كما في تفسير القرطبي ١٧٥/١١ .

وطوى : اسم واد اختلف في تحديد موقعه تحقيقًا وضبطًا . انظر : معجم البلدان (طوى) ٤٥/٤، وهو الأمر الذي لم يشر إليه المحقق .

- **ص ٣٥٢/ س ٢،٣** : «أُخفِيها : أسترها ، وأظهرها ؛ من : أخفيت . وهو من الأضداد» .

ولم يعلق المحقق على ذلك بشيء، وهي كذلك من الأضداد في : ابن الأنباري ٧٦ رقم ٣٩، والأصمعي ٢١ فقرة ٢٨، والسجستاني ٢١٥ فقرة ١٦٩، وابن السكيت ١٧٧ فقرة ٣٠٠، والصغاني ٢٢٨ فقرة ٤٥٣ .

- **ص٣٥٣/س٢** : «جناحك جيبك ، وما بين أسفل العضد إلى الإبط» .

وهذا كلام كان يحتاج إلى العودة إلى توثيقه من تراث خلق الإنسان ، وهو في : غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي ١٥٣.

ـ **ص ٣٥٤/س٢** : ضبط المحقق النص : « سُؤْلَكَ : أُمْنِيَّتِك ، وطَلِبَتَكَ » . بفتح الطاء وكسر اللام .

وليس هو الوجه الوحيد ، وإنما يجوز فيها ، والأَوْلى أن تكسر الطاء وتسكن اللام .

ـ **ص ١/٣٥٥** : « فَرَطَ يَفْرُطُ : تقدم أو تعجل . وأفرط يُفْرِطُ : اشتط . وفرّط : قصّر . معناه كله التقدم » .

وهذه الجملة الأخيرة كانت تحتاج من المحقق إلى فضل بيان سكت عنه ، ومفاده : لعله يقصد هنا أن مشتقات الجذر (ف ر ط) كلها دائرة حول معنى واحد تأثرًا بفكرة الاشتقاق الأكبر التي نظّر لها ابن جني ، وأدار عليها ابن فارس معجمه مقاييس اللغة . وانظر المقاييس (فرط) ٤/ ٤٩٠.

ـ **ص ١٠/٣٥٦** : « فَاقْضِ : امْضِ » . بألف وصل في : امض .

والصواب أن تكتب بهمزة قطع . وهذه الهمزة مهمة جدًا ؛ لأنها تجعل الفعل رباعيًا بمعنى : اصنع ، وأنجز .

وهذا الخطأ الذي وقع فيه تابع فيه ناشر غريب السجستاني ١٠٦ . ولو تدبر النص هناك وهو مصدره لاكتشف الخطأ ولصححه ، إذ جاء في السجستاني بعدها : ما أنت مُمْضٍ ، ولو كان الفعل ثلاثيًا (امض) بألف وصل ، ما جاء اسم الفاعل على مُمْضٍ !

ـ **ص ٣٦٠/س٢** : في تفسير قوله تعالى : ﴿وعنت الوجوه للحي القيوم﴾ [سورة طه ١١١/٢٠] ما نصه : « وعَنَتِ : استأسرتْ ، وذَلَّتْ » .

وكانت صيغة استفعل هذه تحتاج إلى تعليق من المحقق ؛ لأن الغالب على معانيها هو طلب الفعل ، وذلك هو المتبادر إلى الذهن ، فلو كان لقُبل سكوت المحقق عن التعليق عليها ، ولكنها جاءت بمعنى : استسلمت أي صارت أسيرة ، والصيرورة من معاني استفعل . وانظر : تفسير القرطبي ٢٤٨/١١

- **ص ٣٦٦/حاشية ٤** : ورد في كلام ابن التركماني أن (رُخاءٌ) الريح اللينة . وكان على المحقق مراجعة كتاب : الريح لابن خالويه ٧٠ ، ٧٢ .

- **ص ٣٦٧/س٢** : ضبط المحقق كلمة : حلٌ في النص التالي من غير تشديد ، وصوابها التشديد : « وحَرام وجزمٌ : كحلال وحلٍ »!

- **كما كتب في الصفحة نفسها في السطر السابع** ما يلي : « النَّسَلان : مُقارَبَةُ الخَطْو بإسراع كالذئب . وكذا : يَغْسِل غَسَلانًا » . والصواب يَعْسِل عَسَلانًا ؛ بالعين المهملة لا بالغين المعجمة كما رسمها المحقق ! والعجيب أن مصادره التي أثبتها في حاشيته رقم ٥ أوردت النص سليمًا .

- **ص ٣٦٨/س٥** : « وقيل : الحَصَب بالحبشية : الحطب » .

ولم يخرجها المحقق ، وهي في المتوكلي للسيوطي ١٥٦ : بالزنجية .

- **ص ٣٧٥/س٣** : « والبَعيرُ يُعْقَل إحدى يديه للنحر فيقوم على ثلاث » .

وأرى أن صواب العبارة : والبعير مُعْقَل . . . ؛ أو تُعقل ، بالتأنيث .

- **ص ٣٧٦/س ١٠** : « مُعَاجِزين : مُسابِقين . ومُعَجِّزين : فائتين . وقيل : مثبطين » . وهذه الطريقة من المؤلف تؤذن بأن الكلمتين قراءتان ، ولم يلتفت إلى ذلك المحقق ، فأهمل تخريجهما . والأولى بالألف بعد العين هي قراءة عاصم ، ونافع ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي . والثانية بتشديد من غير ألف ، هي لابن كثير وأبي عمرو . انظر : السبعة ، لابن مجاهد ٤٣٩ .

- **ص ٣٧٨/س ٩، ١٠** : جاء في تفسير قوله تعالى ﴿تنبت بالدهن﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/٢٠] : « وقيل : الباء زائدة ؛ أي تنبت الدهنَ ؛ أي ما يكون دهنًا » . وقد سبق من المؤلف الإشارة صراحة إلى قراءتي الضم والفتح للتاء ، فخرجهما المحقق .

ولم يلتفت المحقق إلى أن هذه العبارة التي نقلتها هنا الآن فيها إشارة إلى قراءة

أخرى شاذة ، من غير باء في الدهن ، لزر بن حبيش وابن مسعود وطلحة ، كما في المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٩٩ ، والدر المصون للسمين الحلبي (طبعة الدكتور الخراط) ٣٢٩/٨ .

ـ **ص ٣٧٩/س١** : « صِبْغ وصِباغ : كدِبغ ودِباغ ، ولبس ولباس : ما يصطبغ به ؛ أي يغمر فيه الخبز » .

ولم يفطن المحقق إلى أن هذه الطريقة من المؤلف إشعار بأنهما قراءتان ، والأولى من غير ألف بكسر الصاد هي قراءة الجمهور . وبكسر الصاد مع وجود الألف لعامر بن عبد الله في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ٩٩، كما أن الزمخشري أشار إليها في كشافه .

ـ **ص ٣٨٤/س ١** : « والكالح : الذي قلصت شفته عن أسنانه ، كما تقلص رءوس الغنم إذا شيطت بالنار » .

ولم يخرج المحقق هذا الكلام من تراث خلق الإنسان ، وهو في : غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي ١٢٥ .

ـ **ص ٣٨٩/س٨** : جاء تعليقًا على قوله تعالى : ﴿دريٌ﴾ [سورة النور ٣٥/٢٤] : « ولا يجوز ضم الدال والهمز ؛ إذ لا (فُعِّيل) في الكلام » .

وهذا كلام غير صحيح وكان يحتاج من المحقق إلى تعليق ، فبهذه القراءة التي يمنعها ابن التركماني قرأ حمزة وعاصم من رواية أبي بكر بضم الدال مهموزة ، كما جاء في السبعة لابن مجاهد ٤٥٦. ولا عبرة بعدم تجويز ابن التركماني ، فالقراءة سنة متبعة ، والقرآن حاكم على العربية .

ـ **ص ٣٩١/س ٢** : « خِلاله ، وخَلَله : الذي يخرج منه سنا ضوء » .

ولم يفطن المحقق إلى أن هذه الطريقة في إيراد الكلمتين إشعار بأنهما قراءتان وهما كذلك ، فالأولى هي قراءة الجمهور ، وبفتح الخاء مع وجود ألف بين اللامين هي

قراءة ابن مسعود وابن عباس والضحاك، كما في المختصر لابن خالويه ١٠٤، وقراءة (خَلَله) من غير ألف بين اللامين غير منسوبة في الكشاف للزمخشري ٣/ ٢٤٤، وهو من مصادر المحقق.

*

ووقع محقق الجزء الثاني رمضان عبد المطلب عثمان أيضًا في كثير جدًا من الأخطاء التي وقع فيها زميله، وتنوعت إلى أخطاء في قراءة المخطوطات، وفي التخريج، وفي زيادة ما ليس بلازم زيادته، وفي تصحيف كثير من الكلمات وتحريفها، تصحيفًا وتحريفًا يضران بالمعنى، وأخطاء في عدم الضبط، أو في الضبط الخاطئ، أو في عدم تخريج ما يحتاج إلى تخريج من مصادره الأصلية، إلى غير ذلك.

وسوف نتبع في إيرادها ما اتبعناه في إيراد ملاحظاتنا على تحقيق الجزء الأول، موردين إياها على ترتيب صفحات وقوعها:

- **ص ٨/س ٧، ٨**: «غرامًا: هلاكًا. وقيل: مُلِحًّا. وقيل: ملازمًا؛ ومنه: مُغْرَمٌ بالنساء: يلازمهن، والغريم للمدين؛ للزوم الدين عليه، وللدائن؛ للزومه للمدين».

وهذا نص صحيح، لكنه يحتاج إلى تعليق، أو تخريج من معجم بعينه هو مقاييس اللغة لابن فارس (غرم)؛ لأنه هو المعجم المعني بفكرة الأصول وإدارة مشتقات الكلمة الواحدة حول معنى بعينه، وما فعله ابن التركماني هو محض تأثر بابن فارس رحمه الله.

- **ص ١١/س١٠**: «ضَيْرٌ: ضُرٌّ. وقرئ بهما».

ولم يعلق المحقق بشيء على كلام المؤلف هذا ولم يخرج القراءتين، ولم يعرفهما؛ مع أنه هو وزميله كانا مغرمين دومًا بتلقف مثل هذه الإشارات من المؤلف إلى

القراءات ، والإسراع بتخريجها إن صوابًا وإن خطأً من المراجع التي يجدونها .
ولعل مسوغ سكوت المحقق عن تخريج القراءتين هو أنهما قرئ بهما في غير موضع آية سورة الشعراء ، فلعل المؤلف يقصد (مطلق المادة اللغوية) حيث قرأ (لا يَضِرْكُمْ) [سورة آل عمران ٣/١٢٠] بالتخفيف : حمزة ، وأبو عمرو ، وقرأ بالتشديد على الراء : ابن عامر ، وعاصم ، والكسائي كما في السبعة ، لابن مجاهد ٢١٥ .

وما وجدت أحدًا نص على أن في آية الشعراء قراءة ، لا في المتواتر ، ولا في الشاذ ، والوحيد الذي نص على أنها قراءة هو ابن قتيبة في غريب القرآن ٣١٧ .

ـ ص ١٨/ س٩ : « جانٌّ جنس من الحيات » .

وهذا وفق التصور المعرفي العربي القديم ، وكان الأمر يحتاج إلى تعليق . وقد أورد الجاحظ كلامًا كثيرًا عن الجن في كتابه الحيوان ٢٩١/١ وما بعدها . وانظر تفصيلاً أكثر في الحبائك في معرفة الملائك للسيوطي ص ١٠ ـ ١٤ وفقه اللغة للثعالبي (السقا) ١٩٧ و(خالد فهمي) ٢٢٤/١ .

ـ ص ٢٢/ س ٢ : « رَدِف لكم وردفكم : تبعكم وجاء بعدكم » .

وهذه على وفق المؤلف توهم أنها قراءتان ، وهما ليستا كذلك ، ولذلك كان على المحقق أن يعلق قائلاً بأن (ردف) ليست قراءة ، وإنما هي حالة يأتي فيها الفعل متعديًا بنفسه ، كما في الأفعال للسرقسطي ٤٤/٣ .

ـ ص ٢٤/ س٩ : « وَكَزَه ، ولكَزَه ، ولَهَزَه : ضربه بجميع كفه » .

وهذه كلها قراءات فيما عدا لهزه .

ولم يفطن المحقق إلى شيء من هذا . ووكزه هي قراءة الجماعة ، وباللام قراءة ابن مسعود ، وفي رواية بالنون أي نكزه ، كما في المختصر ١١٤ ، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٢٢/٧ ، كما أن صواب قوله «بجميع كفه» هو

« بجُمْع » من غير ياء مثناة تحتية بعد الميم وبضم الجيم وسكون الميم ؛ لأن هذا هو الأسلوب العربي ، أي ضربه بيده وقد جمع أصابعه .

- **ص ٢٨/ س ٥** : « وكأن معنى بَطِرَت : أَبْطَرَتْهَا معيشتُها » .

وكانت تحتاج هذه العبارة من المحقق إلى تعليق ؛ لأن المؤلف ضمّن الفعل بطر معنى الفعلين غمط وكفر ، وهذا الكلام ورد في الكشاف ٣/٤٢٣ .

- **ص ٣٠/ س١٠** : كتب المحقق عجز بيت عنترة [من الكامل] في وسط السطر ، وكان حقه أن يكتبه على شماله هكذا :

... ... ويك عنتر أقدم

- **ص ٣١/ س ٦** : ضبط المحقق الفعل (بُثّ) بضم الباء . والصواب (بَثّ) بفتحها ؛ لأنه من باب نصر .

- **ص ٣٣/ س١** : ضبط المحقق الفعل « يسرُون » المفسر للفعل « يحبرون » [سورة الروم ٣٠/١٥] بتخفيف الراء المهملة . والصواب تشديدها ؛ لأن الفعل من السرور . وعلق على قول العرب « كل حَبْرَةٍ تتبعها عبرة » بأنه في غريب السجستاني ، وليس شيء فيه .

- **ص ٣٦/ س ١** : ضبط المحقق : « لهوُ الحديثِ : باطلُه » ، بضم الواو من (لهو) . وحقها الفتح ؛ لأنها وردت منصوبة في الآية الكريمة . وضبط (باطل) بفتح اللام ؟

- **ص ٣٦/ س١٠** : « والصَّعَرُ : داء يقلب رأس البعير في جانبه ، فشُبّه المتكبر به » .

وكان يحتاج إلى تعليق ؛ لأنه يكون في الوجه من الإنسان كما في خلق الإنسان للأصمعي ٢٠١ .

- **ص ٣٨/ س ٣** : أشار المؤلف إلى قراءة قوله تعالى : ﴿الغُرُور﴾ [سورة لقمان ٣١/ ٣٣] بضم الغين المعجمة . وقد خرجها المحقق معزوة إلى سماك بن حرب . وهي أيضًا لأبي حيوة ، ولابن السميفع في معجم القراءات ٧/ ٢١٢.

ـ **ص ٣٩/ حاشية ٤** : خرج المحقق قراءة (ضَلَلْنا ([سورة السجدة ١٠/٣٢] وقال إن قراءة الصاد المفتوحة واللام الأولى المفتوحة ، هي قراءة الأعمش والحسن البصري . وهي كذلك لعلي وابن عباس وأبان وقتادة ومعاذ القارئ ، كما في معجم القراءات ٢٢٥/٧ . وفي هذه الحاشية تخليط عجيب ، انظر تصحيحه في المعجم .

ـ **ص ٤١/س ٥** : « الحَناجِرُ : جمع حَنْجَرَة وحُنْجُور ، وهما : رأس الغلصمة حيث تراه حديدًا » .

لم يخرج المحقق هذا الكلام من أي من تراث خلق الإنسان . وهو في : خلق الإنسان للأصمعي ١٩٧ . وفي النفس شيء من كلمة «حديدًا» هذه التي جاءت في آخر العبارة ، ولعلها : حديثا !

وقد عاد المحقق في ترجمة لفظ «الغلصمة» إلى المعجم الوسيط ٢/ ٦٨٦، وكان عليه أن يرجع إلى معاجم الطب العربي القديمة ، كقاموس الأطباء للقوصوني .

ـ **ص ٤٢/ س ٢** : ضبط المحقق لفظة (السُّرَاق) بتشديد السين وضمها وفتح الراء مخففة . والصواب فتحها مع تشديدها .

ـ **ص ٤٢/ س ٧** : « أقطارها وأقتارها : جوانبها ، الواحد : قطر وقتر » .

ولم يخرجه المحقق من المعاجم ، وهو في : الصحاح (قطر) ٧٩٥/٢ و(قتر) ٢/ ٧٨٥، وفيه : أن قتر لغة في قطر .

ـ **ص ٤٤/س ٦** : زاد المحقق قبل قوله تعالى : ﴿وَقِرْنَ﴾ [سورة الأحزاب ٣٣/٣٣] كلمة « قرئ » ، ولا لزوم لها . ويزاد في حاشية ٣ التي خصصها لتخريج الآية أنها بالكسر أيضًا للأعمش ، وهبيرة عن حفص عن عاصم ، كما في معجم القراءات ٢٨٣/٧

ـ **ص ٤٤/ حاشية ٤** : فات المحقق في تخريج قوله تعالى : ﴿وَقَرْنَ﴾ بالفتح أن يزيد أنها لأبي جعفر وهبيرة والوليد بن مسلم عن أبي عامر ، كما في معجم القراءات ٢٨٣/٧ .

- ص ٤٥/ حاشية ١ : خرج المحقق قوله تعالى : ﴿خاتم النبيين﴾ [الأحزاب ٣٣/ ٤٠] بكسر التاء قائلًا : قرأ عاصم وحده بفتح التاء ، وقرأ الباقون بكسر التاء ، وعزا ذلك إلى ابن مجاهد في السبعة ٥٢٢. وهو كلام غير صحيح . لأن قراءة فتح التاء هي قراءة عاصم كما قال ، كما أنها قراءة العمري عن أبي جعفر والحسن البصري والشعبي وزيد بن علي والأعرج بخلاف . وانظر : معجم القراءات ٧/ ٢٨٥ وما بعدها .

- ص ٤٦/ س ٦ : «أَوِّبي : سَبِّحي . وقيل هي حبشية» .

ولم يخرجها المحقق من كتب المعرب ، وهي في : المتوكلي ١٠٤ .

- ص ٤٧/ س ١ : «والإِشْفَى : مِسْرَد ومسراد . أي : لا تجعل مسمار الضلع دقيقًا فيفلق ، ولا غليظًا فيكسر الحلق» .

والعبارة بهذا الشكل ملبسة لا تفهم ، وأرى أن بها نقصًا تمامه : «والإشفى : مسرد ومسراد [ويقال في قوله تعالى : ﴿وقَدِّرْ﴾ أي : . . .» .

- ص ٤٩/ س ٥، ٦ : في تخريج قراءات قوله تعالى : ﴿فُزِّعَ﴾ [سورة سبأ ٣٤/ ٢٣] في الحاشية الرابعة تخليط عجيب ، يقول المحقق : «قرأ ابن عامر : فَزَّعَ ، وقرأ الباقون : فُزِّعَ ، وقرأ الحسن وقتادة : فَرَّغَ ، كما روي عن الحسن : فُرِّغَ» . ونسب ذلك كله إلى ابن مجاهد في السبعة ٥٣٠، والنشر ٣/ ٢٥٧، والمحتسب ٢/ ١٩٢.

وقراءتا الجمهور اللتان بالزاء المعجمة صحيحتان في نسبتهما كما جاءتا عند المحقق . لكن قراءة فُرِّغ بضم الفاء والراء المشددة المهملة المكسورة هي لعبد الله بن عمر وهيثم بن عوف وأيوب السختياني وأبي مجلز وأبي رجاء والنخعي وعمران وابن جرير وعكرمة عن أبي هريرة ومجاهد وابن يعمر .

وما روي عن الحسن بفتح الفاء لا بضمها . أما رواية ضم الفاء المروية عن الحسن

فصحيحة بشرط تخفيف الراء معها ، وهو ما لم يفطن إليه المحقق ، وهو المروي من طريق حميد الطويل . وانظر : معجم القراءات ٣٦٨/٧ .

ـ **ص ٥٠/ س ٧** : خرج المحقق ﴿وأنَّى لهم التناوش﴾ قائلاً : [سبأ ٤٥/٣٤] . والصواب أنها في سورة سبأ ٣٤/ ٥٢!

ـ **ص ٥٠/ حاشية ٣** : خرج المحقق : ﴿فكيف كان نكيري﴾ [سبأ ٤٥/٣٤] بياء بعد الراء المهملة ، قائلاً : إنها قراءة ورش فقط ، ونسي أن يزيد « في الوصل » . ثم إنها قراءة يعقوب وسلام وقفًا ووصلاً ، كما في معجم القراءات ٣٨٨/٧ .

ـ **ص ٥٠/ حاشية ٥** : خرج المحقق قراءة قوله تعالى : ﴿التناؤش﴾ [سورة سبأ ٣٤/ ٥٢] ناسيًا أن قراءة غير الهمز قرأ بها بالإضافة إلى من ذكرهم : أبو جعفر ويعقوب والبرجمي عن أبي بكر . وقال في الحاشية نفسها إن حسينًا الجعفي والأعشى والكسائي وأبا بكر عن عاصم قرءوا بغير همز . وهذا خطأ ؛ لأنهم قرءوا بالهمز .

ـ ٣ ـ

وثمة ملاحظات عامة تتعلق بالإحصاء في مقدمة هذه الطبعة حول تراث غريب القرآن ؛ لأن به نقصًا معيبًا ، وأخطاء لا تليق ، راجعة إلى اعتماد المحققين على كتاب الأستاذ الدكتور حسين نصار (المعجم العربي تاريخه وتطوره) . وهي دراسة مع ريادتها وفضلها ، قد استدرك عليها كثيرًا .

كما أن ثمة ملاحظات على فهرست مصادر التحقيق في جانبين أساسيين : هما نقص المعلومات التوثيقية الوراقية (البيليوجرافية) من جانب ، والاعتماد على طبعات غير محققة لمجموعة من المصادر انتشرت طبعاتها المعتمدة المحققة وذاعت ، وأبدأ بهذه الملاحظات الأخيرة .

ـ **ص ٣٥٣/ المصدر ١** : رجع المحقق إلى طبعة غير محققة للإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، مع انتشار طبعة المحقق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .

ـ **ص ٣٥٢/ المصدر ٩** : لم يذكر تاريخ الطبعة التي اعتمدها من كتاب آدي شير (الألفاظ الفارسية المعربة)، والطبعة الموجودة الآن سنتي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨م .

ـ **ص ٣٥٤/ المصدر ٨** : قال المحققان إنهما اعتمدا طبعة بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس التي أخرجتها الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر سنة ١٩٩٨م . والصحيح أن هذه ليست سوى مصورة عن الطبعة التي أخرجها المعهد الألماني . من جانب وطبعة دار الكتب المصرية التي أخرجتها بتحقيق محمد مصطفى سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م . وهو ما لم يقله المحققان .

ومثل ذلك فعلاه مع كتاب تاج العروس للزبيدي .

ـ **ص ٣٥٦/ المصدر ٥** : رجع المحققان إلى طبعة تفسير القرطبي التي شوهتها دار الكتب العلمية، مع انتشار طبعة دار الكتب المصرية .

ـ **ص ٣٥٧/ المصدر ١** : لم يعرف المحققان الطبعة العالية من جمهرة اللغة لابن دريد التي حققها الدكتور رمزي البعلبكي، ونشرتها دار العلم للملايين ١٩٩٤م، وحتى الطبعة التي رجعا إليها وقالا إنها لدار الفكر بيروت ١٣٥١هـ ما هي إلا طبعة المستشرق فرنتس كرنكو التي طبعها بحيدر آباد الدكن بين سنتي ١٣٤٤ ـ ١٣٥١ هـ .

ـ **ص ٣٥٧/ المصدر ٣** : رجع المحققان إلى طبعة الحماسة البصرية التي أخرجها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . وهي ناقصة لم يخرج منها سوى جزأين . وقد أخرجها كاملة الدكتور عادل سليمان جمال بمكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ٢٠٠٠م .

ـ **ص ٣٥٨/المصدر ٤** : رجع المحققان إلى ديوان الأعشى ميمون بن قيس والأعشين الآخرين، وقالا إنها لمكتبة ابن قتيبة بتونس سنة ١٩٩٣، وما هي إلا مصورة عن طبعة جاير .

وفي عدد لا بأس به من دواوين الشعراء فات المحققَيْن الاعتماد على الطبعات الجيدة المحققة ، من مثل إهمالهما لطبعة الدكتور وليد عرفات لديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه (لندن ١٩٧٠م) وطبعة الدكتور عبد القدوس أبي صالح لديوان ذي الرمة (مؤسسة الرسالة) ، وطبعة الموسوي لديوان عنترة بن شداد (المكتب الإسلامي بدمشق) وطبعة الدكتور إحسان عباس لديوان لبيد بن ربيعة (الكويت) ، وطبعة الدكتور شكري فيصل لديوان النابغة الذبياني (دمشق) .

- ص **٣٦١/ المصدر ٣** : ترك المحققان طبعة الأستاذ أحمد محمد شاكر لكتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ورجعا إلى طبعة صادر ١٩٠٢م ، ولم يعرفا أنها مصورة طبعة ليدن .

- ص **٣٦١/المصدر ٩** : رجع المحققان لمخطوطة كتاب الطبقات السنية في تراجم الحنفية للتميمي ، مع وجود طبعة الدكتور عبد الفتاح الحلو .

- ص **٣٦١/ المصدر ١٣** : رجع المحققان إلى طبعة غاية في الرداءة من كتاب طبقات المفسرين للداودي ، أخرجتها دار الكتب العلمية ، مع وجود طبعة الدكتور علي عمر (مكتبة وهبة) .

- ص **٣٦٢/ المصدر ٢** : رجع المحققان إلى طبعة العقد الفريد لابن عبد ربه ، وقالا إنها بتحقيق محمد سعيد العريان ، ولا أدري ما هذه الطبعة !

- ص **٣٦٢/ المصدر ٦** : لم يذكر المحققان محقق غريب الحديث لأبي عبيد ، وهو الدكتور حسين محمد محمد شرف .

أما في ما يتعلق بالأخطاء المتعلقة بإحصاء تراث الغريب ، فهذا بيانها :

أورد المحققان قائمة ضمت ثلاثة وخمسين كتابًا من تراث غريب القرآن ، اعترفوا فيها جميعًا أنهم كانوا عالة فيها على دراسة الدكتور حسين نصار ، التي عنوانها (المعجم العربي نشأته وتطوره) ، وقالا في الحاشية ١ ص ٧ وبقيتها ص ٨ وسنضيف

إليها ما وجدنا من إشارات عن وجود مخطوطات أو طبعات للكتاب اعتمادًا على الترجمة العربية لكتاب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان وكتاب تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين وغيرهما، من المصادر التي أتيحت لنا».

ولم يُتح لهما بعد ذلك إلا كشف الظنون والفهرست للنديم!

وقد أدى اعتمادهما على هذه الكتب التي تعد في لغة العلم قديمة، إلى أخطاء في عدم معرفة المطبوع من هذه المؤلفات الغريبية، بالإضافة إلى ما شاب قائمتهما من نقص واضح جدًا، مما يجعلنا نسبق فنقرر أن القائمة التي أورداها تحتاج إلى أن تتضاعف على الأقل، لتقترب من مائة كتاب، أو أقل من ذلك بقليل.

وفي القائمة الخمسينية التي أورداها أوهام في عدم معرفة الكثير المطبوع، منها:

١ ـ لم يعرفا أن تنوير المقباس من تفسير ابن عباس للفيروزأبادي (ت ٨١٧هـ) والسؤالات المعروفة بسؤالات نافع بن الأزرق (ت٦٥ هـ) لابن عباس (ت ٦٨ هـ) روايات لما زعماه (غريب ابن عباس)، وهما مطبوعان. والثاني تحديدًا له أكثر من طبعة قام عليها الدكتور إبراهيم السامرائي في العراق، ثم الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ رحمها الله في القاهرة (١٩٧٠م)، ثم الدكتور محمد أحمد الدالي (بدمشق ١٩٩٢)، ثم نُشرت رواية الطوسي له بتحقيق الدكتور خلف عبد الرحمن (بالقاهرة ١٩٩٩م).

كما أنهما لم يعرفا أن النسخة التي يشيران إليها من غريب ابن عباس، حققها ونشرها الدكتور أحمد بولوط والدكتور صلاح الدين المنجد، والدكتور عبد الحميد طلب، كل في طبعة مستقلة، ثم جاء المرحوم الدكتور رمضان عبد التواب فنسف هذه النسبة في مقدمة تحقيقه للخطب والمواعظ لأبي عبيد القاسم بن سلام، ثم في مقال له في مجلة منبر الإسلام. وهي من مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٢ ـ لم يعرفا أن كتاب تفسير غريب القرآن، لزيد بن علي (ت ١٢٠هـ) نشره

وحققه الدكتور حسن تقي الدين بمؤسسة الرسالة ١٩٨٦م .

٣ ـ لم يعرفا أن كتاب غريب القرآن للسجستاني ، حققه ونشره محمد أديب جمران بدمشق ١٩٩٦م ، كما أنه محقق أطروحة لرسالة الماجستير صنعها منير جمعة بآداب المنوفية ١٩٩٦م .

أضف إلى ما سبق فوائت كثيرة لم تشملها قائمة المحققين كما يلي :

١ ـ صحيفة علي بن أبي طلحة (ت ١٤٣ هـ) .

٢ ـ غريب القرآن ، لأبان بن تغلب (ت ١٤١هـ) .

٣ ـ غريب القرآن ، لابن السائب الكلبي (ت ١٤٦ هـ) .

٤ ـ التفسير لغريب القرآن ، لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) .

٥ ـ غريب القرآن ، للأخفش (ت ٢١٥هـ) .

٦ ـ غريب القرآن ، لابن السكيت (ت ٢٢٤ هـ) .

٧ ـ غريب القرآن ، لابن قادم (كان حيًا سنة ٢٥١هـ) .

٨ ـ غريب القرآن ، لابن رستم الطبري (القرن الرابع الهجري) .

٩ ـ غريب القرآن ، لابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) .

١٠ ـ غريب القرآن ، للجعد الشيباني (ت ٣٢٣ هـ) .

١١ ـ غريب القرآن ، لأبي الحسن العروضي (ت ٤٠٤هـ) .

١٢ ـ تفسير غريب القرآن ، للمهدي (ت٤٠٤ هـ) .

١٣ ـ تفسير غريب القرآن ، لابن فورك (ت ٤٠٦هـ) .

١٤ ـ تفسير غريب القرآن وتأويله على الاختصار ، للتجيبي ، حققه ونشره محمد حسن العظم بالقاهرة ١٩٨٠ م .

١٥ ـ تفسير المشكل من غريب القرآن، لمكي بن أبي طالب، نشره الدكتور علي حسين البواب بالرياض ١٤٠٦هـ، ثم هدى طويل مرعشلي ببيروت ١٤٠٨هـ .

١٦ ـ العمدة في غريب القرآن، لمكي بن أبي طالب، حققه يوسف مرعشلي، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠١هـ .

١٧ ـ الرد على أبي عبيد في غريب القرآن، لأبي عمر المليجي الهروي (ت ٤٦٣هـ) .

١٨ ـ المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) وله أكثر من طبعة .

١٩ ـ مفردات غريب القرآن، للزقاق (ت ٦٠٥هـ) .

٢٠ ـ غريب القرآن، للخزرجي (ت ٦٣٦هـ) .

٢١ ـ روضة الفصاحة في غريب القرآن، للرازي (ت ٦٦٦هـ) .

٢٢ ـ التيسير العجيب في تفسير الغريب، لابن المنير (ت ٦٨٣هـ) .

٢٣ ـ الحسام المرهف في تفسير غريب المصحف، للزيدي (ت ٧٣٠هـ) .

٢٤ ـ تفسير غريب القرآن، لابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ)، وقد نشره وحققه طه المجذوب في عالم الكتب ببيروت ١٩٨٧م .

٢٥ ـ أنيس القريب وجليس الأديب في نظم الغريب، لأبي الفتح التستري (ت٨١٢هـ) .

٢٦ ـ الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز، للثعالبي الجزائري (ت ٨٧٥هـ) .

٢٧ ـ غريب القرآن، لابن قُطْلُوبُغَا (ت ٨٩٧هـ) .

٢٨ ـ ألفية في غريب القرآن، للناشري اليمني (ت ٩٢٦هـ) .

٢٩ ـ شذور الإبريز في غريب القرآن العزيز ، لابن إسرائيل (ت ١٠١٥هـ) .

٣٠ ـ تفسير غريب القرآن ، للطريحي ، تحقيق محمد كاظم ، مكتبة الأضواء ببيروت ١٩٨٦م .

٣١ ـ المسلك القريب في ترتيب الغريب ، لمجهول (متوفى ١١٠٦هـ) .

٣٢ ـ نظم غريب مشكل القرآن ، للصنعاني (ت١١٨٢هـ) .

٣٣ ـ رسالة في غريب القرآن ، لمصطفى الذهبي الشافعي (ت ١٢٨١هـ) .

٣٤ ـ هدية الإخوان في تفسير ما أبهم على العامة من ألفاظ القرآن ، للحسيني (ت ١٣٠٧هـ) .

٣٥ ـ فتح المنان في تفسير غريب القرآن ، للشبلنجي (ت ١٣٠٨هـ) .

٣٦ ـ تفسير غريب القرآن ، للياباني (ت ١٣٣٩هـ) .

٣٧ ـ أوضح التبيان في حل ألفاظ القرآن ، لعبد الرءوف المصري (ت١٣٥٣هـ) .

٣٨ ـ غريب القرآن ، لابن موسى (ت ١٣٧٠هـ) .

وقد حذفت من هذه القائمة ما اختلط فيه الغريب بالأخبار ، مما هو أدخل في كتب التفسير من غيرها . كما أخرجت منها كتب الغريبين التي تفرغت لبيان ما في القرآن الكريم والسنة المطهرة من الغريب ، من مثل :

١ ـ الغريبين ، للهروي (ت ٤٠١هـ) .

٢ ـ تفسير غريب القرآن والحديث ، للخرافي .

٣ ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث .

٤ ـ معجم غريبي القرآن والحديث ، لابن الخراط الإشبيلي (ت ٥٨١هـ) .

٥ ـ المشرع الروي في الزيادة على غريبي الهروي ، لابن عسكر .

ومما يذكر أنَّ الملاحظات التي ذكرناها هنا وقع فيها أيضًا، أو في كثير منها، محقق الطبعة السابقة، الدكتور ضاحي عبد الباقي، كما وقع فيها محقق الطبعة اللاحقة أيضًا مرزوق إبراهيم، التي نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ٢٠٠٣م.

*

هذه ملاحظات أرجو أن تجبر كسر هذا الكتاب القيم، وتكمل ما شابه من نقص، وليس هدفها ـ معاذ الله ـ التنقص من أحد أو من جهده، وإنما هي من باب العناية بالكتاب الكريم، والحدب عليه، والغيرة على أن يخرج كتاب يشرح لفظ كتاب الله الكريم وبه من النقص مثل ما بهذه الطبعة، مما قد مر بك ورأيته.

* *

السيد أحمد صقر

العالـم المحقق

د. عادل سليمان جمال*

نازعتني نفسي أن أكتب عن بعض أعلام المحقِّقين الذين لازمتُهم منذ غَضارة الصِّبا ، وأسبغوا عليّ - وأنا بعد طالبُ علم شاد - من تشجيعهم وبرّهم وثنائهم ما أنا مَدينٌ به لهم ما حييت . ورأيت أن أسلك نهجًا مكمِّلاً لما بدأه أخي المرحوم الدكتور الطناحي . فهو قد عُني في كتابه «المدخل» بسيرة حياة بعض عظماء المحققين المصريين ، فأحببت أن أبين عن أعمالهم وما أرسوا من مناهج تحقيق النصوص ، كانت لنا نبراسًا نهتدي به وطريقًا نسلكه ، فلا نضلّ في جَنَباته .

وكان أن بدأتُ بأعمال الأستاذ محمود شاكر ، فكتبت مقالاً طويلاً عن كتابه «طبقات فحول الشعراء » ثم ثنّيتُ بجمع شعره والتقديم له «اعصفي يا رياح وقصائد أخرى» ثم ثلّثتُ بجمع مقالاته والتقديم لها .

ثم لي عَودٌ - إن شاء الله - إلى منهجه في التحقيق ، وإن كنت قد نثرتُه في مطاوي كتاباتي السالفة عنه . وبدا لي أن الأستاذ السيد أحمد صقر - رحمه الله بعد صاحبه الأستاذ شاكر - أولى بالتقديم على غيره ممن عرفت وتتلمذت عليه . ولعلي بذلك أوفي الرجل بعض حقّه عليّ وعلى جيلي ، فقد هُضِم حقه في حياته ، ولم ينل بعد مماته ما هو به جديرٌ من الذكر وحقيق بالدرس .

قابلت الأستاذ السيد أحمد صقر أول مرة في يناير ١٩٥٥ في قاعة المخطوطات بدار الكتب المصرية ، وأنا طالب في السنة الأولى من دراستي الجامعية . قدّمني إليه

* أستاذ الأدب القديم في جامعة أريزونا - الولايات المتحدة .

الأستاذ فؤاد سيد ، رحمه الله ، كما تعرفت في العام نفسه على الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم والأستاذ حسن كامل الصيرفي والأستاذ عبد السلام هارون وغيرهم ، رحمهم الله جميعًا .

كان الأستاذ صقر آنذاك في الأربعين من عمره (ولد سنة ١٩١٥) [1] ، وكنت أنا في الثامنة عشرة من عمري ، ولكن توطّدت أواصر صداقة متينة على فارق ما بيننا من السنّ والعلم ، نَمَتْ على مر السنين بلقائنا الكثير في دار الكتب ، ودكان الحاج سعد المجلّد رحمه الله ، وفي منزل علامة زمانه الأستاذ محمود شاكر غفر الله له ، ثم في منزل الأستاذ صقر .

- ١ -

صقر إنسانًا

وليس من هَمِّي هنا أن أترجم له ، فقد ذكر طرفًا من ذلك أخي المرحوم الدكتور محمود الطناحي في كتابه القيم «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي» (٩٩ - ١٠٢) ، ونقل ذلك نقلاً الأستاذ أحمد العلاونة في «ذيل الأعلام» في ترجمته للأستاذ صقر : ٩٦ - ٩٧، وترجم له أيضًا الأستاذان نزار أباظة ومحمد رياض المالح في «إتمام الأعلام» .

ولكني أريد أن أوضح هنا جانبًا من جوانب شخصيته لمسته عن قرب ، وأشار إليه الطناحي فقال في المدخل : اسمه مركب «السيد أحمد» وبعضهم يظن أن اسمه «أحمد» وأن «السيد» من صفته ، ولم يبعد من ظَنِّ هذا ، فهو سيد اسمًا وصفة . أقول : نعم كان الأستاذ صقر سيدًا جامعًا لمراتب الكمال ونبل الخصال ، مع تألُّه

---

[1] توفي - رحمة الله عليه - يوم السبت ٢ ديسمبر سنة ١٩٨٩ ، وليس سنة ١٩٧٨ كما ذكر مؤلفا إتمام الأعلام (ص ١١٥) في ترجمته .

وتنزُّه، ودين ويقين، وعفافة ونظافة. لقي مثل سَمِيِّه المرحوم محمود شاكر عنتًا وتجاهلًا، فمضى على سَنَنِه، واعتزل الناس بدوره، فبدا لمن لا يعرفه فظًّا غليظًا وهو - في حقيقة أمره - دمثٌ ألوفٌ، ولكن لم تَدْعُه نفسه إلى أن يَحْطِب في حبال من يضرُّ وينفع، ويقسم الأرزاق ويحتسب الآجال، وعافت أن يكون في زمرة «رعاع المثقفين» كما كان يسميهم، سعيًا وراء مال أو نيل منصب أو إحراز جاه، واستنكر أن يلقى أهل العلم - الذين أبوا إلا عفافًا - جحودًا مقيتًا ونكرانًا رذيلًا، فكان كثيرًا ما يتمثل بقول أبي العلاء:

إذا كان عِلْمُ الناس ليس بنافع ... ولا دافعٍ فالخُسْرُ للعلماء

قَضَى الله فينا بالذي هو كائنٌ ... فتمَّ، وضاعتْ حِكمةُ الحكماءِ

لذلك تراه يشيد بحكَّام الأمة وأمرائها الذين رعوا للعلماء حقَّهم وقربوهم من مجالسهم وكَفَوْهم مؤونة الحياة.

عندما تحدث في مقدمة «إعجاز القرآن» (ص ١٩، ٢٠) عن صلة الباقلاني بعَضُد الدولة ذكر فضل هذا الحاكم، فقال: «فكان يقدِّر العلم والعلماء، الفقهاء والمحدِّثين، والنحاة والمفسِّرين، والشعراء والمتكلمين، والأطباء والمهندسين»، «و قد أفرد عَضُد الدولة في داره - لأهل الخصوص والحكماء والفلاسفة - موضعًا يقترب من مجلسه، فكانوا يجتمعون فيه للمفاوضة والمذاكرة، آمنين من السفهاء ورعاع العامة». فتدبَّرْ هذه العبارة الأخيرة، فليست الليلة أشبه بالبارحة. وذكر مثل ذلك في كلامه عن صلة ابن قتيبة بالأمير محمد بن عبد الله بن طاهر، فقد «أغدق عليه من معروفه لعرفانه بقدره، ولأن إكرام العلماء والأدباء سجية من سجاياه النبيلة، ورثها عن أبيه عبد الله بن طاهر أمير خراسان»، ثم تحدث بإسهاب عن مفاخر إكرام آل طاهر للعلماء (تأويل مشكل القرآن، المقدمة ٤٢، ٤٥).

وكان للأستاذ صقر عن الإفاضة في ذكر كرم هذين الرجلين مَنْدُوحة، فهو ليس بصدد ترجمة لعَضُد الدولة أو لآل طاهر، وكان يكفيه أن يقول إن عَضُد الدولة أكرم

وِفادةَ الباقلاّني ، وأن محمد بن عبد الله بن طاهر أغدق على ابن قتيبة من بِرّه ، ولا يمضي في تعداد مظاهر إكرام عبد الله بن طاهر (و لا علاقة له بابن قتيبة) للعلماء ، ثم طاهر بن الحسين . أقول : كان له عن ذلك مَصْرِفًا ، ولكن ما هو كائن في زمانه من امتهان العلماء وعدم الاحتفاء بهم دعاه إلى التحدث عما كان في غابر الزمان من تكريم العلماء والاستئناس بهم .

فإذا وَجد بعضُ من عاصروا الأستاذ صقرًا في الرجل غِلَظَ طبع وشَكْسَ خليقة ، فما ذلك من سجاياه ، ولكنه مظهرٌ جَرّه إليه ما عاناه .

صقر والطناحي

و قبل أن أتكلم عن الأستاذ صقر المحقق أحبُّ أن أُزيل وَهْمًا أوقع فيه أخي المرحوم الطناحي ، فقد ذكر في كلامه عن الأستاذ إنه «أديب من الطراز الأول ، ولو أنه أطلق لملكاته الأدبية العِنان ، لكان من كبار أدباء العربية ، ولكنه انصرف إلى تحقيق النصوص (المدخل : ١٠٠) . وقد رأيت مَن ترجموا للأستاذ صقر اعتمدوا على كلام الدكتور الطناحي فشاع ، وإذا كان الطناحي قد عرف الرجل ، فلعلي كنت أكثر صلة به خاصة بمنزل الأستاذ شاكر منذ بدأت ترددي عليه سنة ١٩٥٨، والدكتور الطناحي لم تتصل أسبابه بالأستاذ شاكر إلا سنة ١٩٦٨، عندما ترك الجامعة الأمريكية التي كنا نعمل بها سويًا آنذاك إلى معهد المخطوطات بالجامعة العربية . و إنني لأشهد أني لم أر الأستاذ صقرًا طوال صحبتي له سنين عددًا يكتب أدبًا منشئًا ، شعرًا أو نثرًا ، كما كان شأن الأستاذ شاكر ، ولم أشاهده يخوض فيما كان يخوض فيه الحاضرون في ندوة الأستاذ شاكر يوم الجمعة إذا تطرق الحديث إلى أدب كاتب : قصة أو رواية أو مسرحية ، أو شعر شاعر ، وعلى الرغم من أنه كان له في النحو باعٌ وفي اللغة بسطة وفي البلاغة تمكُّن واقتدار ، فإن نقده لبعض شروح الأستاذ شاكر لأبيات بأعيانها في «طبقات فحول الشعراء» يدل على أنه ليس أديبًا يتدسَّس في معاني الأبيات بعد أن تجلوّها اللغة ويقيمَها النحو وتنتظمها البلاغة بأقسامها .

صقر وشاكر

و يكفي هنا مثلٌ واحد يتّضح به فرق ما بين الأستاذ صقر المحقق والأستاذ شاكر الأديب المحقق . أخذ الأستاذ صقر على الأستاذ شاكر شرحه لبيت دُوَيْد حين حضره الموت :

وَرُبَّ غَيْلٍ حَسَنٍ لَوَيْتُهُ ومِعْصَمٍ مُخَضَّبٍ ثَنَيْتُهُ

وقد رد الأستاذ شاكر عليه نقده [١] . وأنا مضطر إلى نقله على طوله لترى أن الأستاذ صقرًا لم يكن يمتلك حاسة الأديب ، قال الأستاذ شاكر رحمه الله :

« والظاهر على مذهب الأستاذ صقر أنه أراد أنه لَوَى ساعدَها كما يَلْوِي الحَبْل ، ولكني أعجب : أيُّ متاع كان لدُوَيْد في أن يَلْوِي «سواعد سمينة» ، «لوى يدَه اللهُ الذي هو غالِبُهْ »؟ وأيُّ لذة يجدها في أن يَثْني مِعْصما مُخَضَّبًا ؟ وأسأل نفسي : ما فرق ما بين اللذتين : لذة لَيِّ السواعد السمينة ، ولذة ثَنْي المعاصم المخضَّبة ؟ وكيف يكون هذا اللَيّ وهذا الثَّنْي هما آخر ما يذكره من متاع شبابه حين حضره الموت ؟

أما عندي ، فمعنى قوله «لويته» أن الفتاة راعها إقدامه على تجاوز الأحراس بلا خوف ، فعلمت شدة هيامه بها ، فأعجبها إقدامه وزادها به صبابة ، فلما دنا إليها «عطفت» ساعدها عليه ، وضمَّته ضمة شوق وفتنة وإعجاب ، فجاء دُوَيْد ونسب إلى نفسه أنه «عطف ساعدها أو لواه» ؛ لأن إقدامه هو الذي استخفها ، ففعلت ما لم تكن لتفعله فتاة غريرة منعَّمة مُكَرَّمة عفيفة مثلها . فإقدامه هو الذي زادها صبابة ، وهو الذي نفى من قلبها فَرَقَ العذراء وحياءها ، فعطفت عليه ساعدها وضمَّته . ذكرى جميلة مثيرة ، تدل على ما كان له في شبابه من سطوة بالحرائر الغرائر . أما لَيّ السواعد السمينة كما كان يَلْوِي الحَبْل ، فلا أظنه يصلح أن يكون متاعًا ، ومتاعًا يتمدح بذكره

---

[١] مجلة الكتاب ، المجلد الثاني عشر ، الجزء الرابع ، سنة ١٩٥٣ ، ص ٥١٣ – ٥٢٢.

شيخ يصيخ لداعي المنية .

وأما البيت الثاني (يعني الأستاذ الشطر الثاني) فإني رأيت أنَّ ثَنْي مِعْصَم مُخَضَّب ، لا يتميز شيئًا من أي مِعْصم لم يخضَّب ، ورأيت الحسناء تَخْضِب ، والشوْهاء تَخْضِب أيضًا ، بل هي أحرصهما على الخضاب والزينة والتجميل . وظننت ، والله أعلم ، أن «الخضاب» لا يدخل لذة جديدة زائدة على لذة ثَنْي المعاصم التي لم تُخَضَّب . وظننت أيضًا أن المِعْصَم لا يُخَضَّب ، فرأيت أنه أراد بالمِعصَم المخضَّب الكفَّ . وظننت أيضًا أني أعلم أنَّ الخضاب كان منذ قديم الآباد من زينة العرس ، حتى خصوّا به ليلة سموها «ليلة الحِنّاء» ثم وجدت أنَّ ثَنْي المعاصم المخضَّبة الأكفّ ، كَليِّ السواعد السمينة ، لا يصلح متاعًا يستمتع به أحد ، ويذكره رجل في سياق الموت متمدِّحًا بما كان في شبابه . فانتهت بي الأظانين كلها إلى أنه أراد «خِضاب العِرْس» ، وإذا كان ذلك كذلك ، فهو يذكر غانية حديثة العهد بالزواج ، أحصنها بعلها ، وكفَّ طِماحها إلى غيره ، وهي في عقيب العرس أولى بأن تمهد لزوجها وتتقتّل له وتبتغي له ما يَسُرّه منها ويُرْضيه ، ولكن يأتي هذا الشيطان دُوَيْد ، فاتكًا عارمًا فيتصبّاها عن حليلها ، ويغلبها على نفسها وعَفافها ، ويستثيرها إليه ، فتنسى البَعْل بتحليل ، فيخلو بها ، فتكون أشدُّ من الفتاة الغريرة جرأة لأنها عرفت الأزواج ، وإذا هو قد ملك هواها ، وقهر إرادتها ، وإذا هي «تَثْني» معصمها عليه مشغوفة به ، أي تطوّقه ذراعها تطويقًا ، وإذا بينهما ما قال سُحَيْم عبد بني الحَسحاس :

تُوَسِّدني كَفًّا ، وتَثْني بِمِعْصمٍ عليَّ ، وتَحْوِي رِجْلَها مِن ورائيا

ذكرى تشتعل في دم الشيخ الفاني ، من شباب كان له غُرام وفتك لا يبالي هذا بعض ما أخذته ، لا (كل ما يؤخذ) . ثم نسب أيضًا إلى نفسه أنه هو الذي ثنى معصمها ، لأنها ثنته عليه ، فتنة به وشغفًا ، ثم سلطان له لا يقهر » .

ـ ٢ ـ

منهجه في التحقيق

يقول الأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ : «التحقيق نتاج خُلقي لا يقوى عليه إلا من وُهِب خَلّتين شديدتين : الأمانة والصبر ، وهما ما هما»[١] . وزد على ذلك ـ وهو أمر لا يحتاج إلى ذكر ـ علمًا جمًّا وبصرًا نافذًا . وكذلك كان السيد أحمد صقر رحمه الله : عظيم التقديس لأمانة القلم الذي كان يحمله ، طويل الصبر والأناة فيما يعالجه ، من أغزر الناس علمًا بالعربية وكُتُبها وأنفذهم بصرًا بالمشكل من الأمور ، واستخراجًا للعويص . وقد اخترت كتابين من كتبه الكثيرة المحققة هما تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، وإعجاز القرآن للباقلاني ، للدلالة على منهجه في التحقيق يغنيان عما سواهما ، فكل عمله متقن غير مدخول ولا مرذول .

٢ ـ ١ : بصره بالمخطوطات

جرى بعض الباحثين على اتخاذ أقدم نسخة أصلًا واعتبارها نادرة نفيسة ، إما لأنها كُتِبت بخط المؤلف ، أو قُرِئت عليه ، أو نُسِخت بعد وفاته بقليل . وهذا مقياس يجب النظر إليه بحذر ، فقد تكون النسخة ناقصة حتى لو كانت بخط المؤلف ، فنحن نعلم أن المؤلفين قد يزيدون في نسخة أملوها أولًا كما نرى في مجالس ثعلب مثلًا ، فقد أملاها أكثر من مرة . ففي خزانة الأدب نصوص لا توجد في النسخة التي نشرها الأستاذ عبد السلام هارون ، رحمه الله . وفي مكتبة أخي الدكتور حاتم الضامن ـ متّعه الله بالعافية ـ نسخة من مجالس ثعلب تقع في خمسة أجزاء ، تفضل عليّ باستخراج صورة لجيمية أبي وجزة السعدي عندما كنت أعمل في «كتاب المنتخب في محاسن أشعار العرب» ، وهي فيه مرويّة عن ثعلب . وكما نعرف عن الحماسة البصرية

---

[١] تحقيق النصوص ونشرها ٤٤.

فمصنِّفها كتبها ثلاث مرات ٦٤١، ٦٤٧، ٦٥٤، والنسخة الأخيرة تزيد زيادة بيِّنة عن الأولى ، فلو اعتمدنا على النسخة الأولى فقط ؛ لأنها أقدمها ، لفاتتنا أشعار كثيرة حوتها النسخة الأخيرة . وقد يكون ناسخ النسخة الأقدم غير ضابط لما يكتب ، كثيرَ الغلط والسقط .

اعتمد الأستاذ صقر في تحقيقه كتاب «تأويل مشكل القرآن» على ثلاث مخطوطات : نسخة دار الكتب المصرية ، نُسِخَت سنة ٥٥٨، وقُرِئت على أبي منصور الجواليقي ، وتنقص من أولها ورقة . والثانية نسخة مكتبة مراد ملا ، كتبت سنة ٥٣٢. والثالثة نسخة دار الكتب المصرية ، وهي مكتوبة سنة ٣٧٩. فهذه النسخة أقدم النسخ الثلاث ، كُتِبت قبل النسخة الأولى بـ ١٧٩ سنة . ولكن الأستاذ صقرًا أهملها قائلًا «ولئن كانت هذه النسخة أقدم النسخ عهدًا ، فإنها أقلُّهن وزنًا ، لأن كاتبها كان يَجْتَوِي الشعر ، فكان إذا مرَّ بشعر حذفه ، ولم يفلت إلا قليل . وهي كذلك تنقص كثيرًا في النصوص» . ولكن قِدَمَ النسخة وأمانته وصبره على لأواء العمل دعته إلى إثبات الفروق بينها وبين النسختين الأخريين في آخر الكتاب ، حتى يستفيد من أراد من القراء دون أن يثقل هوامش الصفحات ، وهذا التدقيق في كمال النسخة أو نقصها تعدَّاه إلى الكتاب المطبوع ، ففي تعداده لكُتب ابن قتيبة (تأويل مشكل القرآن ص ٢٤) ذَكَر كتاب «المسائل والأجوبة» ، طبعة حسام الدين القدسي ، مطبعة السعادة سنة ١٣٤٩هـ ، وعلق عليها قائلًا « ويبدو أن هذه الطبعة غير كاملة . لأني وجدت ابن السيد قد نقل منه نصًا ص ٢٧، ليس له أثر فيها» . وكذلك كان شأنه مع كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة (تأويل مشكل القرآن ص ٢٥، ٢٦) ، وقد طبع في الهند في ثلاثة مجلدات سنة ١٣٦٨هـ ، فلم يكتف بمراجعة أبواب الكتاب كما وردت فيه ، بل رجع إلى فهرست النديم ، فوجده يذكر أن الكتاب يحتوي على اثني عشر كتابًا ، آخرها كتاب «تصحيف العلماء» ، وهو باب واحد ، وهذا الباب ليس موجودًا في الطبعة الهندية . وما أيسر أن يقال إن النديم ربما أخطأ أو شُبِّهَ عليه ،

ولكن عِلْم الأستاذ صقر وتدقيقه وصبره على البحث والتنقير هدته إلى أن هذا الباب كان في أصل الكتاب ثم فُقِد، واستدلَّ على ذلك بأن ابن المَرْزُبان عبد الله بن جعفر ابن دَرَسْتَوَيه (٢٥٨ ـ ٣٤٧) ألَّف كتابًا في نقد هذا الباب سمَّاه «الرد على ابن قتيبة في تصحيف العلماء».

٢ ـ ٢: تحقيق أسماء الكتب

لم يقنع الأستاذ صقر بذكر أسماء كتب الباقلاني مثلًا كما وردت في المصادر التي ترجمت له أو نقلت عنه. ولكن علمه الواسع وتحرِّيه وصبره ودقة نظره جعلته يقابل مادة الكتاب على مُسماه ليرى إذا كان هو هو، أو هو إياه. فمن كُتب الباقلاني التي ترد في ترجمته كتاب «رسالة الحُرَّة» وهو كتاب عدَّه المحدَثون مفقودًا. ومن أعجب العجب أن الكتاب موجود بين أيديهم، مطبوع يقرأون فيه، ولكنه يحمل اسمًا آخر لم يضعه الباقلاني، وهو «الإنصاف» الذي طُبع بالقاهرة سنة ١٣٦٩ هـ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري.

ولكن بحث الأستاذ صقر أدَّاه إلى أن «الإنصاف» إنما هو في حقيقة الأمر كتاب «رسالة الحُرَّة» وأن ذلك الاسم «الإنصاف» الذي طُبع به دخيلٌ عليه، قد وُضِع على نسخته المحفوظة بدار الكتب المصرية.

والذي دفعه إلى هذا القطع أن الباقلاني يقول في أول مقدمة الكتاب: «أما بعد، فقد وقفتُ على ما التمسته «الحُرَّة» الفاضلة الديِّنة ـ أحسن الله توفيقها ـ لما تتوخاه من طلب الحق ونصرته، وتنكُّبِ الباطل وتجنُّبه، واعتماد القُرْبة باعتقاد المفروض في أحكام الدين واتباع السلف الصالح من المؤمنين، من ذِكْر جُمَل ما يجب على المكلَّفين اعتقاده، ولا يسع الجهل به، وما إذا تديَّن به المرء صار إلى التزام الحق المفروض، والسلامة من البدع والباطل المرفوض. وأنا ـ بحول الله تعالى وعونه ومشيئته وطَوْله ـ أذكر «لها» جُمَلًا مختصرة تأتي على البغية من ذلك، ويُسْتَغْنَى

بالوقوف عليها عن الطلب ، واشتغال الهِمّة بما سواه . فقول الباقلاني هذا يدل دلالة قاطعة على أنه يقدم لـ «رسالة الحُرّة» ، لا لكتاب الإنصاف .

ولكن الأستاذ صقرًا المحقق لا يكتفي بهذا النص الساطع البيان من قول الباقلاني نفسه ، بل يتعقب ذكر «رسالة الحُرّة» في كتب من نقلوا عنها ، فأورد لابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعَطِّلة والجَهْمِيّة» آراء للباقلاني في صفات الله تعالى ، وختمها ابن القيم بقوله «ذكر قوله في رسالة الحُرّة» ثم أورد نقلًا آخر من كتاب تهذيب سنن أبي داود لابن القيم أيضًا جاء فيه «وقال أبو بكر بن الطيب المالكي الأشعري في رسالته المشهورة التي سماها» «رسالة الحُرّة» . وكلا النقلين موجود في الكتاب المُسَمَّى بالإنصاف ، أي «رسالة الحُرّة» (إعجاز القرآن ص ٤٥ ـ ٤٧) .

ومن هذه البابة أيضًا إزالته اللبس عن عناوين كتب تتّحد في موضوعاتها خاصة الكتب التي فُقِدت وليست بين أيدينا لمقارنة بعضها ببعض ، فمثلًا من كتب ابن قتيبة المفقودة كتاب «آلة الكُتّاب» ، ولم يذكره أحد ممن ترجموا له ، ولكن ابن السِّيد البَطَلْيُوسي ذكره في الاقتضاب ونقل منه شرحًا خاصًا بالقلم ، ثم ذكر أن ابن قتيبة أورد شرحًا آخر مخالفًا في كتابه «أدب الكاتب» ، فدلّ ذلك على أن الكتابين مختلفان . ثم ذكر الأستاذ صقر كتابًا آخر لم يرد في ترجمة ابن قتيبة ذَكَرَه الخُزاعيّ في تخريج الدلالات السمْعِيّة بعنوان «صناعة الكتابة» (تأويل مشكل القرآن ص ٨) . وبذلك يتضح أن هذه الأسماء كتب بأعيانها ، وليست أسماء مختلفة لكتاب واحد ، كما قد يتطرّق إلى الوهم .

وقل مثل ذلك أيضًا في كتاب «التمهيد» الذي نشره الأستاذ محمود محمد الخضيري والدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة ، رحمهما الله . وأدت قراءة الأستاذ صقر المتأنية وعينه اليقظة إلى أن هذا الكتاب منشور عن نسخة ناقصة ، فهي مثلًا تخلو من باب «التعديل والتجوير» ، وباب «القول في الإمامة» وقد ذكرهما الباقلاني في تضاعيف كتاب التمهيد ، إذ يقول ص ٩٧: «وسنتكلم على هذا

الباب وما يتصل به في باب «التعديل والتجوير» من كتابنا هذا إن شاء الله» ، ويقول في ص ١٤٠ «وسنقول في تفصيل الأخبار ... وغير ذلك من أحكام الأخبار في باب «القول في الإمامة» (إعجاز القرآن ، ص ٣٨) .

٢ ـ ٣: التدقيق في نسبة الكتب

لا يقنع الأستاذ صقر بإيراد الكتب التي ألفها كاتب ما . وأكتفي هنا بعرض طريقة الأستاذ صقر في ضبط كتب ابن قتيبة وعددها . يكتفي بعض المحققين برصد عناوين الكتب التي تَرِد في ترجمة المؤلف ضمن كتب التراجم ، وقد يتعقب بعضهم ذكر هذه الكتب في تآليف مَنْ عاصروا المؤلف ، ومن أتوا بعده ونقلوا عنه ، وقد يدركون من ذلك أشياء وتفوتهم أشياء . وهم من خلال ذلك قد لا يعنون بتحقيق نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه . ولكن الأستاذ صقرًا لا يدع شاردة ولا واردة إلا سعى وراءها ، وعَنّى نفسه في إدراكها في صبر وأناة وتيقظ والناظر في مقدمة «تأويل مشكل القرآن» يرى أنه تعقب ذِكْر كُتُب ابن قتيبة في أعمال ابن قتيبة نفسه ، وتكفي أمثلة قليلة دالَّة على أشباهها . فعند كلامه على كتاب «عيون الأخبار» نبّه على كتب ابن قتيبة الأخرى التي ذكرها في سياق هذا الكتاب ، وهي : كتاب الأشربة ، كتاب أبيات المعاني ، كتاب فضل العرب ، كتاب غريب الحديث ، وكتاب المعارف . وذَكَر كتاب الوحش ، وكتاب الصيام في كتاب الأنواء . أما كتاب غريب الحديث فقد ذكره ابن قتيبة في كتاب أدب الكاتب ، كتاب عيون الأخبار ، كتاب الأشربة ، كتاب تأويل مختلف الحديث ، كتاب المسائل والأجوبة ، كتاب الشعر والشعراء ، وتأويل مشكل القرآن . وتتبّع الأستاذ صقر كُتب ابن قتيبة أيضًا في مؤلَّفات معاصريه أو مَن جاءوا مِن بعده كما مَرّ بنا في الكلام عن كتابيْ آلة الكُتّاب وصناعة الكتابة . ويكفي أيسر نظر في كلامه عن كتب ابن قتيبة في «تأويل مشكل القرآن» ، وكتب الباقلاني في «إعجاز القرآن» لبيان مدى ذلك وسَعَته . بل لم تُفْلِته أيضًا كتب اللغة فوجد في اللسان (مادة

خلل) ذِكْر كتاب لابن قتيبة ، وهو «كتاب الوزراء» لم يذكره أحد ممن ترجموا له ، قال ابن منظور «والعرب تسمّي من يعمل جُفون السيوف خَلّالًا . وفي كتاب الوزراء لابن قتيبة في ترجمة أبي سلمة ، حفص بن سليمان الخَلّال ... » (تأويل مشكل القرآن ص ٧) .

وهو في ضبطه لأسماء كُتب ابن قتيبة مثلًا وعددها استطاع أن يخرج منها ما كرّره المترجمون ، وهذا الذي كَرّروا ذكره ليس في الحقيقة كتبًا مستقلة ، وإنما هي أجزاء مِن كُتب ، مثل «الفَرَس» الذي ذكره القِفْطِي ، وهو جزء من كتاب «معاني الشعر» ، وكتاب «تقويم اللسان» الذي أورده خليفة ، فهو جزء من كتاب «أدب الكاتب» ، وكذلك كتاب «الأبنية» الذي ذكره القاضي عِياض ، فهو جزء من « أدب الكاتب» أيضًا ، وكتاب «المراتب والمناقب» الذي ذكره النديم ، فهو جزء من «عيون الأخبار» .

ولم يتلقَّ الأستاذ صقر الكتب التي نُسِبت إلى ابن قتيبة مثلًا بالتصديق والتسليم ، بل عرضها على معرفته الواسعة بالموضوعات التي عالجها ابن قتيبة وعلى أسلوبه المتميز وقد أَلِفَهُما بطول الممارسة والدُّرْبَة ، فاستوقفه كِتاب ورسالة .

أما الكِتاب فهو «الإمامة والسياسة» فرأى فيه من الخلط والتزوير ما يجعل نسبته إلى ابن قتيبة هذرًا صُراحًا ، فمؤلف الكتاب يذكر أنه استمد معارفه من أناس حضروا فتح الأندلس سنة ٩٢ هـ ، ويذكر أن موسى بن نصير غزا مدينة مراكش زمن الرشيد ، مع أن ابن قتيبة ولد سنة ٢١٣ هـ ، ومات سنة ٢٧٦هـ ، ولم تُبْنَ مدينة مراكش إلا سنة ٤٥٤ هـ في عهد يوسف بن تاشفين سلطان المرابطين .

وأما الرسالة فهي وصية ابن قتيبة إلى ولده ، نشرها الدكتور إسحاق موسى الحسيني عن مجموعة خطية محفوظة بمكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت ، نُسِخت في مدينة الإسكندرية سنة ٤٨٦. وقد أهداني الدكتور إسحاق رحمه الله نسخة منها وكان آنذاك يعمل بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث كنت أعمل ، لأنه كان يعلم أنني

حَفِيٍّ بالأدب العربي القديم ، وعلى قلة بضاعتي آنذاك في سني العمر الغرير ظننت ظنًّا أشبه باليقين أنها ليست من عمل ابن قتيبة ، فقد قرأت له الشعر والشعراء وعيون الأخبار والمعاني الكبير ، ولم أجد بين الرسالة وهذه الكتب مَشابه . فحملتها إلى الأستاذ شاكر رحمه الله ، فلما جاء الأستاذ صقر استخرجها الأستاذ شاكر وقضيا هَزِيعًا من الليل في التندر على ما يقرآن . وحُقَّ للأستاذ صقر أن يقول «وما إن فرغت من قراءتها حتى كان الشك في نسبتها إليه قد قرّ قراره في نفسي ؛ لأن معانيها سطحية ومفككة ، وأفكارها مُخْتَلِجَة ، وأسلوبها يباين أسلوب ابن قتيبة المشرق الرصين » . ويستشهد على ما يقول ببعض فقرات من الوصية ، أكتفي بهذا القدر مما أورد : يا بني قد صحبت لك طوائف من الناس ، وبلوت أخبارهم ، فما رأيت طائفة أجلَّ وأعظم قدرًا من أهل الفقر إلى الله عزّ وجلّ ، والفاقة والمسكنة إلى الله عزّ وجلّ . فالزمهم وجالِسْهم واخدمهم بنفسك ، وتواضع لهم بجمسك ، وتقرّب إلى الله عزّ وجلّ بالنظر إليهم ، وواسِهم بما قدرْتَ عليه ، وتغافل عن زلاتهم ، وأحْسِن الظن بهم . فإن الله عزّ وجلّ يؤيدهم إذا ماتوا إن شاء .

ويعلق الأستاذ صقر على أشباه هذه الفقرات بقوله : وما أظن إلا أن هذه الفقرات ستثير في نفسك الشك إن كنتَ لكتب ابن قتيبة من القارئين . كما أني لا أعلم لابن قتيبة مذهبًا صوفيًا يتمنى أن يخلفه فيه ابنه . ولو كان ، لتحدث عنه الصوفية وغيرهم . ولو كانت تلك الوصية له حقًّا ، لما كانت إلا لابنه أحمد ، ولو كانت له لحدّث بها فيما حدّث عن أبيه (تأويل مشكل القرآن ص ٣٢ - ٣٥) .

وقد يجدر بي الإشارة هنا إلى تحقيقه نسبة كتاب الأم للشافعي . فقد ألّف الدكتور زكي مبارك رحمه الله كتابًا بعنوان « إصلاح أشنع خطأ في تاريخ التشريع الإسلامي : كتاب الأمّ لم يؤلفه الشافعي وإنما ألّفه البُوَيْطِي وتصرّف فيه الربيع بن سليمان» . وهذا الكلام وجده الدكتور زكي في كتاب الإمام الغزالي ليس من بنات أفكاره وإنما نقله نقلًا - دون نص على ذلك - من كتاب «قوت القلوب لأبي طالب المكي» (٣٨٦هـ) .

وانطلاقًا من نَصِّ الغزالي أورد الدكتور زكي ما ظنَّه أدلة على أن الكتاب أُلِّف بعد موت الشافعي . وتعقب الأستاذ صقر هذه الأدلة وفندها الواحدة بعد الأخرى في كلام مستفيض متقصٍّ (مقدمة مناقب الشافعي ، ص ٣٣ ـ ٥١) ، فهذه ثماني عشرة صفحة في نقض ما قال الدكتور زكي مبارك تدل على علم واسع ومعرفة عميقة بالمكتبة العربية وبصر نافذ وصبر وأناة .

٢ـ ٤: الرجوع إلى مخطوطات المؤلف

كثيرًا ما يقنع المحققون ، عند كلامهم عن مؤلَّفات مَنْ يحققون كتابه ، بالإشارة إلى أماكن كتب المؤلف التي ما زالت مخطوطة ، فيقولون : منه نسخة بمكتبة كذا . ولكن الأستاذ صقرًا لم يقنع أبدًا بهذا ، ولم ينشر كتابًا إلا وقد استقرت عنده نسخه المخطوطة كلها ، يقارن بينها من حيث الصِّحة والضبط والقِدَم والحداثة ، والكمال والنقص . وكم رأيته يؤخِّر عملًا حتى تجتمع له نسخه جميعًا ، ثم ينفق الشهور في قراءة ما عنَّى نفسه في السعي إليه ، ثم يتضح له أن ما أنفق الشهور في انتظاره قَلقًا مُؤَمِّلًا ، وما ضحَّى في سبيله من وقت في قراءته وفَحْصه مَشُوقًا مُستبشِرًا ، ليس له قيمة تذكر ، وهو بالإهمال حقيق ، فيطرحه غير نادم على زمن فَني في الترقب أو ليالٍ قَضى سَوادها في النَّظَر والدرس . فهاتان هما الخلَّتان الشديدتان اللتان يحتاج إليهما التحقيق ؛ لأنه نِتاج خلقي كما ذكر الأستاذ عبد السلام هارون ، رحمه الله .

وقد أدَّت هذه الأمانة وهذا الصبر إلى أن يفوت الأستاذ صقر نَشْرَ مخطوط نفيس ، فمن ذلك كتاب «هداية المسترشدين» للباقلاني ، ذكره القاضي عِياض ، وأبو المظفر الإسْفَراييني في كتاب «التبصير» وابن تيمية في «رسالة الفرقان بين الحق والباطل» وفي الرسالة التسعينية من فتاويه . وقد بَقِي منه مجلد في مكتبة جامعة الأزهر بخط محمد بن عبد الله العدوي بمدينة صور سنة ٤٥٩هـ ويحتوي على ٢٤٨ ورقة . ولكن يد البلى قد عاثت فيه وأتلفت كثيرًا من أوراقه ، خاصة أوراقًا متتالية : ٨٦ ـ

١٠٥، فخرقت أوساطها وجعلتها في حكم الأوراق المفقودة . ويشتمل هذا المجلد على أحد عشر جزءًا من تجزئة المؤلف ، تبتدىء بأول الجزء السادس ، وتنتهي بالجزء السابع عشر . وهذه الأجزاء كلها في النُّبُوّات . وفي هذه الأجزاء أبحاث جليلة عن إعجاز القرآن تشمل ستة وخمسين ومئة ورقة (٦١ - ٢١٧)، وهي ليست أكبر حجمًا من كتاب «إعجاز القرآن» بل هي أيضًا أغزر منه مادة ، وأكثر تفصيلًا ، وأعمق بحثًا وأدقُّ بيانًا .

ولنفاسة هذه الأجزاء عن إعجاز القرآن عزم الأستاذ صقر على نشره ، ولكن أحد أصدقائه من المغرب (وقد غاب عني اسمه الآن ، فقد جرى هذا الحديث في منزل الأستاذ شاكر رحمه الله) ذكر أنه توجد نسخة أخرى ناقصة من الكتاب في المغرب ، ووعده أن يحضر له صورة منه . فدعا الأستاذ صقر صبره الذي لا ينفد وأماناته التي لا تُحَدّ أن يتريث حتى تأتيه هذه النسخة ، فلعل فيها ما يُصْلِح ما أفسده البِلى في نسخة الأزهر . وطال انتظاره وصرفته أعماله الأخرى التي شغل بها عن العودة إلى هذا الكتاب .

ولم يقتصر منهجه هذا على ما نَشَر من كتب ، بل هو أصل مترسِّخ في كل ما يتصل بالمخطوطات . فعندما ذكر كتاب «الانتصار لصحة القرآن» في ثَبَت كتب الباقلاني ، لم يكتف أوّلًا بالإشارة إلى مَن نقل عنه وبيان مواضع هذه النقول مثل ابن حزم في الفِصَل ، والسيوطي في الإتقان ، ولم يكتف ثانيًا بإثبات نقول مِن كتب الباقلاني نفسه المطبوعة ، بل من كتب مخطوطة لم تزل ، فنقل الورقة ١٤١ أ من كتاب «الانتصار» ومنهج الباقلاني في التعامل معها . لم يكتف بهذا كله ولم يجد شفاء إلا أن يحصل على النسخة الموجودة من الجزء الأول من كتاب «الانتصار» في مكتبة قرا مصطفى باشا بإستانبول ، ونقل مقدمة الباقلاني كاملة حتى يكشف للقارىء ما هية الكتاب ومنهج مؤلفه فيه (إعجاز القرآن ص ٣٩ - ٤٢)

٢ ـ ٥: تقويم النص والتعليق عليه

كان الأستاذ صقر يقوم بأكثر علوم العربية ويجيده ويتقنه حتى لا تحسب أنه يقوم بغيره لتبحُّره فيه من نحو وصرف ولغة ونثر وحديث وقرآن، ويتضح ذلك من تقويمه للنص، فلا أعرف له خطأ تَرَدَّى فيه. وكنت أقرأ كثيرًا في كتبه بمكتبة الأستاذ شاكر، فلا أجد تصحيحًا لوَهْم أو تخريجًا لشعر أو استدراكًا لخبر أثبتها الأستاذ شاكر على هوامش الكتاب كعادته دائمًا عندما يقرأ كُتب الكُتّاب. وكما هو معروف كان الأستاذ شاكر مُلِمًّا بالمكتبة العربية يندر أن تجد له مثيلًا في عصرنا هذا. ولعل إعطاء أمثلة لتقويم الأستاذ صقر نصوص المخطوطات التي نشرها مَضْيَعَة للوقت، فذلك جَلِيّ بأيسر نظر لمن ينظر في حواشيه على هذه النصوص. ومن هذه الحواشي أيضًا يتضح علمه الجم واطلاعه الواسع.

وأنا أعلم علم يقين أنه هو الذي قام بعبء قراءة مخطوطة «الهوامل والشوامل». وقد رأيتها في مكتبته، بها خروم كثيرة تجعل اتصال الكلام على مَن لا دُرْبَة له أمرًا مستحيلًا، ولكنه استطاع أن يُقيم أَوَد هذه النسخة الوحيدة السقيمة، فخرجت إلى الإتقان والكمال أقرب ما تكون. ويُوهِم كلام الأستاذ أحمد أمين في أول مقدمته للكتاب بأنه هو الذي «نشر» الكتاب. قال: «فلما اطلعتُ عليه في القاهرة بعد حضوره أدركت قيمته، وأنه يكشف عن نواحٍ هامة من النواحي المجهولة من أبي حيان ومسكويه، فآثرتُ نشره لإكمال النقص»، ولكنه ما لبث أن فاء إلى الحق في ختام المقدمة حيث قال: «و قد شاركني في إخراج هذا الكتاب الأستاذ السيد أحمد صقر، بل نصيبه من تصحيح الكتاب والتعليق عليه أكثر مما لي. فله جزيل الشكر على ما قام به».

والقدرة على إقامة النص لا تتوافر إلا لعالم مقتدر متمكن، فيأتي النصُّ إلى القارىء منضبطًا صحيحًا كأن صاحبه لم يَجْهَد في إتقانه، ولم يتعمَّل لإصلاحه، فتراه كالبجعة تنساب في يُسر ورشاقة ولكنك لا ترى عمل قدميها الدءوب تحت سطح

الماء الذي يجعلها تنساب فوقه في سهولة وأناقة . ولو وقع هذا النص في يد محقق لا يُحسِن ما يحسنه الأستاذ صقر ، حتى لو كان عالمًا مشهودًا له بالجودة والتحري ، لاتضح بَوْن ما بين الرجلين من قدرة على قراءة كلمات المخطوط وفهم نافذ لسياقها في حاقّ موضعها من الكلام ، ويكفي أن ينظر القارئ في نقده للأستاذ محمد كرد علي في تحقيقه لكتاب الأشربة لابن قتيبة [1] ، وفي نقده للأستاذ أحمد شاكر في تحقيقه للشعر والشعراء لابن قتيبة أيضًا [2] ، وهما من هما ، رحمهما الله . ولم يردّ الشيخ أحمد شاكر نَقْدَ الأستاذ صقر لأي مسألة أثارها ، بل قال «فإذا ما نَقَدَ كتابي فإنما يقوم ببعض ما يجب عليه نحو أخ أقدم منه سنًا ، ويراه هو أنه أكثر منه خبرة وأوسع اطلاعًا . وما أدري أصحيح ما يراه أم هو حُسْن الظن فقط ؟ فإن له مدى مديدًا في الاطلاع والتقصّي ، ونفذات في الدقائق والمعضلات ، يندر أن توجد في أنداده ، بل في كثير من شيوخه وأساتذيه» .

كان رحمه الله يُدْرك ما يَعْرِض للكتاب المنسوخ من آفات الناسخين . فبعد أن يكتب مؤلفه أو مَن يتلقَّون عنه ، يصير الكتاب بعد ذلك لناسخ أو ورّاق ، فيسير فيه الورّاق الثاني سيرة الوراق الأول ، ولا تزال تتداوله الأيدي الجانية والأغراض المُفْسِدة حتى يصير غلطًا صِرْفًا وكذبًا مُصْمَتًا . فكان الأستاذ صقر يردّ الكلام المنقول إلى العقل ويعرضه عليه بعد التحري للفظه المكتوب ، اتقاءً لما يعرف من تحريف الناسخين وانتحال المبطلين وغفلة الجاهلين . ولا يقف عند النص يخرّ عليه تعبّدًا لِحَرْفه وخضوعًا للفظه .

وعِلْم الأستاذ صقر لا تقتصر مظاهره على ضبط النص وحسن قراءته وصواب مأتاه بل هو أرحب من ذلك آفاقًا ، وأبعد غورًا وأشمل نفاذًا . فلا يدع الكتاب الذي

---

[1] نشر الأستاذ صقر نقده لكتاب الأشربة في مجلة الرسالة ، العدد ٨٢٩ ، سنة ١٩٤٩.

[2] أبت سماحة الشيخ أحمد شاكر إلا أن ينشر نقد الأستاذ صقر لتحقيقه في مقدمة الطبعة الثانية من كتاب الشعر والشعراء .

يحققه ولا مؤلِّفه إلا وقد استوفى القول فيه وفي صاحبه . فكما يعطي الكِتاب حقَّه من إقامة النص وتخريج الشعر وحواش ضافية ، يوفي المؤلِّف حقَّه إما له وإما عليه ، يوازن بين ما قيل عنه وما قاله المؤلف نفسه في كتابه موازنة دقيقة ، قوامها العدل الخالص من شوائب الهوى والإنصاف الباسل الذي لا يبالي على من وَجَبت الحُجّة وحقَّت كلمة الخطأ الصُراح أو الحق المُبين . فإن كان ما قالوه حقًّا ، أيَّده بالمثل والشواهد التي تجعل القلوب إليه صاغية ، والعقول جانحة جنوحًا لا خيار فيه . وإن كان ما ذهبوا إليه مَيْنًا ، أبدى عُواره ، وهتك أسراره بما يُورده من الأُدلة الناصعة والبراهين القاطعة . ثم قَدِمَ إليهم فكشف أسباب تعصُّبهم وجَوْرهم ، وكشف أسرار اختلافهم ومَنازع وقيعتهم ولولا خَشْية الإطالة لأتيت بنماذج عدة من دفاعه عن ابن قتيبة ، فقد أورد قول العلماء القادحين فيه وفنَّد حججهم الواحدة تلو الأخرى بعلم جَمّ ومنطق سَوِيّ .

ويكفي أن أورد باختصار أرجو ألا يكون مُخلاً مثالاً واحدًا :

رمى الدارقُطْنِيّ ابن قتيبة بأنه يميل إلى التشبيه ، مُنْحرفًا عن العِتْرة ، وقال البيهقي : كان ابن قتيبة يرى رأي الكَرّامِيّة [1] . فانبرى الأستاذ صقر إلى هذا الرأي بالتفنيد مستدلاً بالأدلة التالية :

أ ـ ألَّف ابن قتيبة كتابًا بعنوان : «الاختلاف في اللفظ والرد على الجَهْمِيّة والمُشَبِّهة» . فكيف يكون من المُشَبِّهة وهو الذي ألَّف هذا الكتاب لدحض حججهم . واستشهد الأستاذ صقر بثلاثة نقول من الكتاب لبيان رسالته ومبناه ، أجتزىء بواحد منها (تأويل مشكل القرآن ص ٥٦، ٥٧) . «فنحن نؤمن بالنَّفْخ وبالروح ، ولا نقول : كيف ذلك ؟ لأن الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله إلى حيث انتهى في صفته ، أو حيث انتهى رسول الله ﷺ ، لا نزيل اللفظ عما تعرفه العرب ونَضَعه عليه ، ونُمْسِك عما سوى ذلك» . أفيقول هذا القول السَّوِي

[1] الكرامية : أتباع محمد بن كرام ، وكانوا يذهبون إلى التجسيم والتشبيه ، ويتهمون عليًّا رضي الله عنه في صبره على ما جرى مع عثمان رضي الله عنه وسكوته عنه .

مَن يقول بالتشبيه والتجسيم؟

كذلك فعل الأستاذ صقر بقول مَن ادّعى أن ابن قتيبة كان مُنحرفًا عن العِتْرة ، فأتى بفقرة طويلة من كتاب ابن قتيبة أيضًا «الاختلاف في اللفظ والرد على الجَهْمِيّة والمُشَبِّهة» فيها دفاع قوي نبيل عن عليّ وبنيه رضى الله عنهم (تأويل مشكل القرآن ص ٥٨ ـ ٦١) .

ب ـ إثبات ما قاله أعلام المترجمين والثقات من العلماء في مديح ابن قتيبة وعلمه وصدقه وعدله مثل نفْطَوَيْه (ت ٣٢٣هـ) ، والنديم (ت ٣٨٥هـ) ، وابن حزم (ت ٤٥٦هـ) ، والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ، وإمام الحرمين أبي المعالي الجُوَيْني (ت ٤٧٨هـ) ، والإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، وابن خلّكان (ت ٦٨١هـ) ، والإمام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، والحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) . أضف إلى ذلك أن الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) نفى عن ابن قتيبة أن يكون من المشبّهة ، وعلّق على كلام مَن قالوا بذلك بقوله في «ميزان الاعتدال» ، «هذه مجازفة قبيحة وكلام من لم يَخَفْ الله» .

٣ ـ تبرير قدح هؤلاء العلماء في ابن قتيبة وقولهم ما قالوا ، دفعهم إلى ذلك ما يكون من المنافسة بين العلماء أو تعصُّب لمذهب اتخذوه يخالف ما مالأه ابن قتيبة . كان أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) رائد تلك الجماعة التي رمت ابن قتيبة بالكذب والذهاب إلى التشبيه والتجسيم وعداوة العِتْرة وكان ابن الأنباري أستاذا للدارَقُطْني ، وكان الدارَقُطْني أستاذًا للحاكم أبي عبد الله الضَّبي النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ، وكان الحاكم أستاذًا للبيهقي (ت ٤٥٨هـ) .

أما سبب عداوة ابن الأنباري لابن قتيبة فهو أنه كان من نحاة الكوفة المتعصبين ، وابن قتيبة من البصريين ، ولكنه لم يكن متعصبًا لمذهب البصريين ، بل مزج بين المذهبين ، فتحامل عليه ابن الأنباري الكوفي كما تحامل على معاصره أبي الحسن بن كَيْسان الكوفي (ت ٢٩٦هـ) لأنه مزج بين المذهبين أيضًا ، هذا من ناحية . وروى ابن

قتيبة في كتابه «تأويل مشكل القرآن خبرًا عن الشَّعْبي ، هو أن عليًا مات وما حفظ القرآن ، فأحفظ ذلك ابن الأنباري ، كما أغضب ابن فارس والشريف المُرْتَضَى ، هذا من ناحية ثانية . ومن ناحية ثالثة فقد نقم ابن الأنباري على ابن قتيبة تأليف كتابه «إصلاح الغلط في غريب الحديث» إذ استدرك فيه على أبي عُبَيْد في نَيف وخمسين موضعًا .

وهكذا ترى أنه أتى بأدلة لا يستطيع خصوم ابن قتيبة ولا مَن اتبعهم بعد لها دَفْعا ولا ردًا . فنقض حججهم بنصوص من كتب ابن قتيبة نفسه ، ثم استشهد بقول ثقات العلماء عنه أنه كان ثقة عدلًا صدوقًا في علمه ودينه ، ثم أبان عن الأسباب التي أدت إلى تحاملهم عليه .

وإذا كان قد دافع عن ابن قتيبة ، فقد دافع أيضًا عن الباقلاني ، ولكن حبه له وإعجابه به لم يمنعه أن يأخذ عليه نَقْدَه لكتاب «نَظْم القرآن» للجاحظ ، وهو من الكتب المفقودة . وأتى بنص من هذا الكتاب أورده الجاحظ في كتابه «حجج النبوة» ، وعقب بقوله « وأحسبه (يعني الجاحظ) من الصادقين» ، ثم قال : « وأخشى أن يكون الباقلاني قد حاف في حكمه على كتاب « نَظْم القرآن » وحملته العصبية المذهبية على تنقُّصه (إعجاز القرآن ص ٨) . فقد كان علماء الاعتزال أكثر المثيرين للكلام في إعجاز القرآن خاصة النُّظَّام ، وقالوا إن القرآن نفسه غير مُعْجِز ، وإنما إعجازه كان بالصِّرْفَة ، ولما كان الجاحظ معتزليًا حاف عليه ابن الأنباري .

وجانب آخر يتضح فيه علم الأستاذ صقر وصبره على لأواء البحث وتحريه الدقة سعيًا وراء الحقيقة حتى يؤدي الأمانة التي حملها ، وهو إنه لا يترك كبيرة ولا صغيرة تتعلق بالكتاب إلا استقصاها ، فلم يدع شيئًا مِن كلام الأوّلين أو الآخرين إلا مَحّصَه وأكتفي بمثال لكل منهما :

عند كلامه عن كتاب «أدب الكاتب» استوقفه قول ابن السِّيد والجواليقي : إن ابن قتيبة ألّفه للوزير أبي الحسن عبيد الله بن يحيى بن خاقان أثناء وزارته للمتوكل فأتى

بأدلة من داخل شرحيهما لهذا الكتاب تنقض ما ذهبا إليه .

ذكر ابن قتيبة كاتبًا في كتابه «أدب الكاتب» لم يُسَمِّه ، صَحَّف تصحيفًا قبيحًا في عبارة « حاضِر طَيِء » ، فجعلها حا ضَرْطَي « فقال ابن السِّيد في شرحه : « هذا الكاتب هو شجاع بن القاسم كاتب أو تامش التركي ، وكان يتولى عَرْضَ الكتب على المستعين ، أحمد بن محمد المعتصم ، وكان جاهلًا لا يحسن القراءة » ، وقال الجواليقي : « هذا الشجاع بن القاسم كاتب أو تامش التركي . قرأ على المستعين وصحف هذه اللفظة ، أي حاضِر طَيِء . فكيف يستقيم أن يؤلف ابن قتيبة هذا الكتاب لعبيد الله أيام وزارته للمتوكل (قُتِل المتوكل ٢٤٧هـ) ، مع أنه يذكر في مقدمته قصة جرت للخليفة المستعين مع كاتبه شجاع بن القاسم؟ ونحن نعلم أن المعتمد تولى الخلافة بعد المتوكل ، ثم جاء بعده المستعين .

هذا مثال الأَوَّلِين ، أما مثال الآخِرين فهو أن الأستاذ محمود الخضيري والدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة علَّقا في مقدمة كتاب «التمهيد» للباقلاني على رئاسته للبعثة التي أوفدها عَضُد الدولة إلى ملك الروم سنة ٣٧١هـ بقولهما : «ومهما يكن أمر سفارة الباقلاني بين عَضُد الدولة وبين ملك الروم فنحن لا نعرف ظروفها التاريخية .. ويتبين من تفصيل المناقشات أن مهمة الباقلاني كانت مدنية علمية ، هي أشبه ببعثة تبادل الآراء ومعرفة وجهات النظر الدينية ، ولا سيما أنه ليس عندنا في التاريخ ما يدلُّ على اتصال وثيق بين عضد الدولة وبين الروم من شأنه أن يكون داعيًا لبعثات سياسية أو حربية .

ولكن سَعَة اطلاع الأستاذ صقر ومعرفته بالتاريخ الإسلامي ـ كما رأينا في مثال الأولين ـ جعله يتعجب كيف قال الأستاذان مثل هذا الكلام ، وقد أكد ابن الأثير أن « عَضُد الدولة أرسل الباقلاني إلى ملك الروم في جواب رسالة » وردت منه . فما كان أغناهما أن يدَّعيا أن الظروف التاريخية لهذه الرحلة غير معروفة . أما ادعاؤهما أنه ليس في التاريخ ما يدل على اتصال وثيق بين عضد الدولة وبين الروم من شأنه أن

يكون داعيًا لبعثات سياسية أو حربية ، فقد تعقَّب الأستاذ صقر البعثات الكثيرة التي كانت بين عَضُد الدولة والروم في كتب التاريخ التي قال عنها الأستاذان إنه ليس في التاريخ ما يدلُّ عليها (إعجاز القرآن ص ٢٥، ٢٦) .

إن مقدمات الكتب التى حققها الأستاذ صقر تحتوي علمًا كثيرًا . وما أظن أنني وفيته حقه بالحديث عن كتابين فقط . ولكني على ذلك أزعم أنني قد أبنت بعض الإبانة عن منهجه في تحقيقه ، سواء كان ذلك في كتب الأدب مثل الموازنة ، أو كتب اللغة كالصاحبي أو كتب الحديث أو القرآن .

ـ ٣ ـ

إلمامه بتطور العلوم

وله فوق ذلك كله إلمام بتطور العلوم التي تعالجها ما نَشَر من كتب ، فأبدى ملاحظة سديدة أرجو أن يكون قد استفاد منها المهتمون بعلوم البلاغة . قال : «ولأبواب المجاز التى ذكرها ابن قتيبة في هذا الكتاب (يعني مشكل تأويل القرآن) قيمة تاريخية كبيرة ، لأنها ستضيف إلى معارفنا عن تطور البلاغة شيئًا جديدًا . فالشائع الذائع بين الخاصة وغيرهم أن البلاغة العربية طفرت من نِثار الجاحظ المبثوث في كتبه ، إلى «بديع» ابن المعتز ، طفرة واحدة . ولم يعرف أحد أن ابن قتيبة قد أسهم في تكوينها وتطورها بنصيب موفور . فظهور تلك الأبواب في هذا الكتاب يظهرنا على تلك الحلقة المفقودة في تاريخ البلاغة ، ويضيف إلى أمجاد ابن قتيبة مجدًا آخر عظيم الشأن ، سيذكره الذاكرون كلما تحدثوا عن تاريخ البلاغة ونشأتها .

ولن يستطيع باحث أن يغفل صنع ابن قتيبة في استخراج ما في القرآن من أنواع المجاز وتبويبها أبوابًا مفصلة بلغت عدة صفحاتها أربعًا وخمسين ومائة ، قبل أن يؤلف ابن المعتز كتاب «البديع» في سنة أربع وسبعين ومائتين ، بسنوات وسنوات .

كما أنه عزا إلى أن لابن قتيبة أيضًا فضلَ السَّبْق في إرجاع المعاني المختلفة للفظ

الواحد إلى أصل واحد نشأت منه وتفرعت عنه . ومن أمثلة ذلك أنه ذكر كلمة «القضاء» وبَيَّنَ معانيها المختلفة التي تصير إليها ، ثم ختم بقوله ص ٣٤٣ « وهذه كلها فروع ترجع إلى أصل واحد » . وكذلك قال بعد تبيينه لمعني «القنوت» ص ٣٥٠ «و لا أرى أصل هذا الحرف إلا الطاعة ، لأن جميع هذه الخلال من الصلاة والقيام فيها ، والدعاء وغير ذلك يكون عنها» ، وقال بعد ذكره لمعاني كلمة «الأمر» ص ٣٩٤ «و هذا كله وإن اختلف فأصله واحد» .

وبذلك يكون لابن قتيبة فَضْلُ السبق إلى القول بردِّ مفردات المادة اللغوية ، إلى أصولها المعنوية المشتركة ، لأنه أسبق من ابن جِنِّي المتوفى سنة ٣٩٢، ومن أستاذه أبي على الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧، ومن ابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥، بل إني أذهب إلى أن فكرة ابن قتيبة هذه ، هي التي أوحت إلى ابن فارس تأليفَ كتابه «مقاييس اللغة» ، كما أوحت إليه تلك المباحث اللغوية ـ التي تضمنها تأويل مشكل القرآن ـ تأليفَ كتاب «الصاحبي» في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها والذي يقارن بين الكتابين ، يجد أن ابن فارس قد اعتمد على تأويل مشكل القرآن كل الاعتماد ، وانتفع بمباحثه انتفاعًا عظيمًا ، ونقل منها إلى كتابه نقولًا كثيرة من غير أن يشير إلى ذلك ، وإن أشار ـ وقليلًا ما يصنع ـ فإنما يشير إشارة مبهمة غامضة ، كقوله في ص ١٢: «و قال بعض علمائنا» ، وقوله في ص ١٢٤: «و قال بعضهم» .

* * *

هذا العلم الجَمّ الرصين جرى معه في قَرَن تواضع جَمٌّ مَكِين ، فتراه لا يُدِل بما عنده ، ولا يستنكف أن يراجعه أحد فيما قال أو كتب . ويكفي أن أنقل هنا ختام مقدمة «تأويل مشكل القرآن» ، وختام مقدمة «الموازنة» ، فأدعه يتحدث عن نفسه لعل ذلك يصادف آذانًا صاغية ، فقد ابتُلي تراثنا بأناس أَوْجَفَت بهم مَطايا الغرور في طلب الشهرة وبُعْد الصِّيت ، فخبطوا وتورَّطوا ظلماء سالكِها مغترّ، ثم ضائع

هالك. ولعلهم لو اصطبروا على عُسْر الطَّلَب ومارسوا في جلد معضل ما أرادوه، وتأنّوا في البصر والإقدام، لكانوا عَيِيِّين أن يؤدوا الأمانة في غير تيه ولا خيلاء.

يقول في خاتمة مقدمته لكتاب «تأويل مشكل القرآن».

«وما أريد أن أعرض لما صنعتُ بتزكية أو توثيق، تأدُّبًا بأدب السلف الصالح، وتأسِّيًا بقول أبي سليمان الخَطَّابي في ختام مقدمته لتفسير غريب الحديث: «فأما سائر ما تكلمنا عليه فإنا أحِقّاء بأن لا نُزَكِّيه، وأن لا نؤكد الثقة به؛ وكل مَن عثر منه على حرف أو معنى يجب تغييره، فنحن نناشده الله في إصلاحه، وأداء حق النصيحة فيه.

فإن الإنسان ضعيف لا يسلم من الخطأ، إلا أن يعصمه الله بتوفيقه، ونحن نسأل الله ذلك، ونرغب إليه في دركه إنه جواد وهوب».

واقتداء بقول ابن قتيبة: «و ما أبرأ إليك بعد من العَثْرة والزَّلة، وما أستغني منك ـ إن وقفت على شيء ـ: عن التنبيه والدلالة، ولا أستنكف من الرجوع إلى الصواب عن الغلط. فإن هذا الفن لطيف خفي، وابن آدم إلى العجز والضعف والعجلة، (وفوق كل ذي علم عليم).

ونحن نسأل الله أن ينفعنا وإياك بالعلم، ويعرفنا قدره، ويجعل شغلنا بالعمل المقرب منه، ويؤتينا بفضله أفضل ما آتاه مَن أمَّله بخير نية، وأرشد هدى إنه الواسع الكريم».

ويقول في خاتمة مقدمته لكتاب «الموازنة»:

«والنشر فن خفيّ المسالك، عظيم المزالق، جَمّ الصعاب، كثير المضايق. وشواغل الفكر فيه متواترة، ومتاعب البال وافرة، ومُبْهِظات العقل غامرة، وجهود الفرد في المضمار قاصرة، يَؤُودها حفظ الصواب في سائر نصوص الكتاب، ويُعْجزها ضبط شَوارد الخطاء، ورَجْعها جميعًا إلى أصلها. فيأتي الناقد وهو موفور الجمام فيقصد

قصدها ، ويسهل عليه قنصُها . من أجل ذلك قلت ـ وما أزال أقول ـ : إنه يجب على كل قارىء للكتب القديمة أن يعاون ناشريها بذكر ما يراه فيها من أخطاء ، لتَخْلُص من شوائب التحريف والتصحيف الذي مُنيت به ، وتخرج للناس صحيحة كاملة ، والله ولي التوفيق » .

* * *

تقاليد المَخْطوطات العربية

La tradition manuscrite en écriture arabe

د. أيمن فؤاد سيد*

تحظى الكِتابةُ بمكانة هامّة في الحَضَارَة الإسلامية ، وكان الحرف العربي أداةً للعَديد من اللُّغاتِ الإسلامية التي من أشهرها : الفارِسيّة ، والتُّركية العُثمانية ، حتى غير المسلمين استخدموا العربية ، وكتبوا بها مخطوطاتهم ، ونخصُّ منهم المسيحيين .

من أجل ذلك خَصَّصَت مجلة REMMM : Revue des mandes musu lmans et de le Mediterran ée** عددًا خاصًا ، هو العدد رقم ٩٩ ـ ١٠٠ لسنة ٢٠٠٢ للحديث عن كوديكولوجيا المخطوط العربي الإسلامي تحت إشراف الأستاذة Gehevieve Humbent.

والكوديكولوجيا Grdicolagie هو العلم المعنيّ بدراسة المظاهر المادية للكتاب المخطوط ، سواء كانت حوامِل (الوَرَق ـ البَرْدي ـ الرَّق) أو مواد كتابة من حِبْرٍ ومدادٍ ، أو تجليدًا ، أو ملازم (كراسات) أو تَزويقًا ... إلخ .

كان الاهتمامُ الأوّل لدارسي المخطوطات منذ القرن السابع عشر هو البَحْث عن النَّصّ تمهيدًا لنَشْره ، وكانت قيمةُ المَخْطوط تعود إلى أهمية النَّصّ الذي يحمله ، ومن ثَمّ نما عِلْمُ الخُطُوط القديمة Paleogrephie في القرن التاسع عشر دون أن يتطوَّر عِلْم دراسة المخطوط في حَدِّ ذاته ؛ وكان يجب الانتظار إلى منتصف القرن العشرين لتَشْهَد

---

* خبير مخطوطات ، وباحث في تاريخ اليمن ومصر الفاطمية .

** الناشر Édisuol ، باريس ٢٠٠٢.

مِيلادَ « عِلْم المخْطوطات » La Codicologie. والمُصْطَلَح نفسه ذو أهميّة خاصّة فهو يتكوَّن من الكلمة اليونانية Logos التي تعني : علم ، والكلمة اللاتينية Gdex التي تعني الكتاب المكوَّن من صَفَحات والذي حَلَّ مَحَلَّ اللّفائف التي كانت معروفة في الحضارات القديمة . كان ظُهورُ هذا المُصطَلح نحو سنة ١٩٥٠، وكان يعني في أوَّل الأمر دراسة مجموعات المخطوطات والمكتبات ، ولكن أصبح يعني الآن دراسة الشَّكْل المادي للكتاب أو دِراسَة الكتاب المخْطوط باعْتِبارِه أثرًا .

كوديكولوجيا المخطوط العربي

وبدأت كوديكولوجيا المخطوط العربي متأخرة عن كوديكولوجيا المخْطوطات اليُونانية واللاّتينية ، ونستطيعُ أن نَعُدَّ عام ١٩٨٦ هو عامُ الميلاد الرَّسْمي لعِلْم المخْطوطات المكتوبة بالحَرْف العَرَبي . فقد عُقِدَ في هذا العام أوَّلُ مُؤْتمرٍ عن مَخْطوطات الشَّرْق الأَوْسَط في إستانبول نَظَّمَه الباحِثُ الفرنسي المعروف Francris Deroche، وكان اختيارُ إستانبول لعَقْدِ هذا المؤتمر ذا دَلالَة مهمَّة ، فإستانبول هي المركز الأوَّل للمخطوطات العربية والفارسية والتركية في العالم . وفي العام نفسه أصْدَرَ الباحثُ الهولندي Jan Just Witham في ليدن المجلَّد الأوَّل من مجلة Manus aipts of the Middle East. وتتابع عَقْدُ المؤتمرات عن عِلْم المخْطوطات الشَّرْقية في الرِّباط ١٩٩٢، وفي لَنْدن ١٩٩٣، وفي باريس ١٩٩٤، وفي بُولُونيا ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، ونُظِّمَت العَديدُ من مَعارِض الكتاب المخطوط ، وعلى الأخصّ في فرنسا .

وبدأ كذلك الاهتمام بالتأليف في موضوع عِلْم المخْطوط العربي . وعلى الرغم من مُشاركة بعض الباحثين العَرَب في التأليف في هذا الموضوع ، فإنَّ هذه النَّوْعيّة من الدِّراسات لا تزال حتى الآن حِكْرًا على الباحثين الغَرْبيِّين الذين يأتي في مُقَدِّمتهم الباحث الفرنسي Francais الذي أشْرَف على تنظيم خمسة مؤتمرات دولية في علم المخطوطات ، ظهرت منها أعمال مؤتمرين : الأوَّل صَدَر عام ١٩٨٩ بعنوان :

Les manuscrits du Mayen Orient Fssais de Cerdicolrgie et de haleogrokhie . Actesdu colloque d' Istanbul (26- 29 mai 1986) . Paris 1989 .

والثاني صَدَر عام ١٩٩٧ بعنوان :

Soribes et manuscriets du Magen - Orieut, Paris 1997 .

كما أصْدَر بالتعاون مع عَدَدٍ من الباحثين الفرنسيين دليلًا هامًا حول علم المخطوطات العربي عنوانه :

Ma nuel de codicologie des manuscrits en ecriture arabe, paris 2000.

ونَشَرَ الباحث التشيكي المقيم الآن في كندا آدم كجك Adam Gacek مَسْرَدًا بالألفاظ الفنية لعلم المخطوطات عنوانه :

The Arabic Mamuscripts Traditian . A Glassary of Technicol Trms and Bobliagrakhy, Leidan- Brill 2001.

أمّا الباحثان العربيان اللذان أسْهَمَا في دراسة هذا الموضوع ، فهما : الباحث المغربي أحمد شوقي بنبين بكتابه : دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوجرافي ، الرباط ١٩٩٣، وإشرافه كذلك على تنسيق ندوة علمية حوله صدرت تحت عنوان «المخطوط العربي وعلم المخطوطات» ، الرباط ١٩٩٤، وكاتب هذه السطور بكتابه : الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات ، الذي صدر في القاهرة عام ١٩٩٧.

التراث العربي المخطوط

وحتى نُعْطي فكرةً عما يمثله حَجْمُ التُّراث العربي المخطوط بالنسبة للتُّراث الإنْساني ، نَذْكُر أنّه يُوجَد في العالم نحو خمسين ألف مخطوط يوناني ، ونصف مليون مخطوط لاتيني ، أمّا المَخْطوطات المكتوبة بالحَرْفِ العربي فإنَّها تبلغ نحو ستة أو

سبعةِ أضعاف هذا الرقم . ويرجع سَبَبُ ذلك إلى المكانة الكبيرة التي احتلَّتها الكتابةُ في الثَّقافة الإسلامية ، وكذلك الانتشار الواسع لها في الزّمان والمكان ، ليس فقط للغة العربية بل للُّغات التي اعتمدت الحرف العربي . وقد تمكَّن Geoffrey Ropen في كتابه Warld Suwey of Muslim Manusenipts الذي تُرجِم بعنوان « المخطوطات الإسلامية في العالم » من حَصْر ١٢٩ لغة تستخدم الأبجدية العربية ، تمتدُّ مكانيًّا من المحيط الأطلنطي غَرْبًا إلى بَحْر الصِّين شَرْقًا ، ومن زِنْجِبار جَنُوبًا إلى شواطئ نهر الفُولْجا شمالًا . ولا تُغَطِّي المخطوطات المكتوبة بالحَرْفِ العربي العالم الإسلامي فقط ، بل كذلك غير المسلمين المقيمين في أرْضِ الإسلام ، والدَّليلُ الواضح على ذلك هو حَجْمُ المخطوطات المسيحية المكتوبة بالحرف العربي .

وقد أُنْتِج هذا التراث المَخْطوط على امتداد أكثر من ألف عام ، بل إنّه ظَلّ يُنْتَج في بعض المجتمعات حتى وَقتٍ قريب ، ويمثِّل المخطوط في تُراث هذه المنطقة شكلًا أكثر شُيُوعًا وأُلْفة للكتاب . وعلى ذلك فإنَّ دراسة هذه المخطوطات لا يعنى بها فقط دارس الفترة الوَسيطة ، بل أيضًا دارسي الفترة الحديثة ورُبَّما المعاصِرة ؛ وبذلك فإنّه يوجد هنا فارقٌ هامٌ بينها وبين دراسة مخطوطات العالم الغربي الذي عَرَفَ الطباعة منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي .

*

تاريخ المجموعات الخطية

ويأتي العَدَدُ الخاص الذي أصْدَرته مجلة REMMM عن « تقاليد المخطوط في الكتابة العربية » وأشْرَفت على تنسيقه Genevieve Humbert التي اكتشفت خلال دراساتها أكثر من ثمانين نسخة من « الكتاب » لسيبويه ، وهي تُعَدّ واعدةً من كبار المُتخصّصين في عِلْم المخطوطات العربية ، يأتي هذا العدد ليضيف إسْهامًا مُهمًّا في هذا المجال . اشتمل على مُقدِّمة كتبتها الأستاذة G. H، وثلاثة أقسام : القسم الأول عنوانه « تاريخ المجموعات » ، وتضمن ثلاثة بحوث : أولها : آني برتين Annie Berthien عنوانه : قوائم وفهارس ، تاريخ طويل : نموذج المخطوطات الشرقية بالمكتبة الوطنية الفرنسية . استهلت الباحثة كلامها بالإشارة إلى بِداية جَمْع المخطوطات الشرقية في فرنسا التي تعود إلى بداية القرن السابع عشر ، وسَبَقها ـ بالطَّبع ـ البَحْث عن المخطوطات اليونانية واللاتينية ، ثم اتَّسعَت لتشمل بقيّة العالم .

وقد بدأ جَمْعُ هذه المخطوطات منذ أيّام الوزير Colbert الذي أرْسَلَ مَنْشورًا إلى جميع قَناصِل فرنسا في الشَّرق يطلب إليهم إرْسال الكتب الشرقية . وأوْضَحت كيف اكْتُشِفَ تدريجيًا غنى الآداب الشرقية بفَضْل الترجمة الفرنسية التي قدَّمها كلٌّ من أنطوان جالون Antoine Galland وفرنسوا بيتي دي لا كروا Francois Petis de la Croix لكتاب «كَشْف الظُّنُون» لحاجي خَليفَة ، وشرحت كيفية تحديد سياسة شرائية عندما اكْتُشِفَ أنَّ الشَّرق يشتمل على مجموعات ضخمة من المخطوطات . وفي مرحلة أخرى من بحثها توقفت عند كيفية تناول هذه المجموعات بالدراسة والفهرسة ، والصِّعاب التي واجهت القائمين عليها ، وتكوين جيل من المتخصِّصين والمترجمين والمفهرسين للعناية بها .

أما البحث الثاني فكان مشتركًا لليلى حازيتش Lejla Gazic ورميزة أسماجيك Ramiza Smajic وقد تناولتا فيه الوَضْع الرّاهن لمخطوطات سرايفو ، وأشارتا إلى أنَّ

تأسيس مكتبة الغازي خُسْرُو بك ـ أكبر مكتبات المدينة والوحيدة التي حوفظ عليها ـ يَرْجع إلى عام ١٥٣٧م . وتشتمل مجموعةُ هذه المكتبة على آلاف المخطوطات التي تَضُمّ على الأخصّ نُصُوصًا تاريخية وفقهية ، وكذلك سِجِلّات المحاكم الشّرْعية التي ترجع إلى العَصْر العُثْماني . وللأسف فقد فَقَدَت مكتبةُ مَعْهد الدّراسات الشّرقية في سراييفو ـ وتأتي في المرتبة الثانية في الأهمية ـ جميع مخطوطاتها البالغ عددها ٥٢٦٣ مخطوطًا ، ويرجع أقدمها إلى القرن الخامس الهجري . وأوْرَدَت الباحثتان معلومات في غاية الدِّقَّة حول فهرسة هذه المجموعات التي أُنْقِذَت بفَضْل دَعْم مُؤسَّسَة الفُرْقان للتراث الإسلامي بلندن .

واهتم جيرار تروبو Gerard Troupeau البحث الثالث بعرض طريقة خاصّة لحِفْظ الكُتُب ، هي نِظام الوَقْف ، فدَرَس الوَقْفيات التي وَجَدَها على خمسة عشر مخطوطًا عربيًا مسيحيًا محفوظة في المكتبة الوطنية الفرنسية ، وبحث الإشارات المختلفة التي اشتملت عليها هذه الوَقْفيات ، وعَدَّها ذات أهمية كبيرة للتاريخ والجغرافيا الكنسية .

الورق والنساخة

واشْتَمَلَ القِسْمُ الثاني (عُنْوانه «عِلْم مَخْطوطات وخُطُوط المخطوطات العربية والفارسية» على ستة أبحاث ، الثلاثة الأول اهتمت بدراسة «الوَرَق» ، فقد دَرَست Genevieve Humbert مختلف أنْواع الوَرَق الذي يمكن أن نصادفه في المخطوطات العربية ، وتَطَوُّر صناعته في العالم العربي ثم غَزْو الوَرَق الإيطالي لحَوْض البحر المتوسط ورَدّ فِعْل الحِرَفيين صُنّاع الكِتاب العربي على هذا الغَزْو ، كما توقفت عند نوعية الوَرَق المستخدم في ديوان الإنْشاء المملوكي في القرن التاسع الهجري ، الذي يختلف عن نوعية الوَرَق المستخدم في كتابة الكُتُب .

وفي البحث الثاني كَشَفَ آدَم كجك Adam Gacek عن طريقةٍ لصِناعَة الوَرَق مَصْدَرُها اليمن في القرن السابع الهجري ، وترجع أهميّة هذه الطَّريقة إلى أننا لا نَمْلك

في هذا الموضوع حتى الآن سوى الطريقة التي أوردها كِتابُ « عُمْدَة الكُتّاب » المنسوب لابن باديس، والذي أُلّف في إفْريقية في القرن الخامس الهجري. وعلى العكس من الطريقة التي أوْرَدَها كِتابُ « عُمْدَة الكُتّاب » فإنّ الطريقة التي نَشَرَها وترجمها آدم كجك من كتاب « المُختَرَع في فُنُونٍ من الصُّنع » للملك المُظَفَّر الرَّسُولي تعكس بفضل وَفْرَة ودقة تفاصيلها نَمَطًا مُجَرَّبًا، فهي تصف صِناعَة الكاغِد المعروف بـ « البَلَدي » والتي تختلف عن الطريقة التي قدّمها كِتابُ « عُمْدَة الكُتّاب » في مواضِع كثيرة، وعلى الأخص طبيعة المادّة الأساسية « شَجَر المُدَخ فيبس » وهو من العائلة التي استخدمها من قبل الصِّينيون.

أمّا فرنسيس رشار Fracis Richard فقدّم أيضًا عَرْضًا لبعض الطُّرُق التي وجَدَها في مخطوطٍ فارسي يعتزم نَشْره وترجمته، لكن الوقفة هذه المرّة عند طريقة تلوين الورق. والنَّصّ الذي اكتشفه .F. R لا يوجد في صُلْب المخطوط، ولكنها فائدَةٌ سَجَّلَها قارئٌ مجهول على هامش النسخة. وبذلك فنحن هنا أمام أُنْمُوذَج لمعلوماتٍ غير منتظرة تحفظها لنا المخطوطات.

وتُدخلنا البُحُوث الثلاثة الباقية في هذا القسم إلى مَكان عَمَل النُّسّاخ أنفسهم. ماري جنفيف جيدون Marie Genevieve Gvesdan درست « ترقيم الكراسات والأوراق في المخطوطات العربية المؤرّخة حتى سنة ١٤٥٠ »، طريقة تنظيم الكراسات والأوراق في المخطوطات العربية المكتوبة في هذه الفترة؛ وأكدت أن هذا الترقيم غير مُوَجّه إلى القارئ، ولكنه وسيلة لجأ إليها الناسخ لتفادي أي خطأ في الترتيب يمكن أن يحدث في المراحل المختلفة لصناعة الكتاب. ولاحظت كيفية التَّرْقيم الموجودة في هَوامِش الكرّاسات والأوْراق عن طريق حروفٍ وأرقام بالعربية والقِبْطية والسُّرْيانية واليُونانية ـ ممّا يجعلنا نتصوَّر النِّطاق الذي انتشر فيه الكتاب العربي ويزوِّدنا بمُؤشّرات تاريخية ثمينة.

وقد جمعت آني فرني نورمي Annie Vermay- Nauri في بحثها « هوامش

وحواشي وزَخْرَفَة في مجموعة من المخطوطات العربية من العَصْر العُثْماني » مجموعةً من المخطوطات العربية ذات الخواصّ المشتركة ، من بين المخطوطات العربية بالمكتبة الوطنية الفرنسية ، كُتبت في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وهي ذات أُصول عثمانية ، ومُلئت هوامشها بحواشٍ بخَطٍّ دقيق تُمثّل أشكالاً رَمْزية أو كُتلاً هندسية ، يمكن قراءتها مُتّصلة في بعض الأحيان على هامشي صفحتي الكتاب . وما قامت به الأستاذة نورمي محاولة مهمة في البحث في مجال علم المخطوطات ، وتقوم على ملاحظة أهم الظَّواهر التي تُميّز مجموعة مخطوطاتها .

أمّا الباحث الرائد في مجال علم المخطوطات فرانسوا دي روش Francais Deroche فقد وَجّه اهتمامه من خلال دراسة عددٍ كبير من حُرُود مَتْن Calophavs المخطوطات ، سواء العربية أو الفارسية أو التركية ، إلى التساؤل حول مهنة الكاتب التي يُعَبّر بها عن نفسه (كاتِب ، نسّاخ ، خَطّاط وأيضًا وَرّاق وأحيانًا مُذَهّب أو نَقّاش أو مُجَلّد) والمكان الذي أتم فيه عمله (مكتبة ـ ملكية أو عامّة ـ دُكان وَرّاق أو في منزله الخاصّ) ، يقول دي روش : « نريد أن نعرف تأثير مكانة الكاتب الهاوي وظروف عمله على أسْلوب كتابته ، ونعرف كيفية التّمْييز بين الناسخ الهاوي والناسخ المحترف ، والفرق بين الكتابة المعتنى بها والكتابة الحرفية وكتابة الخطاطين . فممارسة أعمال النَّسْخ من إيران إلى الأندلس مُتنوّعة ، وأحيانًا غير مُتَوَقّعة (مثل حالة الأُسَر التي يقوم فيها نساء يجهلون القراءة والكتابة بنسخ كتب كاملة في شيراز في القرن السادس عشر؟) .

* * *

تاريخ النصوص

نُسّقت البحوث الثلاثة الأخيرة تحت عنوان : « المخطوطات والنُّصُوص والتاريخ الثقافي » . دَرَس هنري هيجونار روش Nenri Hugannard- Rache نصّا محفوظًا في مخطوط بالمكتبة الوطنية الفرنسية هو نتاج عمل أربعة قرون حول الترجمات القديمة

السُّريانية ثم العربية لـ « مَنْطق أرسْطو » والمخطوط كُتِب في القرن الرابع الهجري نقلاً عن خَطِّ ابن سوار (٣٣١ ـ ٤٠٨هـ) أحَد كبار الفلاسفة المعروفين في وقته في علم المَنْطِق . وبفضل مفهوم ابن سوار للتحقيق اخْتار أن يُفاضِل في نَسْخه بين عَدَدٍ من الترجمات التي أثبت فروقها عن طريق هوامش وحَواشي إضافية وأحيانًا شروح علمية تُوَضِّح سَبَب اخْتيار القراءة المقترحة . وبفضل هذا النوع من النَّسْخ العلمي نستطيع اليوم إعادة بناء تاريخ نَصٍّ مُعَيَّنٍ ومعرفة تطور المُفْردات الفنية لعلم من العلوم .

كما دَرَسَ جاك جراند هنري Jacpues Grand d'Henry تاريخ النصّ العربي للخطاب رقم ٤٠ لجريجوار النازيانزي .

ثم خُتِم المجلد بدراسة كونستانت هامن Conshovet Hamis التي تناول فيها خصائص المخطوطات العربية الإفريقية .

*

وهكذا فإن مجموعة هذه البحوث ، على الرغم من تنوعها وغناها ، لا تُقَدِّم لنا سوى لَمْحَةٍ في مجال مُهِمٍّ حول المخطوطات المكتوبة بالحرف العربي ، ولكننا نلاحظ أن القسم الأكبر من هذه المقالات خُصص للمخطوطات العربية فقط ، وتركَّز على المخطوطات التي كتبت في الفترة الإسلامية المبكرة والوسيطة ، مع بعض الاستثناءات القليلة .

إن البحث في علم المخطوطات أو الكوديكولوجيا ما زال في حاجة إلى النَّشْر الواسع والتَّعْريف به ، وإلى تضافر لجهود أمناء الأقسام الشرقية في مكتبات المخطوطات المختلفة لدراسة مختلف الظواهر المادية للمخطوط العربي والمخطوطات المكتوبة بالحرف العربي .

* * *

قواعد النشر

* تنشر المجلة المواد المتعلقة بالتعريف بالمخطوطات العربية، والنصوص المحققة، والدراسات المباشرة حولها، والمتابعات النقدية الموضوعية لها.

* ألّا تكون المادة منشورة في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النشر.

* أن تكون أصيلة فكرةً وموضوعًا، وتناولاً وعرضًا، تضيف جديدًا إلى مجال المعرفة التي تنتمي إليها.

* تستهل المادة بمقدمة في سطور تبين قيمتها العلمية وهدفها. وتقسم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملاً، وكذلك ما يشكل من الكلمات.

* يلتزم في تحرير الهوامش التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة.

* تُذَيَّلُ المادة بخاتمة تبين النتائج، وفهارس عند الحاجة.

* في ثَبَتِ المصادر والمراجع يكتب اسم المصدر أو المرجع أولاً، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيها، فَدَارُ النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور.

* ألّا تزيد المادة على ٣٥ صفحة كبيرة (١٠ آلاف كلمة) وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات.

* أن تكون مكتوبة بخط واضح، أو مرقونة على الآلة الكاتبة، على أن تكون الكتابة أو الرَّقْنُ على وجه واحد من الورقة. وترسل النسخة الأصلية إلى المجلة.

* يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر.
* تراعي المجلة في أولوية النشر عدة اعتبارات، هي: تاريخ التسلم وصلاحية المادة للنشر دون إجراء تعديلات، وتنوع مادة العدد، وأسماء الباحثين - ما أمكن.
* يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال فترة أقصاها ستة أشهر.
* تعرض المواد على مُحَكِّمٍ أو أكثر على نحو سِرِّيّ، وللمجلة أن تأخذ بالتقرير الوارد إليها، أو تعرض المادة مرة أخرى على محكم آخر، أو تتبنى قرارًا بالنشر إذا رأت خلاف ما رآه المحكم، وليس عليها أن تبدي أسباب عدم النشر.
* إذا رأت المجلة أو المحكِّم إجراء تعديلات أساسية، أو تحتاج إلى جهد ووقت، على المادة، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجل نشرها.

* * *

ثمن النسخة :

• داخل مصر : عشرة جنيهات .

• خارج مصر : خمسة دولارات أميركية .

(شاملة نفقات البريد) .

المراسلات : ص . ب ٨٧ ـ الدقي ـ القاهرة ـ ج. م. ع.

الهواتف : ٧٦١٦٤٠/٣/٥ .

الفاكس : ٧٦١٦٤٠١ .

المقر : ٢١ ش المدينة المنورة (نهاية محيي الدين أبو العز ـ المهندسين) .

رقم الإيداع

٢٠٠٣/١٣٠٩٨





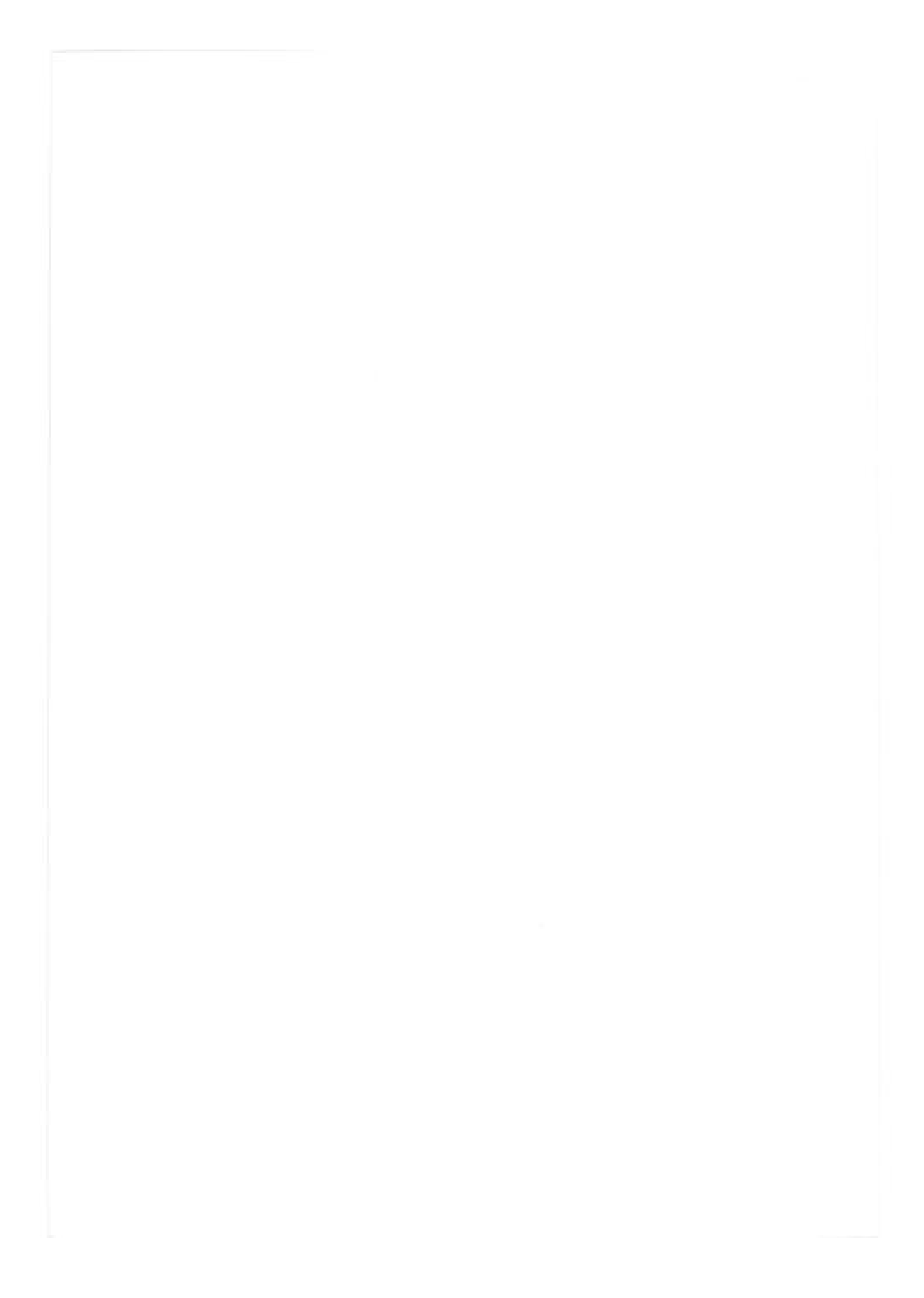
ALECSO

JOURNAL OF THE INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

Vol. 47 Part2, Ramadan 1424 \ November 2003

The Institute of Arabic Manuscripts
Cairo - Egypt

JOURNAL
OF THE
INSTITUTE OF ARABIC
MANUSCRIPTS





JOURNAL OF THE INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

Vol. 47 Part2, Ramadan 1424 \ November 2003

The Institute of Arabic Manuscripts
Cairo - Egypt